IDB.35/8/Add.1

Distr.: General
3 November 2008
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الخامسة والثلاثون
فيينا، ٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
البند ٢ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت
الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣

التنمية الصناعية من أجل تخفيف حدة الفقر، والعولمة الشاملة للجميع، والاستدامة البيئية

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣

مقترحات شاملة من المدير العام

إضافة

عملا بمقرَّري المؤتمر العام م ع-٢/م-٢٣ وم ع-٦/م-١٠، يقدّم هذا التقرير مقترحات شاملة بشأن مشروع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألف- السياق والسمات الرئيسية	١-١٢	٤
باء- تحليل الوضع والاتجاهات.....	١٣-٥٥	٩

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

201108 V.08-57903 (A)

		الفقرات	الصفحة
باء-١	مقدّمة	١٣-١٤	٩
باء-٢	الاتجاهات في التنمية الصناعية	١٥-٢٠	٩
باء-٣	التحديات العالمية	٢١-٤٣	١١
	باء-٣-١ الفقر واللامساواة	٢٢-٢٦	١١
	باء-٣-٢ العولمة المتفاوتة	٢٧-٣٥	١٣
	باء-٣-٣ التدهور البيئي وتغير المناخ	٣٦-٤٣	١٥
باء-٤	تغير هيكل النظام الإنمائي المتعدد الأطراف والمعونة العالمية	٤٤-٥١	١٨
باء-٥	الشراكات من أجل التنمية	٥٢-٥٥	٢١
جيم-	إطار النتائج البرنامجية	٥٦-٢٠٨	٢٢
جيم-١	مقدّمة	٥٦-٥٨	٢٢
جيم-٢	الهدف الإنمائي	٥٩	٢٣
جيم-٣	الأولويات المواضيعية والآثار المتوقعة	٦٠	٢٣
جيم-٤	النتائج المتوقعة على الصعيد القطري	٦١	٢٤
جيم-٥	المكونات البرنامجية المواضيعية	٦٢	٢٧
	جيم-٥-١ الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية	٦٣-٩٤	٢٧
	جيم-٥-٢ بناء القدرات التجارية	٩٥-١١١	٣٧
	جيم-٥-٣ البيئة والطاقة	١١٢-١٣٤	٤٣
	جيم-٥-٤ البرامج الجامعة	١٣٥-١٦٠	٥٠
جيم-٦	البرامج الإقليمية	١٦١	٥٧
	جيم-٦-١ البرنامج الإقليمي لأفريقيا	١٦٢-١٧٠	٥٧
	جيم-٦-٢ البرنامج الإقليمي للمنطقة العربية	١٧١-١٨٢	٦١
	جيم-٦-٣ البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	١٨٣-١٩٠	٦٣
	جيم-٦-٤ البرنامج الإقليمي لأوروبا والدول المستقلة حديثا	١٩١-١٩٨	٦٥
	جيم-٦-٥ البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي	١٩٩-٢٠٨	٦٨

	الفقرات	الصفحة
دال- إطار إدارة البرامج	٢٠٩-٢٣٨	٧١
دال-١ هدف الإدارة والقيم الخاصة بالموظفين	٢١١-٢١٢	٧١
دال-٢ تنمية الموارد البشرية ومراعاة المنظور الجنساني	٢١٣-٢١٨	٧٣
دال-٣ حشد الموارد	٢١٩-٢٢٧	٧٤
دال-٤ دور المكاتب الميدانية وتنقل الموظفين	٢٢٨-٢٣٢	٧٧
دال-٥ إعادة هيكلة العمليات المؤسسية	٢٣٣-٢٣٧	٧٨
دال-٦ الاشتراء	٢٣٨	٧٩
هاء- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه	٢٣٩	٧٩
المرفق		
قائمة المختصرات		٨٠

ألف- السياق والسمات الرئيسية

١- وفقا لمقرَّر المؤتمر العام م ع-٢/م-٢٣ بصيغته المعدلة في المقرر م ع-٦/م-١٠، وفي ضوء الوثيقة IDB.35/8-PBC.24/8، تورد هذه الوثيقة مقترحات المدير العام بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣.

٢- وتظل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والمجسدة في إعلان الألفية هي الإطار الشامل للعمل الجماعي، في وجه سلسلة متصاعدة من الصدمات التي أصابت النظام الدولي والتي يُعبَّر عنها تعبيرا موجزا مناسبا بوصفها أزمة الغذاء وأزمة الوقود والأزمة المالية. وفي عالم معولم يتسم بترابط الاقتصادات وتشابك المسائل، تستدعي تحدياتُ التغيير تعزيز التعاون الدولي. ولذلك سيظل محور تركيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال التنمية في المستقبل المنظور هو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيبقى القضاء على الفقر ونشر منافع العولمة والحفاظ على البيئة أهم التحديات التي تواجه التعاون في مجال التنمية الصناعية. ويمثل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣، استجابة اليونيدو البرنامجية والإدارية لهذه التحديات.

٣- ومع تحول خدمات اليونيدو البرنامجية وعملياتها الإدارية صوب نهج قائم كليا على النتائج، يمثل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣، ابتعادا كبيرا عن وثائق الأطر البرنامجية المتوسطة الأجل السابقة. وقد صيغ الشكل الجديد لإطار الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ كأداة مرنة لتنفيذ مقررات هيئات اليونيدو التشريعية وقراراتها، وكذلك النتائج ذات الصلة التي تخلص إليها الهيئات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة. كما يقصد منه تقديم لمحة شاملة عن الأولويات البرنامجية للمنظمة وطرائقها المتبعة في تقديم الخدمات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

٤- وتماشيا مع المبادئ التي يستند إليها مفهوم الإطار البرنامجي المتوسط الأجل المتجدد الذي مدته أربع سنوات ويحدّث كل سنتين، يُعرض الإطار البرنامجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بتركيز خاص على الاستمرارية البرنامجية والاتساق والتحسينات. ومن ثم، فإن أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث الراسخة (الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية؛ وبناء القدرات التجارية؛ والبيئة والطاقة) ستظل تُشكّل الهيكل البرنامجي الأساسي لتنظيم وتخطيط برامج الدعم الأكثر تحديدا التي تضطلع بها اليونيدو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وفي إطار هذا الهيكل، ستُستهل مبادرات برنامجية جديدة استجابة للتغيرات التي تشهدها البيئة التشغيلية للمنظمة والاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء.

٥- كما يستحدث شكل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٠-٢٠١٣ عددا من الابتكارات الهيكلية الرئيسية، تهدف إلى تحسين توجهه نحو النتائج وتعزيز جدواه العملية في إعداد البرنامج والميزانيتين مرة كل سنتين. والقصد من ذلك هو الربط بين الأولويات المتوسطة الأجل من جهة وبرامج العمل الاثناسنوية من الجهة الأخرى، بطريقة نظامية وخالية من الفجوات.

٦- ويرد أدناه ملخص للسمات الابتكارية الرئيسية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٠-٢٠١٣:

(أ) يتضمن الإطار الجديد، لأول مرة، هدفا إنمائيا شاملا يربط التنمية الصناعية ربطا صريحا بالأولويات المواضيعية الثلاث وهي: "التنمية الصناعية من أجل تخفيف حدة الفقر؛ والعولمة الشاملة للجميع؛ والاستدامة البيئية". ويوفر هذا الهدف الإنمائي الإطار العام الذي تسعى فيه اليونيدو إلى الاضطلاع بالولاية التي أناطتها بها الدول الأعضاء فيها والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) تبدأ الوثيقة بتحليل للوضع والاتجاهات، في الفصل باء، يرسي أساسا تحليليا متينا لأولويات المنظمة البرنامجية المواضيعية والإقليمية. ويُسلِّط التحليل الضوء تحديدا على الاتجاهات ذات الصلة في مجالات الفقر والتجارة والبيئة والطاقة وتغير المناخ. كما يسلط الضوء على التطورات الأخيرة في هيكل المعونة العالمية وآثارها في الشراكات الاستراتيجية.

(ج) أجريت مواءمة تامة لبنية مكونات البرنامج المواضيعي وتركيبتها (المعروضة في الفصل جيم-٥) بحيث توافق بنية المكونات التي ستُدرج في برنامج وميزانيتي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ المرتقبة. وحيث إن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل السابق لم يتضمن مكونات برنامجية فإن هذه السمة الجديدة لن تضفي قدرا أكبر من الخصوصية على الإطار الجديد فحسب بل ستسهّل أيضا عملية استنباط برامج العمل الاثناسنوية من الإطار مباشرة.

(د) علاوة على ذلك، بُسِّطت أيضا إلى حد كبير مكونات البرنامج المواضيعي المتعددة في الإطار الجديد. ومقارنة ببرنامج وميزانيتي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الوثيقة GC.12/8)، خفض العدد الإجمالي لتلك المكونات من ٢١ مكونا إلى ١٢ مكونا. ويُتوقع أن يؤدي ذلك إلى جعل الإطار البرنامجي أبسط، وأكثر تحقيقا للتآزر، ويتميز باتساق في أفضل، ويقدّم حوافز أكبر لموظفي اليونيدو على العمل معا لزيادة التأثير الجماعي.

(هـ) تماشيا مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج وممارساتها، يستحدث الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ كذلك مجموعة من النواتج السياساتية

والمؤسسية القابلة للقياس، يُتوخى تحقيقها على المستويين الإقليمي والقطري. وتتجاوز هذه النواتج الآثار الفورية لتدخلات اليونيدو، وتندرج عموما ضمن نطاق اختصاص الحكومات، التي تمتلك عملية التنمية وتتولى قيادتها. ويقصد من استحداث هذه النواتج أن يسترشد بها في تصميم البرامج والمشاريع وصوغها وتنفيذها سعيا إلى تحقيق النتائج المتوسطة الأجل المتوخاة. وترتبط النواتج السياساتية والمؤسسية الست ارتباطا مباشرا بالأولويات المواضيعية الثلاث، وستُجسَّد في برنامج وميزانيتي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، لتحل محل البنية المجزأة للنواتج في وثيقة برنامج وميزانيتي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(و) يمثل تحديد مؤشرات الأداء ذات الصلة استكمالا للنهج الجديد الخاص بصوغ نواتج سياساتية ومؤسسية كلية. وتُدمج النواتج والمؤشرات معا في مصفوفة نتائج موحدة خاصة باليونيدو (انظر الصفحة ٢٥).

(ز) يقدّم إطار الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ برامج منفصلة لكل من مناطق اليونيدو الخمس (أفريقيا، والمنطقة العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا والدول المستقلة حديثا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي). ويعرض كل برنامج إقليمي التحديات الرئيسية التي تتعين مواجهتها واستراتيجيات اليونيدو للتصدي لتلك التحديات لكل منطقة على حدة.

(ح) يقدّم إطار إدارة البرامج (الفصل دال) لمحة شاملة عن وظائف الدعم الرئيسية اللازمة لأداء البرامج بفعالية وكفاءة. ويورد الفصل بيانا مقتضبا بهدف اليونيدو الشامل في مجال الإدارة، والقيم الأساسية التي توجه عمل موظفيها على جميع المستويات. كما يجمل أهم المبادرات والتطورات المقررة للفترة قيد النظر، ويبرز على وجه الخصوص الخطوات المقترحة لتحسين كفاءة اليونيدو التشغيلية من خلال إعادة هندسة عمليات الاضطلاع بالأعمال، والتدابير الأخرى لتعزيز عملية اللامركزية والدور الفني للمكاتب الميدانية.

٧- وفي ضوء السمات الجديدة والابتكارية التي أُبرزت أعلاه، يواصل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣، التأكيد على العديد من تدخلات اليونيدو البرنامجية الراسخة في نطاق الأولويات المواضيعية الثلاث. والتدخلات المقترحة موجهة نحو تعزيز الروابط المتداعمة بين الوظائف التحليلية والمعيارية ووظيفتي عقد الاجتماعات والتعاون التقني اللتين تضطلع بهما المنظمة، وتقديم المشورة الاستراتيجية والسياساتية لمتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص (ومن هنا التأكيد على النواتج السياساتية ضمن كل أولوية مواضيعية).

٨- وإضافة إلى ذلك، من المقرر إجراء عدد من التحسينات البرنامجية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في المجالات التالية على وجه التحديد:

(أ) التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) تشغيل الشباب؛

(ج) المرأة في التنمية الصناعية وتمكين المرأة اقتصاديا؛

(د) الإنتاج الأنظف والصناعات المتسمة بالكفاءة من حيث استخدام الموارد وبقلة انبعاثات الكربون؛

(هـ) الحصول على الطاقة وتوفير الطاقة للفقراء؛

(و) إقامة الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛

(ز) تعزيز القدرات الصناعية من خلال الارتقاء بالمهارات الصناعية وتنمية الموارد البشرية الصناعية.

٩- وبينما يدخل بعض هذه التحسينات البرنامجية في نطاق مكونات برنامجية يمكن تحديدها بوضوح، يتسم البعض الآخر بطابع أشمل (تمكين المرأة، على سبيل المثال)، ولذلك سيتعين أن يوجِّه وضع البرامج وتنفيذها في طائفة أوسع من المجالات.

١٠- ومن العناصر الرئيسية في استراتيجية التنفيذ التي تعتمدها اليونيدو بخصوص الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣، تركيزها المستمر على تقوية الشراكات الاستراتيجية مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، من أجل بناء مزيد من علاقات التآزر وتعزيز الأثر الناتج عن برامج المنظمة وأنشطتها. وسيُشدد بوجه خاص على مواصلة المشاركة الاستباقية في الجهود المبذولة لتحقيق الاتساق على صعيد المنظومة على صعيدي المقر والميدان. وستسعى اليونيدو أيضا إلى إقامة تعاون أوثق مع جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما المكلفة منها بولايات مكمِّلة، بغية تعزيز قدرة المنظمة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء فيها.

١١- وإجمالا، يهدف الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣، إلى تزويد المنظمة بإطار شامل ومتسق للاستجابة بفعالية للتحديات المتمثلة في سرعة تغير بيئة التنمية الصناعية. ويسعى الإطار إلى فعل ذلك بضمان وجود نظم الدعم الضرورية لتحقيق نتائج إنمائية قابلة للقياس وبطريقة تُستخدم فيها على أفضل وجه ممكن الموارد التي عهدت بها إلى المنظمة الدول الأعضاء فيها.

١٢- ويرد في الصفحة ٨ عرض في شكل بياني للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣.

إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠١٠-٢٠١٣)
الهدف الإنمائي
التنمية الصناعية من أجل تخفيف حدة الفقر، والعولمة الشاملة للجميع، والاستدامة البيئية
(المساهمة في الأهداف الإنمائية للألفية ١ و٣ و٧ و٨)
الأولويات المواضيعية
الأثر المتوقع
الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
تمكين النساء والرجال على قدم المساواة من اكتساب دخلهم وزيادته بالانخراط في أنشطة صناعية إنتاجية.
بناء القدرات التجارية
تمكين الصناعات في البلدان النامية من إنتاج سلع وخدمات تستوفي المعايير الصناعية الدولية للقطاعين العام والخاص والاتجار بتلك السلع والخدمات، وتمكينها من الاستفادة المتزايدة من العولمة.
البيئة والطاقة
اعتماد الصناعات أنماط إنتاج واستثمار أنظف تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلة انبعاثات الكربون، مما يساهم في التخفيف من التحديات البيئية وفي التكيف مع تغير المناخ.
النتائج المتوقعة على الصعيد القطري
النتائج السياساتية
سياسات النمو العادل
الاستراتيجيات والسياسات واللوائح الصناعية في البلدان النامية تدعم تحقيق نمو صناعي عادل وشامل للجميع.
المعايير الدولية والامتثال لها:
السياسات واللوائح تعزّز فرص التعاون الصناعي الدولي، والأنماط التجارية المراعية للقواعد وغير التمييزية.
السياسات والممارسات في مجال الاستدامة الصناعية:
السياسات والخطط واللوائح الصناعية تراعي الاعتبارات البيئية واستخدام السلع والخدمات والطاقة استخداما مستداما.
النواتج المؤسسية
مؤسسات تمكّن الأسواق من الأداء وتدعم الاستثمار:
المؤسسات الوطنية والإقليمية تنشئ خدمات تمكّن الأسواق من الأداء لصالح الصناعات وتساعد الصناعات على زيادة قدراتها الإنتاجية.
مؤسسات توحيد المواصفات ودعم التجارة:
منظمات الدعم تعتمد معايير صناعية دولية للقطاعين العام والخاص، وتنشرها، وتقدّم المساعدة إلى المنشآت التي تسعى إلى إمداد الأسواق الدولية.
خدمات دعم الصناعة الخضراء:
مؤسسات القطاعين العام والخاص تدعم الصناعة في الامتثال للاتفاقات البيئية وتقدّم خدمات للتخفيف من الآثار الخارجية السلبية للصناعة والتكيف مع تغير المناخ.
البرنامج المتوسط الأجل
المكونات البرنامجية المواضيعية
الاستراتيجية الصناعية والبيئة الاقتصادية
ترويج الاستثمار والتكنولوجيا
تطوير تجمعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسلسلة القيمة الزراعية
تطوير قدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية ولدى النساء والشباب
الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات
القدرات الإنتاجية التنافسية من أجل التجارة الدولية
البنية التحتية للنوعية والامتثال
اتحادات الأعمال التجارية الزراعية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجّهة نحو التصدير
المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الاندماج في الأسواق
الإنتاج الصناعي المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلّة انبعاثات الكربون
استخدام الطاقة المتجددة في الأغراض الإنتاجية
تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
البحوث والإحصاءات الصناعية الاستراتيجية
الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص
التعاون فيما بين بلدان الجنوب
البرنامج الخاص لأقل البلدان نموا
البعد الإقليمي:
برامج إقليمية لأفريقيا، والمنطقة العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا والدول المستقلة حديثا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي
مبدأ الإدارة في اليونيدو
يتميز عمل اليونيدو البرنامجي، الذي يستند إلى إطار النتائج البرامجية، بالابتكار والتركيز والاتساق في تصميمه وتنفيذه وتقييمه، ويتلقى مساعدة كافية من خدمات الدعم، ويتبع المبادئ المعترف بها دوليا فيما يتعلق بفعالية المعونة والتعاون الإنمائي.

باء– تحليل الوضع والاتجاهات

باء–١ مقدمة

١٣– أكّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد، في قرارها ٢١٥/٦١ في عام ٢٠٠٦، أن التصنيع يُشكّل عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك في إيجاد العمالة المنتجة وتوليد الدخل وتيسير عملية الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية. كما أكدت ما لبناء القدرة الإنتاجية والتنمية الصناعية من دور حيوي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤– ويشكّل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي مقدمتها القضاء على الفقر، هدف المنظمة الرئيسي. وتظل التنمية الصناعية في هذا العالم المعولم أداة قوية للعمل على تحقيق الرفاه البشري وتعزيز الصالح العام المجسّد في الأهداف الإنمائية للألفية.

باء–٢ الاتجاهات في التنمية الصناعية

١٥– خلال العقود الماضية، أدّت سرعة التغير في الاقتصاد العالمي وأنماطُه إلى إيجاد بيئة متزايدة التعقد للتنمية الصناعية. ويسير تدويل الإنتاج الصناعي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا بوتيرة لم يسبق لها مثيل، ولكن غير متساوية، مما يؤدي إلى تعميق الهوة الصناعية وتوسيع أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين البلدان النامية نفسها. وتبلغ الآن حصة البلدان النامية من مجموع القيمة المضافة الصناعية العالمية حوالي الربع، بسبب النمو الملحوظ الذي تحقق في شرق آسيا وجنوبها، وبخاصة في الصين والهند. وفي الوقت ذاته، استمر ركود حصة بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، باستثناء جنوب أفريقيا، من تلك القيمة، عند نحو ٠,٢٥ في المائة، بينما شهدت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية واقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي انخفاض مساهمتها في الناتج الصناعي العالمي بمقدار النصف، إلى ما يزيد قليلا عن ٣ في المائة.

١٦– واقترن نمو إنتاج الصناعات التحويلية في البلدان النامية بزيادة حصتها من التجارة العالمية في المصنوعات. وتبلغ حصة البلدان النامية حاليا نحو ثلث التجارة العالمية في المصنوعات، مقابل ١٢ في المائة في الثمانينات. وبينما تحقق معظم هذا النمو في التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، شهدت السنوات الأخيرة أيضا نموا مطردا في تجارة السلع الأساسية والمصنوعات بين بلدان الجنوب.

١٧- وبدأ في الظهور نمط جديد من الترابط العالمي على محورين شمالي جنوبي، وجنوبي جنوبي. ولم يعد هذا النمط الجديد يسمح بمعاملة "العالم النامي" كمجموعة متجانسة. ولم يعد من الممكن اعتبار عملية التصنيع في أي بلد عملية داخلية بحتة. فقد أصبحت الصناعة التحويلية عملية متكاملة على الصعيد العالمي، وهي تنتقل بوتيرة دائمة التزايد في اتجاه البلدان النامية . ويتحول شرق آسيا، ولاسيما الصين، بقدر متزايد، إلى مركز الصناعة التحويلية في العالم. ويكشف توزيع الإنتاج الصناعي بين البلدان النامية بحسب فئة الدخل عن الكثير بصفة خاصة. ففي عام ٢٠٠٧، فاقت الصين وحدها، بفارق كبير، جميع البلدان الحديثة العهد بالتصنيع مجتمعة من حيث القيمة المضافة الصناعية. وهناك تضاؤل واضح في الحصص من الإنتاج الصناعي لدى كل المجموعات الأخرى من البلدان النامية، ولدى أقل البلدان نموا على الخصوص.

١٨- وفي الوقت ذاته لا يزال الفقر سائدا في أرجاء كثيرة من العالم رغم الجهود الكبيرة التي بذلت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما خطت بعض المناطق والبلدان خطوات هامة في سبيل تحقيق تلك الأهداف، فإن التقدم المحرز كان متفاوتا. ففي أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، تبعث حالات الإخفاق المتوقعة في خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ على القلق الشديد. ويزيد تغير المناخ وارتفاع أسعار الطاقة والأغذية من تفاقم التحديات التي يواجهها العديد من البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وأدّت الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار الأغذية والنفط والسلع الأخرى منذ أوائل عام ٢٠٠٧ إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان الأفريقية بنسب تتراوح بين ٣ و١٠ في المائة. وتتجاوز آثار ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة في شروط التبادل التجاري نسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أكثر من ١٥ بلدا ناميا.

١٩- وفي ضوء هذه الخلفية، يتسم اعتماد نهج قائم على النمو بإلحاح أشد لأن الاضطراب الاقتصادي والمالي الذي حدث في الآونة الأخيرة زاد من شدة التركيز على الترابط الاقتصادي العالمي، ولأن أزمتي الغذاء والوقود والأزمة المالية أثّرت على الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. ، ويمكن أن يشكّل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة تهديدا لبقاء ملايين الأشخاص الذي يعيشون على الهامش بين الكفاف والمجاعة. ويمكن أن تؤدي الأزمة المالية أيضا إلى تباطؤ اقتصادي عالمي قد يخفّض الطلب على صادرات البلدان النامية ويقلّص الاستثمار المباشر الأجنبي ويحد من تمويل التنمية في البلدان الفقيرة. وفي ظل هذه الظروف سيكون من الصعب تفادي حدوث

انكماش النشاط الاقتصادي في البلدان النامية يهدد بتقويض ما تحقق بشق الأنفس من مكاسب فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

٢٠- وثمة حاجة واضحة إلى زيادة التعاون الدولي وتنسيق العمل للتصدي الفعال للأزمات التي لم يسبق أن اجتمعت على هذا النحو - أزمات الغذاء والنفط والمال - التي يواجهها العالم حاليا. ومن الجلي، في اقتصاد متكامل عالميا، أن التعاون في مجال التنمية الصناعية عنصر أساسي من عناصر هذا الرد الدولي.

باء-٣ التحديات العالمية

٢١- عدا عن الأزمات الحالية المترابطة المتعلقة بالغذاء والنفط والمال، هناك ثلاثة تحديات رئيسية تنبغي مواجهتها إذا أريد إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق غايات وأهداف إعلان الألفية. وأول هذه التحديات القضاء على الفقر. أما الثاني فهو نشر منافع العولمة والعمل على أن يستفيد منها الفقراء. والتحدي الثالث هو إدارة الانتقال إلى مسار إنمائي مستدام يتسم بقلة انبعاثات الكربون. وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل المقبل، ٢٠١٠-٢٠١٣، ستركز اليونيدو برامجها وأنشطتها على مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لهذه التحديات الرئيسية. وسينصب التركيز على التدابير المحددة الواردة في بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ (المعتمد في القرار م ع-١١/ق-٤).

باء-٣-١ الفقر واللامساواة

٢٢- لا يزال القضاء على الفقر هو التحدي الرئيسي في عالم اليوم. وما زال يشكل محورَ تركيز المجتمع الدولي، الذي أضحت جهوده الجماعية تؤثر في معدل انتشار الفقر وحِدّته. بيد أنه في حين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع مازال يتراجع على الصعيد العالمي فإن هذا النجاح يخفي بطء التقدم وتقلّبه في بعض البلدان، ومن بينها العديد من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. والواقع أنه يبدو الآن، كما هو مبيّن أعلاه، أن عدة بلدان قد لا تستطيع تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتذهب التقديرات إلى أن الزيادات الأخيرة في أسعار الأغذية والطاقة دفعت نحو ١٠٠ مليون شخص إلى هوة الفقر، معظمهم في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.

٢٣- وهناك العديد من الوصفات السياساتية للحد من الفقر، غير أنه تبيّن أن النمو الاقتصادي السريع والمستمر، المدعوم بالتصنيع الذي يقوده القطاع الخاص، هو أكثر

الوصفات فعالية. فقد تحرر أكثر من ٣٠٠ مليون شخص من دائرة الفقر في شرق آسيا وجنوب شرقها خلال العقد الأخير نتيجة للنمو الاقتصادي السريع. ومن العناصر الأساسية في هذا الانخفاض الكبير في نسبة الفقر تطوير القدرات الإنتاجية الصناعية وإيجاد فرص العمل المنتج للفقراء نساء ورجالا.

٢٤- ويتطلب إطلاق العنان لدينامية القطاع الخاص وجعل التقدم الصناعي السريع أمرا ممكنا وجود بيئة تمكينية تشجّع على ظهور المنشآت وتوسُّعها. وتبلغ حصة القطاع الخاص في معظم البلدان ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي. وهو القوة الدافعة للتنمية الصناعية في جميع البلدان تقريبا، ويحدِّد شكل العولمة الاقتصادية من خلال الأنماط المتغيرة للإنتاج والاستثمار والتجارة على الصعيد الدولي. ويمثل وجود قطاع خاص نشط، يستفيد من القوة المجتمعة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والصغرى ومن الروابط بينها، شرطا أساسيا مسبقا لإطلاق الدينامية الاقتصادية، وتعزيز الإنتاجية، ونقل التكنولوجيات الصناعية الجديدة ونشرها، والحفاظ على القدرة التنافسية، والمساهمة في تطوير مهارات تنظيم المشاريع، ثم في الحد من الفقر في نهاية الأمر.

٢٥- وتنتج العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، حصة غير متناسبة من إنتاجها الصناعي من خلال مجموعة صغيرة نسبيا من المنشآت العملاقة التي تكون عادة مملوكة للدولة أو المستثمرين الأجانب أو عدد قليل من منظمي المشاريع المحليين الأثرياء. وكثيرا ما لا يكون لهذه الشركات سوى روابط محدودة نسبيا ببقية قطاعات الاقتصاد. وتعمل غالبية القوة العاملة غير الزراعية إما مستخدَمين لدى الغير أو عاملين لأنفسهم، في عدد كبير من المنشآت الصغرى والصغيرة التي يدخل الكثير منها في إطار القطاع غير الرسمي. ولا يتمكن سوى القليل نسبيا من هذه المنشآت من النمو واكتساب القدرة التنافسية في الاقتصاد الوطني وفي الأسواق الدولية.

٢٦- ولمواجهة هذا التحدي، يلزم اتباع استراتيجيات نمو تعمل لصالح الفقراء وتكون شاملة للجميع من أجل إزالة العقبات المتعلقة بالسياسات والعراقيل التنظيمية التي تقف عائقا في وجه المبادرات المحلية لتنظيم المشاريع، ومن أجل تعزيز القدرات على تنظيم المشاريع وإتاحة الحصول على التمويل والدراية التقنية والمعلومات المتعلقة بالسوق. ومن ثم ينبغي أن تهدف استراتيجيات النمو الموجهة نحو الحد من الفقر إلى دعم تطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم لتصبح منشآت دينامية وابتكارية وموجهة نحو النمو، تمتلك القدرة على المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية. وتساعد هذه الاستراتيجيات على تهيئة الظروف الضرورية لاستدامة النمو الاقتصادي بإطلاق قدرات الاقتصاد غير المستخدمة

استخداما كافيا، وتعزيز قدرتها على زيادة الإنتاجية. ويجب أن يكون الهدف المتوخى هو مساعدة الفقراء على التخلص من الفقر، مع وضع الأسس لتكوين اقتصاد حديث وصناعي.

باء-٣-٢ العولمة المتفاوتة

٢٧- برزت العولمة باعتبارها السمة الغالبة للاقتصاد العالمي، ولابد من أنها ستحتفظ بهذه الغلبة في السنوات المقبلة. وبينما تم التسليم منذ فترة بأن التجارة عنصر رئيسي في استراتيجيات التنمية الصناعية فإن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالشراكة العالمية يتضمن في جوهره هدف إنشاء نظام تجاري مفتوح ويستند إلى القواعد ويمكن التنبؤ بشأنه وغير تمييزي. غير أن التجربة تبيّن أن العولمة وما يرتبط بها من تحرير لنظم الاستثمار والتجارة لا يكفيان لضمان انتفاع العديد من البلدان النامية من الأسواق العالمية وتحقيقها نموا اقتصاديا سريعا.

٢٨- ولا تزال البلدان النامية تواجه اختلالات كبيرة، وما زالت عاجزة عن الاستفادة التامة من الخطوات المحدودة التي اتخذتها البلدان الصناعية لفتح أسواقها. ومع أن التجارة العالمية ازدادت ازديادا كبيرا مقارنة بالعقود الماضية، ورغم أن البلدان النامية باتت تمنح في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية أولوية أكبر للتجارة وصلاتها بالفقر، فإن حجم صادرات أقل البلدان نموا لم يزد سوى بنسبة ضئيلة على ما كان عليه في عام ١٩٩٥. ومن أسباب ذلك أن الحواجز التي تعترض التجارة ما زالت تمنع شريحة كبيرة من العالم النامي من النفاذ إلى الأسواق في قطاعات يمكن أن تزدهر فيها الصناعة. ومن شأن إبرام اتفاق تجاري ناجح، يجسد المقاصد الإنمائية التي يتضمنها الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، أن يساعد كثيرا على تفعيل ما للبلدان النامية من قدرة كامنة على الاندماج السليم والعادل في الاقتصاد العالمي.

٢٩- بيد أن مجرد فتح الاقتصادات أمام التجارة لا يكفي. فالصلة بين تحرير التجارة ثم ازدياد حصة البلدان النامية منها نتيجة لذلك من جهة، والحد من الفقر من جهة أخرى، ليست صلة تلقائية. فالتجارة قادرة على إتاحة فرص النمو الاقتصادي الذي يخدم مصلحة الفقراء عن طريق تشجيع الأنشطة الإنتاجية وتوسيع نطاق مصادر التوظيف وتنويعها في البلدان النامية، ولكن ليس هناك ما يضمن أن التوسع في الصادرات سيفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع. وفي أقل البلدان نموا، بوجه خاص، تتسم القدرة الإنتاجية على العرض، أو قاعدة الصادرات، بالمحدودية، وتعتمد اعتمادا مفرطا على السلع الأساسية. وقد يفتقر المصدّرون الذين يحاولون بيع منتجات جديدة واختراق أسواق جديدة إلى فرص الحصول على خدمات المعلومات القانونية والتجارية وعلى الدعم التقني اللازم لتطوير

منتجاتهم والوصول إلى الأسواق. ويفتقر العديد من البلدان إلى البنية التحتية الداعمة، المادية – مثل النقل والاتصالات، والمؤسسية – مثل الهيئات المعنية بتنفيذ قواعد التجارة الدولية أو تقديم الخدمات التقنية والمالية.

٣٠- ولذا فمن اللازم إحراز تقدّم، ليس فقط في مجال قضايا فرص الوصول إلى الأسواق، التي توختها المفاوضات التجارية الدولية، بل أيضا في مجالات إضافة القيمة، وتنويع الإنتاج بدلا من الاعتماد الشديد على السلع الأساسية، وبناء القدرات على تلبية المتطلبات التقنية والتجارية للمشاركة في التجارة. ويضطلع كل من 'مبادرة المعونة لصالح التجارة' و'الإطار المتكامل المعزز' بدور حاسم الأهمية في دعم البلدان النامية في بناء قدراتها التصديرية، وسيحددان سبل ومدى تمكّن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من الاستفادة من التجارة العالمية والتغلّب على خطر التهميش العالمي. ولهذا فقد أضحى بناء القدرات التجارية، بوصفه وسيلة لتطوير القدرات الإنتاجية، في صميم الحوار حول التنمية.

٣١- غير أن من المهم الاعتراف بأن بلدان نامية عديدة، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، تعيش في محنة. فهي تجد نفسها محاصرة بين محدودية نجاحها في التحرك صوب اقتصاد قائم على المعرفة، بسبب عدم كفاية رصيدها من المهارات ومن التكنولوجيات الحديثة، من ناحية، وعجزها عن المنافسة من خلال اقتصاد يعتمد على الأجور المنخفضة ويستخدم التكنولوجيات المتاحة على نطاق واسع للقيام بأعمال روتينية بأقل تكلفة ممكنة، من الناحية الأخرى. ولا تزال هذه "الطبقة الصناعية الوسطى"، وبخاصة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، تكافح لتجد لها مكانا في الاقتصاد العالمي وتجني قدرا أكبر من المنافع من اندماج هذه البلدان في الأسواق العالمية.

٣٢- وفضلا عن ذلك فبينما ينتقل التصنيع تدريجيا من إنتاج منتجات كاملة إلى تقسيم عالمي للمهام، تتوقف إمكانية التصدير، بقدر متزايد، على مفهوم أوسع نطاقا لتطور المنتجات. ورغم أن الإنتاج القائم على المهام يمكّن البلدان من التخصص في تصنيع المكوّنات بدلا من المنتجات النهائية فقد أخفقت عدة بلدان نامية حتى الآن في تكييف أنشطتها الصناعية مع المتطلبات الواسعة والمعايير العالمية المتعلقة بالتصميم واللوجستيات والتسويق في مجال الصناعة، وهي عناصر أساسية في الإنتاج الصناعي الحديث.

٣٣- وعلاوة على ذلك، انضافت في الآونة الأخيرة إلى المعايير الدولية للمنتجات والجودة، التي تشكّل بالفعل حاجزا منيعا في وجه تجارة البلدان النامية، معايير القطاع الخاص التي ظهرت مؤخرا. ورغم أن هذا القطاع يشكّل منذ زمن طويل القوة الدافعة وراء صوغ

واعتماد معايير الإدارة والمنتجات في البلدان الصناعية، فإن عددا متزايدا من معايير القطاع الخاص ومتطلبات تجار التجزئة بات يؤثر في قدرة منشآت البلدان النامية على المشاركة في سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية. ولهذه المعايير، على تنوع مصادرها، صلة إلى حد ما بتغير طلب المستهلكين – ولا سيما في البلدان الصناعية – على السلع العالية الجودة التي لا تؤثر إلا بقدر محدود على البيئة. ولذلك سيلزم المزيد من التشديد على أهمية متطلبات القطاع الخاص من حيث نظم المنشآت ومعايير المنتجات، بما في ذلك إنتاج السلع المصنّعة وتوريدها بطريقة تقلل إلى أدنى حد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيرها من الانبعاثات التي تضر بالبيئة. وبالنسبة إلى البلدان النامية، يمثل تعميم مفهوم "النمو الأخضر" في أوساط التجارة تحدّيا هائلا، ولكن يتيح أيضا فرصا، ولا سيما في قطاع الصناعات الزراعية.

٣٤- ويشكل التلاشي المتزايد للتمييز بين مسؤوليات ووظائف القطاعين العام والخاص تحديا آخر في وجه العمل الجماعي. وقد دخلت "مسؤولية الشركات" حلبة النقاش العالمي، وأضحى المجتمع المدني يشارك بنشاط في الأنشطة الإنمائية العالمية والمحلية. ومن الأرجح أن يستمر الأمر كذلك. ومع ذلك فعيوب السوق وإخفاقات الحكومات ستستمر وستتطلب وضع هيكل واضح لإدارة الشؤون العالمية وطرائق مناسبة لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣٥- وعلاوة على ذلك فقد اشتدت المنافسة على السلع الأساسية من جراء الزيادة المطردة في أسعارها في الآونة الأخيرة. وفي حين استفاد منتجو السلع الأساسية في البلدان النامية من هذا الطلب القوي فإن اقتصاداتها ظلت قابلة للتأثر بتقلب الأسعار و لم تجن سوى مكاسب إنمائية محدودة من إنتاج تلك السلع وتجارتها. وما لم تتبع استراتيجيات صناعية لتشجيع تنويع الصادرات بحيث تشمل صادرات ذات قيمة مضافة تستطيع مقاومة صدمات الأسعار والاستجابة للتغيرات الطارئة على الطلب الدولي فإن الفوائد المتأتية من التجارة في السلع الأساسية الأولية لا يرجح أن تصل على المدى الطويل إلى أفقر الناس في المجتمع.

باء–٣–٣ التدهور البيئي وتغير المناخ

٣٦- لا يزال نضوب الموارد الطبيعية وتدهور البيئة، بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث المياه الدولية واستنفاد طبقة الأوزون، عاملين يهددان البيئة العالمية. وينبغي الجمع بين مسارات النمو المستدام بيئيا ومنع الكوارث والحد من المخاطر في الصناعة، لا سيما عندما يكون الفقراء أكثر الفئات عرضة لها. وفي هذا الصدد، ينبغي إيجاد تكنولوجيات جديدة ومنهجيات ابتكارية وصناعات خضراء وآليات تمويل متينة للمجتمَعات

الريفية والحضرية على السواء. وستظل مواجهة هذه التحديات بندا رئيسيا على جدول الأعمال الخاص بالتنمية العالمية، المجسد في الهدفين ٧ و٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٧- ووفقا لتقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، زادت غازات الاحتباس الحراري المشمولة ببروتوكول كيوتو بنحو ٧٠ في المائة بين سنتي ١٩٧٠ و٢٠٠٤، وكان ثاني أكسيد الكربون هو أكبر مصدر للانبعاثات بكل المقاييس، وقد ازداد بنحو ٨٠ في المائة في تلك الفترة. وتشكّل الصناعة أحد المصادر الرئيسية لهذه الانبعاثات، وهي مسؤولة عن ١٩ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في عام ٢٠٠٤. ويعود استخدام حوالي ٨٥ في المائة من الطاقة في قطاع الصناعة إلى صناعات شديدة الاستهلاك للطاقة، وهي: الحديد والصلب، والفلزات غير الحديدية، والمواد الكيميائية والأسمدة، وتكرير النفط، والمعادن (الإسمنت والجير والزجاج والخزف) واللباب والورق. والقطاع مصدر أيضا لكميات كبيرة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري غير ثاني أكسيد الكربون، مثل أكسيد النيتروز ومركبات الهيدروفلوروكربون والهيدروكربون المشبع بالفلور وسادس فلوريد الكبريت.

٣٨- بيد أن الصناعة، الضرورية لدفع عجلة النمو الاقتصادي الذي يخدم مصلحة الفقراء، هي أيضا المصدر الغالب للحلول التكنولوجية الرامية إلى الحد من تغير المناخ. ويوجد بالفعل العديد من التكنولوجيات والأدوات اللازمة للتصدي لتحدي تغير المناخ العالمي، ويفترض أن يبدأ الترويج التجاري لغيرها في السنوات القادمة، حالما توضع الحوافز المناسبة. ويشكل تدفق المعلومات والتجارب والخبرات والمعدّات بين البلدان حجر الزاوية لنقل التكنولوجيا لأغراض الحد من تغير المناخ والتكيف معه.

٣٩- وما لم تسلك البلدان وصناعاتها سبيلا للتنمية يتسم بالاستدامة وقلة انبعاثات الكربون فإن التصنيع لن يكون له أثر ضار في المناخ العالمي فحسب بل سيؤدي إلى تراجع بالتقدّم الاقتصادي المحرز حتى الآن. والبلدان النامية معرّضة بوجه خاص للمخاطر بسبب قلة مواردها أو موقعها الجغرافي. وأكثر الحلول الطويلة الأجل فعالية هو اعتماد استراتيجية عالمية للتنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات كعنصر رئيسي في اتفاق عالمي لمكافحة تغير المناخ. ولا ينبغي أن تمضي عمليتا النمو الاقتصادي ومكافحة تغير المناخ قدما كاستراتيجية موحدة وحسب بل ينبغي أن تصبحا وجهين لعملة واحدة، بحيث تسعيان في آن واحد إلى تحقيق أهداف الحد من تغير المناخ والتكيف معه وتحقيق التنمية المستدامة بطريقة فعالة من حيث التكلفة. ولا يمكن تصور سيناريو من هذا القبيل دون تطوير تكنولوجيات وخبرات سليمة بيئيا ونشرها.

٤٠- ومع تسارع النمو الاقتصادي، وبخاصة في البلدان النامية، أضحى العالم يستهلك الموارد الطبيعية بمعدل لم يسبق له نظير. ففي بلدان كالصين والهند، على سبيل المثال، تضاعف استهلاك النفط في غضون العقد الماضي. وبالمثل، لا تألو البلدان الحديثة العهد بالتصنيع جهدا في بناء القدرة على توليد الطاقة الكهربائية بما يكفي من السرعة لمواكبة نمو الطلب. ويؤدي ارتفاع الطلب على الطاقة والمواد إلى زيادة هائلة في الحاجة إلى الاستثمار. وحسب ما تفيد به الوكالة الدولية للطاقة، يجب أن تستثمر صناعة النفط وحدها ٤,٣ تريليون دولار في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٣٠ لمواكبة الطلب. ويقدَّر الاستثمار التراكمي المتوقع اللازم خلال هذه الفترة لتلبية احتياجات العالم من الطاقة بزهاء ٢٠,١ تريليون دولار. ومع ذلك، فحتى إذا تم الحصول على هذا الاستثمار على مدى السنوات الثلاثين المقبلة، سيظل ١,٤ بليون شخص تقريبا غير مزودين بالكهرباء في عام ٢٠٣٠، وسيظل ٢,٧ بليون شخص معتمدين على الكتلة الأحيائية التقليدية لأغراض الطبخ والتدفئة.

٤١- ومن الآثار المترتبة على الضغط على إمدادات الطاقة زيادة الاهتمام بالطاقة المتجددة المستندة إلى تسخير المياه والرياح والكتلة الأحيائية والطاقة الفولطاضوئية والطاقة الشمسية. ويتزايد التأييد لاستخدام الطاقة المتجددة في العديد من البلدان، وبخاصة لأنها قادرة على المساهمة الإيجابية في حصول الصناعة على الطاقة في هذه البلدان. وفي الآونة الأخيرة، أثيرت عقب نشوب أزمة أسعار المواد الغذائية شواغل إزاء ما لإنتاج الوقود الأحيائي من آثار في الإمدادات الغذائية، ولكن استحداث الجيل الثاني من أنواع الوقود الأحيائي، الذي يشجع على استخدام نفايات المعالجة الزراعية الصناعية، يمكن أن يؤدي دورا حيويا في تأمين الطاقة للفقراء.

٤٢- وينبغي أيضا اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع قطاعات الاقتصاد، بما فيها الصناعة. ويمكن لكفاءة استخدام الطاقة أن تخفض وحدها الطلب على الطاقة بنسبة تتراوح بين ٢٠ في المائة و٢٤ في المائة، وأن تقتصد مئات البلايين من الدولارات سنويا. وفي البلدان التي تتميز بعلو أسعار الطاقة وشدة كثافة استخدامها، تشكّل الكفاءة في استخدام الطاقة أقل الاستراتيجيات تكلفة لتحسين الكفاءة الاقتصادية في جميع القطاعات. وحسب ما تفيد به الوكالة الدولية للطاقة، يمكن أن يؤدي تنفيذ سياسات مساعدة على الكفاءة في استخدام الطاقة إلى تفادي ما يقرب من ٤٠ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٣٠. والسياسات الأكثر فعالية في خفض الانبعاثات فعالة أيضا في خفض فاتورة الطاقة وتقليص الاعتماد على النفط والواردات من الطاقة، أو يمكن أن تتيح موارد أخرى يمكن استخدامها لأغراض التنمية، كانت ستذهب هباء لولا ذلك.

٤٣- وقد سار الانتقال نحو سياسات التنمية المستدامة وممارساتها ببطء حتى الآن. فلا يزال هناك عدد من الحواجز التي تعترض نشر التكنولوجيات والخبرات السليمة بيئيا وتعميمها، منها عدم الوعي، والعناد البشري، وغياب السياسات والأطر التنظيمية الملائمة، وعدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيات الطاقة الجديدة. ويكمن الحل في استحداث آلية دولية فعالة لابتكار التكنولوجيات ونشرها، بقصد إزالة الحواجز، وتوفير موارد مالية يمكن التنبؤ بها وحوافز أخرى لزيادة الاستثمار في التكنولوجيات السليمة بيئيا في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية. وهذا هو الميدان الذي ينبغي أن يضطلع فيه النظام المتعدد الأطراف بدور أساسي في الجمع بين البلدان وبناء توافق آراء بشأن القواعد والمعايير التي يمكن أن تلتزم بها الأمم كافة تحقيقا لصالحها العام.

باء- ٤ تغير هيكل النظام الإنمائي المتعدد الأطراف والمعونة العالمية

٤٤- ساهم تعدد قنوات المعونة، وتزايد تجزؤ المساعدة الإنمائية الرسمية، وظهور جهات مانحة جديدة، وارتفاع عدد وحجم الصناديق الرأسية والمؤسسات الخيرية الخاصة، وارتفاع مستوى رصد المعونات لأغراض مخصصة، في زيادة تعقد هيكل المعونة الحالي. وقد ارتفع متوسط عدد الجهات المانحة التي تتعامل مع البلد المتلقي من ١٢ جهة إلى ٣٣ جهة في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥، بينها أكثر من ٢٣٠ من المنظمات والصناديق والبرامج الدولية، ولا سيما في قطاع الصحة.

٤٥- وأصبح الطابع الأفقي التقليدي لبيئة المعونة (الوكالة الحكومية - البلد المتلقي) يتعايش الآن مع الأهمية المتزايدة للصناديق العمودية أو المخصصة الغرض التي تبرمَج على الصعيد العالمي. ويشار أيضا إلى الصناديق العمودية باعتبارها برامج عالمية تُمثل الشراكات والمبادرات ذات الصلة التي يقصد أن تشمل منافعها أكثر من منطقة واحدة من العالم في مجالات من قبيل البيئة والزراعة، والصحة، والتغذية والسكان، وتطوير البنى التحتية والقطاع الخاص، والتجارة والشؤون المالية، والمعلومات والمعارف. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت أموال الصناديق العمودية ٢,٧ بليون دولار، أي أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه في عام ١٩٩٧.

٤٦- وتكمِّل الأهمية المتزايدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي تشمل الأعمال والحكومات والمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات الدينية وتحويلات العمال، نموذج المعونة التقليدي "من المانح إلى المتلقي"، إن لم تكن آخذة في الحلول محله. ووفقا لمؤشر الأعمال الخيرية العالمية الذي نشره مركز الازدهار العالمي التابع لمعهد هدسون، تشكّل التبرعات الخاصة حاليا ما يزيد على ٧٥ في المائة من مجموع تحويلات البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. فيلاحظ

على سبيل المثال أن الولايات المتحدة الأمريكية قدّمت، في عام ٢٠٠٦، ٣٤,٨ بليون دولار من خلال الأعمال الخيرية الخاصة، و٧١,٥ بليون دولار عن طريق التحويلات، بينما بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها ٢٣,٥ بليون دولار. وليست الزيادة في حجم التدفقات الخاصة الاتجاه الوحيد في الأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركات والتي تهدف إلى التنمية والحد من الفقر. فالمحسنون يشددون أيضا على الحاجة إلى تحقيق جودة النوعية من خلال الكفاءة والإدارة القائمة على النتائج في كل البرامج والمشاريع الممولة.

٤٧- كما أن ظهور مانحين جدد، كثير منهم من بلدان الجنوب، أخذ يغير وجه التعاون الإنمائي. ففي عام ٢٠٠٦، بلغ صافي إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمها المانحون الجدد، وفقا لما أُبلغت به لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٤,٥ بلايين دولار، أي أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٩٥. ولا تُبلغ الصين والهند اللجنة عما تدفعه من مساعدة إنمائية، بيد أن البنك الدولي يقدر مدفوعات الصين في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية بما يتراوح بين بليوني دولار و٣ بلايين دولار، ومدفوعات الهند بنحو بليون دولار. وإضافة إلى ذلك، تعهدت الصين بدفع ١٠ بلايين دولار لأقل البلدان نموا في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠. ويُتوقع أن ترفع البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مستويات ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية مجتمعة بأكثر من بليوني دولار في عام ٢٠١٠. ولئن كانت الأدلة المستمدة من الملاحظة على الوزن الفعلي لمساهمات هؤلاء المانحين الجدد غير كاملة، فإنهم يضفون معنى جديدا على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الأمر الذي ستكون له آثار في أدوار وكالات التنمية المتعددة الأطراف وأنشطتها.

٤٨- ويشدد المانحون التقليديون التركيز على تعزيز فعالية المعونة. وقد أخذ التمويل المشترك وغيره من أشكال المواءمة بين المانحين في الوضوح، بينما تتزايد مشاركة القطاع الخاص. وبات التركيز يتزايد الآن على الاستراتيجيات التي تقودها البلدان الشريكة، عوضا عن التركيز على تقديم الدعم المباشر للمشاريع، عندما تنفذ الوكالات الثنائية أو المتعددة الأطراف برامجها الخاصة تنفيذا مباشرا. والقصد من هذا النهج، الذي أضفي عليه الطابع الرسمي في إعلان باريس بشأن فعالية المعونات[1] وفي خطة عمل أكرا بعد ذلك،[2] هو زيادة ملكية البلدان للسياسات والإجراءات التنفيذية وزيادة التنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة في

(1) إعلان باريس، الذي أقر في آذار/مارس ٢٠٠٥، هو اتفاق دولي التزم بموجبه أكثر من ١٠٠ بلد بمواصلة زيادة الجهود المبذولة في تنسيق المعونة وإدارتها.

(2) أقرت خطة عمل أكرا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بغية تسريع وتعميق تنفيذ إعلان باريس.

هذا المضمار. وأسفر هذا النهج عن ظهور طرائق جديدة للمعونة، مثل النهوج القطاعية الشاملة والتمويل المشترك ودعم الميزانية، وهي كلها موجهة نحو تعزيز الاتساق بين المعونة وأولويات البلدان المستفيدة وبرامجها. ويشكل اعتماد استراتيجيات الحد من الفقر كأداة برمجة في يد كل من الحكومات ووكالات التنمية خطوة عملية في هذا الاتجاه.

٤٩- والآثار الناجمة عن تغير هيكل المعونة متباينة، ولكن من الواضح أن النظام الإنمائي المتعدد الأطراف يمر بنقطة تحول. وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، حظيت مسألة الاتساق على نطاق المنظومة باهتمام متجدد طوال السنتين الماضيتين. ومنذ صدور تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أصبح ذلك الاتساق موضوعا هاما للمناقشات في الجمعية العامة، ومجالس إدارة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وفي الهيئة الرئيسية المشتركة بين الوكالات في المنظومة، أي مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. والتقدّم المحرز صوب الاتساق على نطاق المنظومة هو أوضح ما يكون على المستوى القطري. وقد استحدثت مبادرة "توحيد الأداء"، التي أُطلقت في ثمانية بلدان رائدة في أواخر عام ٢٠٠٦ ومستهل عام ٢٠٠٧، بُعدا هاما في التحرك نحو زيادة الاتساق فيما بين منظمات الأمم المتحدة على المستوى القطري.

٥٠- وفيما يتعلق بالاحتياجات الوطنية من المساعدة الإنمائية الصناعية في هذه البلدان الرائدة، أُدمجت الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذها كمكوّنات للأبواب الخاصة بالتنمية الاقتصادية في "الخطط الموحدة" على نطاق منظومة الأمم المتحدة أو في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأفاد تعميم نهج الإنجاز الذي يقوده البلد في تعزيز الجوانب الاقتصادية للتنمية، التي كان يغلب أن تكون غير ممثلة تمثيلا كافيا في الماضي مقارنة بالاحتياجات الاجتماعية والإنسانية الملحة. وتركز أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، القائمة على ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تعدها البلدان، تركيزا أكبر على النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص. وسيكون التحدي الذي ستواجهه الوكالات المتخصصة هو إيجاد طريقة منسقة للعمل في هذه البيئة الجديدة، تعزّز الأساليب المتبعة حاليا في النهج المنسق للتحويلات النقدية، والتنفيذ الوطني، بطرائق تتماشى مع ولايات تلك الوكالات ونماذج عملها. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تعالَج مسألتا الشفافية والأخلاقيات بطريقة منهجية على جميع مستويات النظام المتعدد الأطراف.

٥١- وتتيح روح الاتساق الجديدة داخل منظومة الأمم المتحدة الفرصة أيضا للنظر في القيمة الإجمالية التي يمكن للمنظومة أن تضيفها على الصعيد العالمي إلى التنمية الصناعية،

وعلى وجه التحديد دورها في وظيفة الجمع بين الدول، بوصفها محفِّزا لإرساء القواعد والمعايير، وداعيا إلى القواعد المتفق عليها دوليا، ومقدّما للمشورة المحايدة لأصحاب المصلحة. وهذه بعض المهام الرئيسية التي يلزم الاضطلاع بها للتصدي للتحديات الراهنة في مجال التنمية الصناعية والممتدة من مكافحة تغير المناخ إلى إيجاد نظام أكثر إنصافا للتجارة الدولية، في سياق تغير النظام المتعدد الأطراف للتعاون الإنمائي وتطور هيكل المعونة العالمية.

باء–٥ الشراكات من أجل التنمية

٥٢– يتطلب التصدي لتحديات القضاء على الفقر وتفاوت العولمة والانتقال إلى مسار إنمائي مستدام يتسم بقلة انبعاثات الكربون تعاونا أوثق بين الشركاء الإنمائيين. وبالنسبة إلى اليونيدو، تقوم أهمية الشراكات الاستراتيجية على الاعتقاد بأنه لا يمكن لأي منظمة على حدتها من منظمات الأمم المتحدة أن تتصدى بفعالية للتحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه العالم. وإذا ضمت اليونيدو قدراتها وكفاءاتها إلى قدرات وكفاءات الأجهزة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فسيزداد احتمال أن تسهم تدخلاتها إسهاما أكبر في تحسين مستوى معيشة السكان.

٥٣– ولهذا السبب، أقامت اليونيدو شراكات وتستمر في العمل على نحو وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) على تنمية الأعمال التجارية الزراعية؛ ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تطوير القطاع الخاص والتمثيل الميداني؛ ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) فيما يتعلق بالإنتاج الأنظف وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي والأمانة التنفيذية للإطار المتكامل المعزز، بشأن بناء القدرات التجارية؛ ومع البنك الدولي فيما يخص البيئة والطاقة.

٥٤– وتشارك اليونيدو أيضا، باعتبارها جزءا من منظومة الأمم المتحدة، مشاركة نشطة في المبادرات وآليات التنسيق على نطاق المنظومة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. والهدف الرئيسي لليونيدو هو تعزيز فعالية نظام الأمم المتحدة الإنمائي وكفاءته واتساقه وأثره على الصعيدين الإقليمي والقطري وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الدولي. وهي تتعاون مع المؤسسات الحكومية المكمِّلة، والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، وهيئات التعاون العالمية والإقليمية. وتسعى اليونيدو أيضا، حيثما يقتضي الحال، إلى تحقيق التآزر مع وكالات المعونة الثنائية والمنشآت الخاصة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٥٥- ولن يكون استمرار قدرة اليونيدو على إنجاز ولايتها وتقديم إسهام كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متوقفا، في الأجل المتوسط، على مدى حسن عملها مع الأجهزة الأخرى فحسب، بل أيضا وبقدر أكبر على مدى نجاحها في الاضطلاع بثلاث مهام رئيسية، هي زيادة تنفيذ البرامج بأعلى معايير النوعية؛ وتعزيز فعالية نظمها الإدارية وكفاءتها وشفافيتها ومساءلتها؛ وحشد الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء فيها.

جيم- إطار النتائج البرنامجية

جيم-١ مقدّمة

٥٦- يوفر إطار النتائج البرنامجية آلية مفاهيمية تستند إلى مبادئ الإدارة القائمة على النتائج لربط أدوات اليونيدو الرئيسية الثلاث للإدارة الاستراتيجية ومواءمتها. وهذه الأدوات هي: بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد لفترة عشر سنوات الذي اعتمدته الدورة الحادية عشرة للمؤتمر العام في عام ٢٠٠٥، والأطر البرنامجية المتجددة المتوسطة الأجل لمدة أربع سنوات التي تُحدَّث كل سنتين، ووثائق البرنامج والميزانيتين لفترات السنتين. ويقصد من الإطار تحديدا أن يكون رابطا بين بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد، الذي يقدم مبادئ توجيهية واسعة تتعلق بمجالات التركيز المواضيعية التي يشملها عمل المنظمة، من ناحية، والعرض البرنامجي المفصَّل الوارد في البرنامج والميزانيتين، من الناحية الأخرى. ولذا فإن إطار النتائج البرنامجية يدمج النتائج المتوقعة من إسهامات اليونيدو من خلال مختلف الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية. ويشمل ذلك الخدمات التحليلية والإحصائية التي تقدمها المنظمة؛ والعمل الذي تضطلع به بوصفها جهة داعية لعقد الاجتماعات وميسِّرة لها؛ وخدماتها في مجال إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات الصناعية وترويج القواعد والمعايير العالمية ذات الصلة؛ وخدمات التعاون التقني التي تقدمها لدعم التنمية الصناعية، والتي تحظى باعتراف جيد.

٥٧- ومن حيث الإدارة القائمة على النتائج، يربط إطار النتائج البرنامجية نواتج مختلف المكونات البرنامجية، التي تُنفذها اليونيدو في شكل طائفة واسعة من المشاريع المنفردة على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، بما يقابلها من نتائج على مستوى السياسات والمؤسسات وبآثارها على المستويات المواضيعية العامة. وتشكل هذه المواءمة أساسا لإيجاد مزيد من الاتساق في تحقيق نتائج البرامج ومن ثم تحسين قدرة اليونيدو على إدارة النتائج. ومع التقدم في تنفيذ البرنامج، يُتوقع تكوّن المزيد من أوجه التآزر والتعاون، وخصوصا بين اليونيدو والمؤسسات الشريكة الأخرى في النظام الإنمائي المتعدد الأطراف. وهكذا يمكن أن

تزيد هذه المواءمة من تحسين الاتساق العام بين الجهات الفاعلة الإنمائية وأن تعزز التعاون المنتج والمساءلة المتبادلة لما فيه مصلحة البلدان المستفيدة وشعوبها.

٥٨- ويتضمن إطار النتائج البرنامجية مصفوفة للنتائج الإجمالية (انظر الباب جيم-٤)، ويُنفذ من خلال إطار إداري برنامجي يرد في الفصل دال.

جيم-٢ الهدف الإنمائي

٥٩- في سياق إطار النتائج البرنامجية، حدِّد الهدف الإنمائي العام الذي تتوخى اليونيدو تحقيقه من خلال الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٠-٢٠١٣ فيما يلي: **التنمية الصناعية من أجل الحد من الفقر، والعولمة الشاملة للجميع، والاستدامة البيئية**. ويرجع ذلك إلى أن برامج الدعم التي تضطلع بها اليونيدو تسعى إلى الحد من الفقر، وجعل العولمة أكثر إنصافا وشاملة للجميع، وحماية البيئة من خلال أنماط مستدامة للتنمية الصناعية. كما أنه يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي العام، الذي يسهم بدوره إسهاما إيجابيا في تحسين المستويات المعيشية للسكان ونوعية حياتهم في جميع البلدان، ومن ثم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، التي هي شرط أساسي لازم لدوام السلام والأمن.

جيم-٣ الأولويات المواضيعية والآثار المتوقعة

٦٠- تماشيا مع هذا الأساس المنطقي الإنمائي وبيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، تواصل اليونيدو تجميع أنشطتها الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية في ثلاث أولويات مواضيعية تسعى من خلالها إلى تحقيق آثار بعيدة الأمد. وتشتمل هذه الأولويات المواضيعية على الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية (المرتبط بالهدفين ١ و٣ من الأهداف الإنمائية للألفية)، وبناء القدرات التجارية (المرتبط بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية)، والبيئة والطاقة (المرتبطة بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية). وتتوقع اليونيدو، من خلال الخدمات التي تقدمها في إطار كل مجال من هذه المجالات المواضيعية ذات الأولوية، أن تحقق الآثار التالية:

١- الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية: تمكين النساء والرجال على قدم المساواة من اكتساب دخلهم وزيادته بالانخراط في أنشطة صناعية إنتاجية.

٢- بناء القدرات التجارية: تمكين الصناعات في البلدان النامية من إنتاج سلع وخدمات تستوفي المعايير الصناعية الدولية للقطاعين العام والخاص، والاتجار بتلك السلع والخدمات، وتمكينها من الاستفادة المتزايدة من العولمة.

٣- البيئة والطاقة: اعتماد الصناعات أنماط إنتاج واستثمار أنظف تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلة انبعاثات الكربون، مما يساهم في التخفيف من التحديات البيئية وفي التكيف مع تغير المناخ.

جيم-٤ النتائج المتوقعة على الصعيد القطري

٦١- من أجل ضمان وضوح واتساق أنشطة اليونيدو المندرجة في كل مجال من المجالات المواضيعية الثلاثة ذات الأولوية في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، وزيادة إمكانية التآزر إلى أقصى حد بين نتائج جميع فروع المنظمة ووحداتها، وبين اليونيدو وغيرها من الجهات الفاعلة في النظام الإنمائي الدولي، حدِّدت مجموعة من النتائج السياساتية والمؤسسية المتوخى تحقيقها من خلال كل مجال من المجالات المواضيعية ذات الأولوية على الصعيد الإقليمي والقطري. وتُستكمل هذه النتائج بمؤشرات الأداء على مستوى الآثار والنتائج على السواء، كما هو ملخَّص في المصفوفة أدناه.

مصفوفة النتائج البرنامجية (٢٠١٠-٢٠١٣)

تسخير التنمية الصناعية من أجل الحد من الفقر والعولمة الشاملة للجميع والاستدامة البيئية	
١- الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية	مؤشرات الأداء:
الآثار المتوقعة: تمكين النساء والرجال على قدم المساواة من اكتساب دخلهم وزيادته بالانخراط في أنشطة صناعية إنتاجية.	• زيادة فرص العمل، ولا سيما لصالح الفئات المستهدفة الفقيرة • الحصول على مستويات عالية وعادلة من الدخل من خلال الأنشطة الإنتاجية • توفير شروط عمل أكثر لياقة
الناتج ١-١: سياسات النمو العادل الاستراتيجيات والسياسات واللوائح الصناعية تدعم تحقيق نمو صناعي عادل وشامل للجميع.	• وضع أهداف للحد من الفقر قابلة للقياس في إطار السياسات الصناعية • يكون شمول الخدمات للجميع وتقليل عدم المساواة من أولويات السياسة العامة • ترصد الإحصاءات الصناعية آثار السياسات الصناعية على الفقر
الناتج ١-٢: مؤسسات تمكّن الأسواق من الأداء وتدعم الاستثمار المؤسسات الوطنية والإقليمية تنشئ خدمات تمكّن الأسواق من الأداء لصالح الصناعات وتساعد الصناعات على زيادة قدراتها الإنتاجية.	• زيادة عدد وأنواع المنشآت التي تخدمها منظمات الدعم • توافر خدمات دعم جديدة وذات نوعية أفضل • شعور المنشآت بالرضا عن نوعية الخدمات • بروز وتطور مقدمي خدمات من القطاع الخاص
٢- بناء القدرات التجارية:	مؤشرات الأداء:
الآثار المتوقعة: تمكين الصناعات من إنتاج سلع وخدمات تستوفي المعايير الصناعية الدولية للقطاعين العام والخاص، والاتجار بتلك الصناعات والخدمات، وتمكينها من الاستفادة المتزايدة من العولمة.	• زيادة الصادرات، وخصوصا من القطاعات ذات الصلة بالفقر • انخفاض معدلات رفض المنتجات المصدّرة • طرح منتجات جديدة في السوق العالمية
الناتج ٢-١: المعايير الدولية والامتثال لها السياسات واللوائح تعزز فرص التعاون الصناعي الدولي والأنماط التجارية المراعية للقواعد وغير التمييزية.	• إعطاء الأولوية في السياسات التجارية للتنمية الصناعية • قيام حوار فعّال حول السياسات بين القطاعين العام والخاص • إيجاد إطار منسّق للمؤسسات المعنية بالتجارة • حماية المنشآت من الواردات التي هي دون المستوى المطلوب حماية فعالةً

تسخير التنمية الصناعية من أجل الحد من الفقر والعولمة الشاملة للجميع والاستدامة البيئية	
الناتج ٢-٢: مؤسسات توحيد المعايير ودعم التجارة منظمات الدعم تعتمد معايير صناعية دولية للقطاعين العام والخاص وتنشرها، وتقدم مساعدة داعمة للتجارة إلى المنشآت الساعية إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق الدولية.	• مواءمة المواصفات الوطنية والدولية وجعلها مجدية للمنشآت • زيادة عدد وأنواع المنشآت التي تخدمها منظمات الدعم • إتاحة سبل وصول المنشآت إلى الخدمات التجارية اللازمة • شعور المنشآت بالرضا عن نوعية الخدمات
٣- البيئة والطاقة:	مؤشرات الأداء:
الآثار المتوقعة: اعتماد الصناعات أنماط إنتاج ونمو تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلة انبعاثات الكربون، مما يساهم في التخفيف من التحديات البيئية وفي التكيف مع تغير المناخ، مع تحسين الإنتاجية.	• خفض التلوث الصناعي • تحسين استخدام الموارد الطبيعية • زيادة استخدام الطاقات المتجددة
الناتج ٣-١: السياسات والممارسات المتعلقة بالاستدامة الصناعية السياسات والخطط واللوائح الصناعية تراعي الاعتبارات البيئية واستخدام السلع والخدمات والطاقة استخداما مستداما.	• السياسات الصناعية تحدد أهدافا بيئية قابلة للتحقق • توفير حوافز للاستدامة من خلال السياسات واللوائح • إيلاء الأولوية في سياسات الطاقة لاستخدام الطاقة بطريقة منتجة
الناتج ٣-٢: خدمات دعم الصناعة الخضراء مؤسسات القطاعين العام والخاص تدعم الصناعة في الامتثال للاتفاقات البيئية وتقدم خدمات للتخفيف من الآثار الخارجية السلبية للصناعة والتكيف مع تغير المناخ.	• زيادة عدد وأنواع المنشآت التي تخدمها منظمات الدعم • تقديم الخدمات البيئية وغيرها من خدمات دعم المنشآت على نحو متكامل • بروز وتطور جهات من القطاع الخاص تقدم الخدمات • إتاحة سبل وصول المنشآت إلى إمدادات الطاقة المتجددة • المؤسسات الوطنية تنفذ الاتفاقات البيئية الدولية تنفيذا فعالا

جيم-٥ المكونات البرنامجية المواضيعية

٦٢- يهدف برنامج اليونيدو إلى إحراز تقدم في إطار الأولويات المواضيعية الثلاث من خلال اثني عشر مكونا برنامجيا، تحدِّد بدورها عددا من النواتج والنتائج المحدّدة. وسترد هذه المكونات في مصفوفات النتائج المفصلة في وثيقتي البرنامج والميزانيتين لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠١٢-٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، تُعرض ثلاثة مكونات برنامجية جامعة.

جيم-٥-١ الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

٦٣- لا يزال الحد من الفقر (الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية) وما يتصل به من أهداف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية) العمادَ الأساسي لخدمات الدعم التي تقدمها اليونيدو إلى دولها الأعضاء. وهذا الالتزام نابعٌ من الاقتناع بأن أنجع وسيلة لبلوغ هذه الأهداف هي تحقيق النمو الاقتصادي وبأن التنمية الصناعية التي يقودها القطاع الخاص يمكن أن تضطلع بدور هام في وضع اقتصادات البلدان النامية على طريق النمو الاقتصادي المستدام. فالصناعة تربةٌ خصبة لتنظيم المشاريع والاستثمار التجاري والتقدم التكنولوجي وتطوير المهارات البشرية وإيجاد فرص عمل لائقة. ويمكن أن ترسي التنمية الصناعية أيضا، من خلال إقامة الروابط بين القطاعات، أساسَ قيام قطاع زراعي أكثر فعالية وكفاءة وقطاع خدمات مزدهر. وتسهم كل هذه العوامل في تحسين الإنتاجية بصورة مطردة، وهو أمر يمكن أن يكفل تحقيق نتائج لصالح الفقراء وأن يسهم في تحسين المستويات المعيشية في البلدان النامية.

٦٤- وتضطلع الحكومات بدور أساسي في تنظيم وتيسير تنمية القطاع الخاص. ولذا فمن الأهمية بمكان أن تهيئ الحكومات في البلدان النامية بيئة اقتصادية مواتية تقوم على سياسات صناعية سليمة، وأن تنشئ إطارا مؤسسيا فعالا وكفؤا يتسنى في ظله للقطاع الخاص أن يزدهر ويصبح قوة دافعة للنمو المستدام والشامل للجميع.

٦٥- ويشكل منظمو المشاريع، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المصادرَ الرئيسية للأنشطة الاقتصادية التي تدعم نمو الإنتاجية والحد من الفقر في البلدان النامية. وتستطيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنظمو المشاريع المتمتعون بمستوى أفضل من المعرفة والمترابطون فيما بينهم بالشبكات إصدار أحكام أفضل واتخاذ قرارات أفضل، ومن ثَم فمن الأرجح أن ينخرطوا بنجاح في عمليات تتطلب استثمارات طويلة الأمد - مثل منشآت الصناعة التحويلية - استنادا إلى معرفتهم بالبيئة الاقتصادية. ولذا فإن تعزيز تنمية الموارد البشرية وإقامة الشبكات بين منظمي المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون له دور هام في تعزيز قدراتهم الإنتاجية والتنافسية في السوق.

٦٦- كما أن زيادة التمكين الاقتصادي للقطاعات المهمّشة من السكان يمكن أن تسهم أيضا إسهاما كبيرا في الحد من الفقر. وينطبق ذلك بوجه خاص على الاقتصادات القائمة على الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء وعلى أقل البلدان نموا، حيث تشتغل غالبية السكان في كثير من الأحيان بزراعة الكفاف. ولَّما كان معظم الشباب في تلك البلدان يترعرع دون إلمام بخبرات تنظيم المشاريع أو تعلُّم مهارات تنظيم المشاريع فإن قدرة تلك البلدان على إيجاد منظمي المشاريع محدودة. كما أن انخفاض مستويات تعليم النساء ومشاركتهن في أنشطة تنظيم المشاريع تحول دون نمو قدرات تنظيم المشاريع في كثير من البلدان النامية.

٦٧- وهناك تحدٍ خاص يواجه كثيرا من البلدان النامية في هذا الصدد، وهو تحويل صناعاتها من أنشطة معتمدة على سلع منخفضة القيمة وخاضعة لحافز الأسعار إلى إنتاج وخدمات مستندة إلى المعرفة وعالية القيمة. ومن شأن مساعدة المنشآت التجارية في هذه البلدان على الوصول إلى المعلومات التجارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقوم بدور هام في التغلب على هذه العقبات الإنمائية. وتشكل إقامة مجتمع المعلومات هذا تدريجيا في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا، شرطا مسبقا أساسيا لتحفيز زيادة الابتكار والإنتاجية والقدرة التنافسية والروابط السوقية.

٦٨- وممّا يحد في كثير من الحالات من إمكانيات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية عجزها عن الاستفادة من التدفقات الاستثمارية والتكنولوجية الدولية. وهي

لذلك تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة لزيادة كمية منتجاتها أو إلى التكنولوجيا اللازمة لتحسين تشكيلة منتجاتها أو تنويعها. وفي حين أن هذا النقص ربما يُعزى في كثير من الأحيان إلى ما تعتمده الحكومات من تدابير سياساتية ونهج تنظيمية غير مواتية، فإنه كثيرا ما ينشأ أيضا عن عدم معرفة مقدمي رؤوس الأموال والتكنولوجيا الخارجيين بالفرص السائدة في كثير من البلدان النامية. وهناك حاجة إلى بذل جهود متأنية في هذه الحالات للمساعدة في إقامة شراكات بين المنتجين الوطنيين والشركاء والنظراء الأجانب المحتملين.

٦٩- وفي ظل هذه الخلفية تقدم اليونيدو خمسة مكونات برنامجية مترابطة، في إطار أحد مواضيعها ذات الأولوية، وهو الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية. وهذه المكونات هي الاستراتيجية الصناعية والبيئة الاقتصادية؛ وترويج الاستثمار والتكنولوجيا؛ وتطوير تجمعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسلسلة القيمة الزراعية؛ وتطوير قدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية ولدى النساء والشباب؛ والأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات.

الاستراتيجية الصناعية والبيئة الاقتصادية

٧٠- بعد عدة سنوات ممّا يشبه الإهمال، تجدد اهتمام الرأي العام ومقرري السياسات بموضوع السياسات الصناعية، وهو اهتمام يكاد يكون من المؤكد أنه سيتعزّز في السنوات القادمة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي نشأت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. غير أن مفهوم السياسات الصناعية الجديد يختلف عن المفاهيم السابقة، من حيث إنه يسعى إلى تعزيز عملية التصنيع لا منتجات الصناعة. واستجابة لذلك، ستركز اليونيدو تعاونها التقني في ميدان السياسات الصناعية على بناء القدرات الوطنية على جمع وتحليل البيانات الاقتصادية الموثوقة، وستستمر هذه العملية في المستقبل المنظور. وبإنشاء جيوب للتميز الصناعي في وزارات وغرف الصناعة، يمكن إرساء أساس تحليلي متين لصوغ استراتيجيات وسياسات قائمة على التشاور الوثيق بين القطاعين العام والخاص. وسيُكيّف محور تركيز خدمات الدعم التي ستقدمها اليونيدو ونطاقها وفق الاحتياجات الخاصة بكل بلد على حدة، غير أن تقديم هذه الخدمات سيشمل عادة مراحل التشخيص والإعداد والتنفيذ والرصد.

٧١- ويمكن إثراء عملية الإعداد باتباع عدد من النهوج والمنهجيات المحدّدة. فمنهجية الاستبصار التكنولوجي مفيدة في دعم اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتطبيق التكنولوجيا والابتكار من أجل وضع سياسات اقتصادية وصناعية مستدامة وقادرة على المنافسة، وتشمل هذه المنهجية مواضيع مثل نشر التكنولوجيا، ونظم الابتكار الوطنية، وبناء القدرات التكنولوجية. وفي الوقت نفسه، يمكن إصلاح عدم توازن التدفقات التكنولوجية بتوجيه مزيد

من الاهتمام إلى القاعدة المؤسسية اللازمة لتحديد وجهة التطور التكنولوجي ووتيرته من خلال إقامة روابط مع سلاسل وشبكات الإنتاج.

٧٢- وبالنظر إلى ما تحظى به المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحديدا من أهمية بالغة للحد من الفقر، يركز هذا المكون البرنامجي تركيزا خاصا على وضع السياسات والبرامج والأطر التنظيمية التي تؤدي إلى قيام بيئة خالية من التحيز ضد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومواتية لتنمية القطاع الخاص الشاملة. ويتميز هذا المكون البرنامجي بسمة أخرى وهي المساعدة على بناء القدرات في مجال تصميم وإقامة البنى التحتية المؤسسية الوطنية والمحلية التي تحفز بصورة فعّالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تيسير الحصول على الخدمات السوقية الخاصة بتطوير الأعمال. وعلاوة على ذلك، سوف تستكمل اليونيدو خدمات دعم بناء القدرات التي تقدّمها في هذا المجال بجهود ترمي إلى إقامة الشراكات والتشجيع على إجراء حوار منظّم بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص بشأن الإعداد والتكييف المستمر لسياسات التنمية الصناعية، ولا سيما السياسات المتعلقة بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وما يتصل بها من تحسينات للبيئة الاقتصادية على مدى الفترة المشمولة بهذا البرنامج.

٧٣- ويتسم مد الجسور بين الحكومة وقطاع الصناعة بأهمية حيوية للحد من التعقيدات والصعوبات البيروقراطية التي تعيق سبل الحصول على المعلومات الأساسية، بما في ذلك فيما يتعلق بإجراءات الترخيص وغيرها من الأحكام القانونية. ولذلك سيواصل هذا المكون البرنامجي المواضيعي مساعدة الحكومات على استحداث بوابات إلكترونية تتيح الوصول على نحو متكامل إلى المعلومات عن الولايات التنظيمية ومؤسسات الدعم والمشورة العامة في مجال الأعمال التجارية، ولا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنظمي المشاريع. وهذه الحلول التي تدخل في إطار الحكومة الإلكترونية تزيد شفافية وفعالية تقديم الخدمات العامة المتصلة بالصناعة ونشر السياسات الصناعية وتوسِّع نطاقها وتحدد معايير لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصا بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ترويج الاستثمار والتكنولوجيا

٧٤- الاستثمار هو المحرك الأساسي للقدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية. ولذا ستبذل جهود في إطار هذا المكون البرنامجي لمساعدة البلدان النامية على استبانة واستهداف مجموعات المستثمرين الأجانب التي يمكن أن يكون لها مردود إيجابي على الاقتصاد المحلي. كما ستُبذل جهود لزيادة الآثار الجانبية الإيجابية للاستثمار المباشر الأجنبي، ولا سيما في مجال الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد مزيد من فرص العمل. وستُستحدث منصات حاسوبية

للمعلومات والرصد من أجل تيسير صوغ سياسات واستراتيجيات مستنيرة، ستشتمل على معلومات تحليلية وقواعد بيانات تفاعلية وستوفِّر الوسائل لقياس استجابة المستثمرين للتدخلات السياساتية وتوفير المنافع العامة. وستُستعمل هذه المنصات أيضا لإعداد تصنيفات ترتيبية، وأرقام قياسية، ومعايير مرجعية، وغير ذلك من المؤشرات، للمساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى صوغ السياسات. كما ستطوَّر القدرات الوطنية من أجل تحسين المناخ الاستثماري من خلال تحسين السياسات وإنفاذها بمزيد من الفعالية وتوفير الخدمات المؤسسية ذات الصلة.

٧٥- وستدعم خدمات التعاون التقني التي ستقدم في إطار هذا المكون إقامة شبكات وطنية لمصافق التعاقد من الباطن وذلك لتيسير الاستعانة بالمصادر الخارجية، علاوة على تطوير سلاسل التوريد من أجل إيجاد فرص استثمارية قابلة للاستمرار وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وترتبط المشاريع الاستثمارية التي تنشأ على هذا النحو بمصادر تمويلية من خلال التعاون مع صناديق الأسهم وغيرها من المؤسسات المالية.

٧٦- وستواصل شبكة مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو استهداف وترويج فرص استثمارية وشراكات تجارية محدّدة، وستوسع بذلك المدى العالمي لجهود الترويج التي تبذلها البلدان النامية. وسيُولى اهتمام خاص لإقامة علاقات تآزر مع الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها اليونيدو بغية زيادة الأثر الإنمائي والآثار الجانبية الإنمائية إلى أقصى حد. وسيكفل ترويج الاستثمارات والفرص التجارية المتسمة بروح المسؤولية من خلال مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ووحدات ترويج الاستثمار تقديم الدعم في جميع مراحل إعداد المشاريع، بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريبية وتنظيم المناسبات المتخصصة وبرامج المندوبين.

٧٧- ويمثل التقدّم التكنولوجي موردا عالميا أساسيا للقدرة التنافسية وتكوين الثروات وفرص العمل، وله مردود معترف به على النمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر، ضمن مجالات أخرى، وفي مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة أيضا. غير أن الاتفاقات العالمية مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية الذي جرى التفاوض بشأنه خلال جولة أوروغواي، والاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن تغير المناخ، ستكون لها انعكاسات مهمة على البلدان النامية من حيث شروط حصولها على التكنولوجيا واستعمالها لها ومن حيث تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وأما دور اليونيدو فيتمثل في مساعدة البلدان النامية على التغلب على هذه الحواجز الدولية لنقل التكنولوجيا، وتيسير سبل حصول تلك البلدان بتكلفة ميسورة على المعارف الكافية والحلول المصمَّمة وفق

احتياجاتها في سياق التحول الاقتصادي الطويل الأمد، وفي نهاية المطاف، تسهيل سبل الوصول إلى التجارة الدولية في المنتجات القائمة على التكنولوجيا. وخلال الفترة المشمولة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ستراعي اليونيدو السيناريو التكنولوجي العالمي المختلف الحالي، وستركز تدخلاتها على ترويج التكنولوجيات والابتكارات التمكينية الجديدة ونقلها وتطبيقها ونشرها في البلدان النامية. وفي هذا السياق، سيكون للمساعدة التي تقدمها اليونيدو على مستوى السياسات وعلى الصعيد المؤسسي على السواء في مجال نقل التكنولوجيا دور أساسي في تحقيق هذه النتائج. ويتوخى هذا المكون البرنامجي أيضا تطوير قدرات أصحاب المصلحة على مستوى الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات والمنشآت، وتقوية الروابط فيما بينها وكذلك مع شبكات اليونيدو الدولية لمكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ومراكز ومجمَّعات التكنولوجيا والجامعات، بغية توسيع سبل الوصول إلى التكنولوجيات والشراكات التجارية ومصادر التمويل.

٧٨- وستوفر اليونيدو أيضا المساعدة التقنية والمنهجيات والأدوات لإنشاء وتعزيز نظم الابتكار الوطنية، وإقامة ودعم مجمّعات ومحاضن التكنولوجيا، ومراكز التكنولوجيا والابتكار. وستسعى تحديدا إلى تعزيز تطبيق التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطَّرد. وستعزز اليونيدو خدمات بناء القدرات التي تقدمها في مجال إدارة التكنولوجيا. فالتكنولوجيا تتطلب التقييم ورسم المسار وتحديد المصادر والتقييم والتفاوض والترخيص والتكييف. وستساهم هذه الخبرة الفنية وتطبيق أفضل الممارسات في تعزيز آلية نقل التكنولوجيا في القطاعات الأكثر تأثرا بالاتفاقات العالمية بشأن تغير المناخ وحقوق الملكية الفكرية. وسينفذ المكوِّن البرنامجي المتعلق بالترويج من خلال أنشطة المحفل العالمي وبرامج بناء القدرات في مجال إذكاء الوعي، وتطوير المهارات، ورسم مسار التكنولوجيا، والمساعدة في صوغ السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتنفيذ وحفز الشراكات الدولية والتعاون الدولي. وسيولي البرنامج أيضا اهتماما خاصا لقضايا النساء والشباب، حيث تصطدم هذه الفئات المستهدفة بحواجز تعيقها عن الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل.

٧٩- وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التكنولوجيات الأساسية لزيادة الإنتاجية وتحفيز اقتصاد قائم على التكنولوجيا وقادر على التنافس. غير أن الصناعة، وخصوصا المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تعاني في معظم البلدان النامية من عدم كفاية فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث المحتويات والتطبيق والخدمات والبنى التحتية – وهي عناصر أساسية للتنمية الصناعية، وخصوصا في أقل البلدان نموا. ولا يزال

تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضعيفا وباهظ التكلفة، وغالبا ما تقدَّم خدماتها بطريقة مجزّأة للغاية. ولذا سيعالج هذا المكون البرنامجي أيضا العراقيل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سعيها إلى استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتعلق هذه العراقيل بسبل الحصول على هذه التكنولوجيا بتكلفة ميسورة، وتوفُّر المعارف الكافية، والحلول المصمّمة حسب الطلب. وسيتحقق ذلك تحديدا من خلال شبكة اليونيدو المتنامية من مراكز معلومات الأعمال التجارية، التي تستمد جزءا من طاقتها الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة في المناطق الريفية، ومن خلال تقديم المساعدة إلى المؤسسات العامة والخاصة الضالعة في تطوير اقتصادات البرامجيات المحلية، ووضع حلول معلوماتية قائمة على الهواتف النقالة لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تطوير تجمعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسلسلة القيمة الزراعية

٨٠- يهدف هذا المكون البرنامجي إلى تعزيز تطوير التجمعات والروابط بين الأعمال التجارية بغية مساعدة المنشآت، ولا سيما الصغيرة منها، على تحسين الإنتاجية والابتكار وتحقيق مزايا تنافسية شاملة. ومن خلال تعزيز التجمعات والشبكات وتنمية منشآت التوريد والشراكات بين القطاعين العام والخاص، يعزز البرنامج النظم الاقتصادية المحلية التي تتكامل فيها قدرات المنشآت، وتتشارك في تحقيق وفورات الحجم والنطاق، وتزيد من فرص وصولها إلى الموارد والأسواق في ظل بيئة مؤسسية مواتية، وتُهيأ الفرص لتعميم الفوائد على الفقراء.

٨١- وسيساهم هذا البرنامج، تحديدا، في الحد من الفقر، ليس من خلال تهيئة فرص اقتصادية لفئات الفقراء المستهدفة فحسبُ بل أيضا من خلال اعتماد نهج واسع النطاق يشجع مشاركة هذه الفئات في اتخاذ القرارات، ويسعى إلى التغلب على التحيز الجنساني وأوجه التحيز الأخرى المنطوية على التهميش، ويمكِّن الفقراء من اغتنام الفرص الاقتصادية بتطوير قدراتهم وتحسين تنظيمهم وتمثيلهم المؤسسي. ولذا فإن النتائج التي يمكن تحقيقها في مجال الحد من الفقر من خلال اتباع نهج يرتكز على إقامة التجمعات والروابط تشمل إيجاد فرص العمل وإدرار الدخل لمنظمي المشاريع المنضوين في التجمّعات ولقواهم العاملة، وزيادة توافر السلع والخدمات الميسورة الثمن، وتنمية رأس المال البشري، وزيادة فرص الوصول إلى البنى التحتية نتيجة للاستثمار العام والخاص، وإدماج المرأة والأقليات العرقية في الأنشطة الإنتاجية.

٨٢- وتتمتع اليونيدو بكفاءة وقيادة معترف بهما في إقامة التجمعات والروابط بين الأعمال التجارية. وخلال الفترة المشمولة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣، ستضفي المنظمة سمات ابتكارية جديدة على هذا المفهوم وتوسِّع نطاق النهج المتبع،

من خلال إدماج خدمات جديدة في المكون البرنامجي بصورة نظامية. فعلى سبيل المثال، سيستعان بخدمات المساعدة على تطوير اتحادات التصدير في استحداث مجموعات دينامية من المنشآت ضمن التجمعات تكون قادرة على إقامة صلات مع صغار الموردين وعلى إيجاد عامل استقطاب يجذب كل التجمعات نحو أسواق التصدير. كما أن النهج القائم على ثلاثة أسس المتبع في سياق المسؤولية الاجتماعية للشركات سيدرج في صلب عملية تطوير الروابط بين الأعمال التجارية بهدف توفير منهجية تستند إلى الخبرة لتحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيُتوخى تحقيق مزيد من التكامل فيما يتعلق بخدمات ترويج الاستثمار، بغية تحسين أثر الاستثمارات الكبيرة على المجتمعات المحلية؛ وفيما يتعلق بالخدمات المتصلة بالطاقة المتجددة، بهدف تعزيز استخدام الأنواع المتجددة من الطاقة في الأنشطة الإنتاجية على مستوى التجمعات.

٨٣- وسيعمل هذا المكون البرنامجي أيضا بصورة متزايدة مع القطاع الخاص كشريك في الجهود الإنمائية التي يبذلها القطاع. وسينصب التركيز على إقامة شراكات مع قادة الصناعة والمشترين العالميين، بهدف تعزيز المعارف والممارسات الفضلى والموارد والصلات لصالح المبادرات الإنمائية المحلية.

٨٤- وتماشيا مع الدروس المستخلصة من الخبرة الميدانية، ستُعزز أيضا الخدمات التي تقدم في إطار هذا المكون في مجال توفير المشورة المتعلقة بالسياسات وتنمية الموارد البشرية الأساسية. ويعني ذلك تزايد الحاجة إلى تلبية متطلبات واضعي السياسات في سياق دمج إقامة التجمعات في صلب السياسات الوطنية والإقليمية، مع المساعدة في الوقت نفسه على تكوين ما يحتاجه موظفو الحكومة المحلية، ومؤسسات الدعم الوسيطة، ومؤسسات الإدارة الرشيدة، والمؤسسات التعليمية، وكذلك منظمو المشاريع المنضوون في تجمعات، من مهارات أساسية في مجال تنفيذ السياسات ورصدها.

٨٥- وأخيرا، سينصب التركيز على مهام إدارة المعارف. ويمكن الآن للمكون البرنامجي أن يستفيد من عدد من الأدوات والمنهجيات والخبرات في مجال نشر المعارف وإسداء المشورة بشأن السياسات وتوفير التدريب. وسيزداد تعزيز هذه المجموعة من الأدوات بإنشاء نظام لإدارة المعارف يتضمن أربعة عناصر:

(أ) تدوين المعارف ونشرها (التنظيم المنهجي للخبرة المكتسبة من المشاريع، ووضع استراتيجية للاتصالات، وتنفيذ برامج التدريب المتخصصة على الصعيدين العالمي والإقليمي)؛

(ب) بناء القدرات فيما يتعلق بالمهارات الصناعية الأساسية (تدريب المدربين، ومراكز التميز)؛

(ج) تجديد النهج بصورة منتظمة (إجراء الأبحاث العملية المنحى، والرصد والتقييم، والتعليقات التي تثري تصميم المشاريع)؛

(د) إقامة الشبكات مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

٨٦- وهناك محور آخر يركز عليه هذا المكون البرنامجي، هو تحسين القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة مرونتها وإنتاجيتها، وخصوصا في المناطق الريفية، حيث سيواصل المكون تطوير البنى التحتية للدعم المؤسسي لصالح الصناعات الزراعية الريفية. وسيعتمد ذلك على صناعة السلع الأساسية وما يتصل بها من صناعات تجهيز المنتجات الزراعية الثانوية مع التركيز على الأغذية (مثل الأسماك واللحوم ومنتجات الألبان والفواكه والخضروات والزيوت النباتية) وعلى طائفة معينة من المنتجات غير الغذائية (المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية، والمنسوجات والملابس، والجلود والمنتجات المشتقة منها). وسيزداد تطوير البنى التحتية للدعم الاقتصادي والتقني للقطاعين العام والخاص، استنادا إلى النتائج التي حققتها المنشآت الزراعية الريفية الرائدة من حيث التدفقات الإنتاجية، وتحسين نوعية المنتجات، وتقليص النفايات إلى الحد الأدنى، واستعمال المنتجات الثانوية، وتحسين طرائق التعبئة.

٨٧- وبإنشاء مراكز تميّز إقليمية في مجالات تجهيز الأغذية، ومراقبة السلامة والنوعية، والتعبئة، والوسم، ومعايير الاختبار، والآلات الزراعية، واستخدام المنتجات الثانوية، وغير ذلك، ستتحسّن كمّا ونوعا خدمات الدعم التي تقدّم إلى الصناعات. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة، وتحسّن نوعية المنتجات وانخفاض نسب المرفوض منها، وزيادة استعمال الموارد وتحسُّن القيمة المضافة، وانخفاض خسائر ما بعد الحصاد. وعلاوة على ذلك، ستقدّم أيضا خدمات المشورة والتعاون التقنيين من أجل تطوير صناعة الآلات الزراعية بإنشاء مراكز تكنولوجية ريفية لنقل التكنولوجيا وتوفير خدمات التصليح والصيانة الملائمة للأدوات الزراعية الأساسية ومعدات التجهيز الزراعي في المناطق الريفية.

تطوير قدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية ولدى النساء والشباب

٨٨- سيواصل هذا المكون البرنامجي تعزيز قدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية ولدى النساء والشباب بالتركيز على توفير التدريب على تنظيم المشاريع للفئات المستهدفة المحددة

من أجل المساعدة على إرساء أسس تطوير القطاع الخاص. وسيشجع المكون أيضا إجراء تحسينات في البيئة الرقابية والإدارية من أجل ترويج أنشطة تنظيم المشاريع القادرة على المنافسة في القطاع الرسمي. ولّما كان المردود المتوقع تحقيقه من هذا المكون في الأمد الطويل هو زيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة القادرة على المنافسة في القطاع الرسمي مع زيادة مشاركة سكان الأرياف والنساء والشباب في تنظيم المشاريع، فإن المكون يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

٨٩- ويُعتزم أن يُكرَّر في مناطق فرعية أخرى معنية برنامجُ توظيف الشباب الذي لاقى نجاحا في غرب أفريقيا (اتحاد نهر مانو).

٩٠- وباتباع استراتيجية للنمو من القاعدة إلى القمة من أجل الحد من الفقر، سيواصل هذا المكون البرنامجي استحداث مناهج عملية لتعليم مهارات تنظيم المشاريع في مؤسسات التعليم في المرحلة الثانوية ومؤسسات التدريب المهني، تستهدف على وجه الخصوص تنمية مهارات تنظيم المشاريع بين الشباب من الفتيات والفتيان، قبل دخولهم إلى الحياة المهنية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تمكين الشباب من اكتساب خصائص منظمي المشاريع والسلوك الإيجابي تجاه اغتنام الفرص التجارية والعمالة الذاتية. وسيثرى ذلك المسعى بعناصر تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجمع بين أساسيات تنظيم المشاريع واكتساب الخبرات العملية في استخدام التكنولوجيا الجديدة، وبذلك تهيئ الشباب لما يواجه أي شاب من منظمِّي المشاريع من المتطلبات الأساسية للوظائف ومتطلبات مجتمع معلومات يزداد تشابكا.

٩١- وخلال الفترة المشمولة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ستشدد اليونيدو على تحويل المنشآت من القطاع غير الرسمي، إلى القطاع الرسمي مع التركيز بوجه خاص على تبسيط وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات الإدارية الخاصة بتسجيل الشركات. وسيسعى المكون البرنامجي أيضا إلى تحسين مشاركة النساء في أنشطة تنظيم المشاريع، بناءً على مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال ذوي القدرات والاهتمامات المتساوية. وسيتناول المكون أيضا تطوير قدرات الموارد البشرية النسائية على تنظيم المشاريع، وتقليل العراقيل الرسمية وغير الرسمية التي تعيق مساعي النساء في مجال تنظيم المشاريع، بما في ذلك إيجاد بيئات للتنظيم الرقابي للأعمال التجارية محايدة من الناحية الجنسانية.

الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات

٩٢- تواجه البلدان الخارجة من الأزمات طائفة فريدة من التحديات، وما لم يتم تحديد هذه التحديات والتصدي لها بفعالية فستواجه هذه البلدان خطرا كبيرا يتمثل في الارتداد إلى العنف والنزاع الاجتماعي. ومع أن أسباب نشوء حالات الأزمات قد تختلف، فإن العنصر المشترك فيما بين جميع هذه الحالات هو التهديد الخطير للأمن البشري من جراء الاستنزاف الشديد للقدرات الإنتاجية، وتدهور البيئة، والقضاء على سبل الرزق، وعدم وجود البنى التحتية المادية أو الاجتماعية أو تدميرها، وتآكل رأس المال الاجتماعي.

٩٣- وستواصل اليونيدو، استناد إلى خبراتها المكتسبة من البرامج والمشاريع المتعلقة بما بعد الأزمات والأمن البشري، الاستجابةَ لحالات الطوارئ المعقدة، عن طريق الأنشطة التي تساهم في تحقيق الأمن في المجال الاجتماعي-الاقتصادي وكذلك في مجال البيئة والطاقة. وهكذا ستساعد على تقوية قدرة المؤسسات والقطاع الإنتاجي على التعافي، وستساهم في تحقيق الأمن البشري، وخصوصا للفئات الضعيفة.

٩٤- ومن المسلّم به أن حفظ السلام يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بجهود بناء السلام والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ومن ركائز منع الأزمات وإقامة مجتمعات قادرة على التعافي تحقيقُ التنمية الاجتماعية-الاقتصادية باعتبارها عاملا أساسيا لقدرة البلد على التعافي والصمود أمام الصدمات الداخلية والخارجية أو اتقائها. ولذا ستركز اليونيدو على عدد من التدخلات الأساسية الرامية إلى المساعدة على تعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود والأمن البشري، مثل استعادة القدرات الإنتاجية المحلية وتطويرها؛ وبناء المؤسسات وتعزيزها؛ وتسخير الطاقة المتجددة لخدمة الفقراء؛ وتعزيز قدرة أكثر الفئات تعرضا، ومنها الشباب والنساء، على الصمود.

جيم-٥-٢ بناء القدرات التجارية

٩٥- بات من المسلّم به على نطاق واسع أن تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة في التجارة العالمية أمر حاسم الأهمية لتحقيق نموها الاقتصادي وتنميتها الصناعية المستدامة في المستقبل - وهما شرطان لازمان للحد من الفقر وتحقيق الأهداف ١ و٣ و٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويكفل ذلك أيضا زيادة سلاسة الانتقال إلى أنماط للتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية تتسم بأنها أكثرُ مراعاة للقواعد وغير تمييزية وشاملة. ومن العناصر الأساسية المحدّدة لنجاح المنظمة قدرة الصناعات في البلدان النامية على الاتجار على الصعيد الدولي، التي تتوقف بدورها على قدرتها على الدخول في سلاسل القيمة العالمية التي تنشئها في الغالب

الشركات عبر الوطنية. ويقتضي ذلك توافر قدرات إمداد أقوى عموما، وكذلك إثبات المطابقة لمعايير السوق الدولية. ولذلك تحتاج الصناعات إلى تحسين سبل حصولها على الدراية التقنية والخدمات التي تتيح لها صنع منتجات ذات إمكانات تصديرية عالية ومستوفية لمتطلبات السوق من حيث الكمّ والنوع، بما في ذلك المعايير الدولية، وخصوصا متطلبات المشترين الخصوصيين والمواصفات التقنية والالتزامات الاجتماعية والبيئية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٩٦- وفي هذا السياق، ستواصل اليونيدو دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى أن تعرض في الأسواق العالمية منتجات قادرة على المنافسة ومأمونة ويمكن التعويل عليها وفعّالة من حيث التكلفة. وسيشمل ذلك ما يلي:

(أ) تحديد القطاعات والمنتجات التي تتمتع بإمكانات تنافسية؛

(ب) تحليل وتقييم اتجاهات الأداء الصناعي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وصوغ استراتيجيات وسياسات مُصمّمة لتحسين القدرة التنافسية الصناعية والتغلب على الحواجز التقنية أمام التجارة والامتثال للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية؛

(ج) المساعدة على الارتقاء بعمليات الصناعة التحويلية في القطاعات ذات الإمكانات التصديرية العالية لكي تبلغ مستويات مقبولة دوليا؛

(د) دعم إنشاء الاتحادات التصديرية، التي هي شكل متخصص من أشكال شبكات المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

(هـ) تحديد سياسات صناعية مواتية وذات صلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ومؤسسات وسيطة ملائمة تعنى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؛

(و) تصميم وتنفيذ برامج وطنية وإقليمية لبناء القدرات التجارية، بالتعاون مع الوكالات الدولية الشريكة، مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

٩٧- وسيظل الامتثال للمعايير الدولية ومتطلبات الأسواق يؤدي دورا أساسيا في بناء القدرات التجارية. وبوجه خاص، ستحتاج البلدان التي انضمت حديثا إلى منظمة التجارة العالمية، أو التي في سبيلها إلى الانضمام إليها، إلى إقامة البنية التحتية اللازمة للمطابقة، من أجل استيفاء المتطلبات والالتزامات الناشئة عن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة، والاتفاق المتعلق بتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، وغيرهما.

وتحقيقا لهذا الغرض، من الضروري أن تطوّر في الهيئات الوطنية للمعايير قدرات على أداء خدمات معترف بها دوليا في مجال اختبار المنتجات ومعايرتها، وذلك استنادا إلى تحليل الثغرات الموجودة في البنية التحتية والخدمات التي تقوم في مجال خدمات القياس والاختبار والتفتيش، وعن طريق إنشاء مؤسسات لاعتماد المختبرات وجهات للتصديق على النظم وهيئات للتفتيش.

٩٨- وفي مجال معايير المنتجات، ستظل معايير الصحة الغذائية وسلامة الأغذية (ISO 22000)، وإدارة النوعية (ISO 9001)، وإدارة البيئة (ISO 14001)، والمساءلة الاجتماعية (SA 8000)، تحظى بأهمية خاصة في مجال الصادرات الصناعية. وهناك أشكال أخرى من المطابقة الدولية تعتزم اليونيدو التصدي لها، ومنها إصدار الإعلانات الذاتية عن المطابقة للمواصفات، مثل علامات الوسم الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، والالتزامات "الطوعية" بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على امتداد سلسة القيمة العالمية، لا سيما في ضوء المعيار الدولي المرتقب بشأن المسؤولية الاجتماعية (ISO 26000).

٩٩- وفي ظل هذا السياق العام، ستقدم اليونيدو خدماتها المتعلقة ببناء القدرات التجارية من خلال المكونات البرنامجية المترابطة الأربعة التالية، وهي القدرات الصناعية من أجل القدرة التنافسية التجارية، والبنية التحتية للنوعية والامتثال، واتحادات الأعمال التجارية الزراعية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو التصدير، والمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الاندماج في الأسواق.

القدرات الإنتاجية التنافسية من أجل التجارة الدولية

١٠٠- يشكل توفير سلع وخدمات قادرة على المنافسة ومأمونة وموثوقة وفعّالة من حيث التكلفة شرطا أساسيا مسبقا لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات وتحسين حصة صادراتها في سوق السلع والخدمات القابلة للتداول التجاري. ولذا تحتاج الصناعات باستمرار إلى المعلومات عن الأسواق وإلى الدراية التقنية وإعادة الهيكلة والارتقاء. وعادة ما يُدعم ذلك بتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا بغرض تطوير القدرات، وكذلك بتحسين الإنتاجية وإدارة النوعية.

١٠١- وسيهدف هذا المكون البرنامجي إلى بناء القدرات، في المؤسسات العامة والخاصة على السواء، في البلدان النامية، في مجال صوغ السياسات والاستراتيجيات التجارية بالاستناد إلى التحليل الاقتصادي والإحصائي؛ وتحديد معايير مرجعية لقياس الأداء التنافسي على المستوى القطاعي ومستوى المنتجات؛ وإنشاء قواعد بيانات تجارية مثل قوائم جرد الحواجز التقنية للتجارة، التي يقصد منها توسيع نطاق الصادرات من القطاع الصناعي.

١٠٢- ويقدم هذا المكون البرنامجي أيضا خدمات الدعم التقني في مجال إنشاء مراكز إقليمية ووطنية للإنتاجية من أجل توفير خدمات تستهدف فئات محددة وتعزز إنتاجية المنشآت وقدرتها على التصدير. ويقصد من هذه الأنشطة أساسا تعزيز القدرة المؤسسية من خلال معارف الخبراء، والبرامج التدريبية، والجولات الدراسية، والتزويد بالمعدات، وتطوير الأدوات والمنهجيات، وتنفيذ المشاريع التوضيحية الرائدة التي يمكن تكرارها.

١٠٣- وفي إطار هذا البرنامج، ستسهم اليونيدو أيضا إسهاما كبيرا في تنفيذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتعكف المنظمة حاليا على وضع الصيغة النهائية للبرامج دون الإقليمية الواسعة النطاق المتعلقة بتطوير وتحديث الصناعة من أجل الجماعات الاقتصادية الإقليمية الخمس في منطقة أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، اللتين تشملان ما يزيد على ٦٠ بلدا. وستدخل مبادرة السنوات الست المشتركة بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي واليونيدو مرحلة التشغيل الكامل خلال الفترة المشمولة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل، وستقدم الخدمات التالية:

(أ) تقديم الدعم للارتقاء بالمنشآت الصناعية الخاصة وتحسين قدرتها التنافسية؛

(ب) تعزيز قدرات البنى التحتية للنوعية في البلدان المستفيدة؛

(ج) إنشاء مؤسسات الدعم التقني المطلوبة والارتقاء بها.

البنية التحتية للنوعية والامتثال

١٠٤- سيلبي هذا المكون البرنامجي الحاجة إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على الامتثال للمعايير الدولية، مثل المعايير ISO 9001 وISO 14001 وISO 22000 الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وليست إمكانية تعقُّب المنتجات لضمان توفّر المعلومات عن مصدرها إلا مثالا واحدا للمعايير العالمية التي يحتاج المصدرون إلى الامتثال لها إذا أرادوا الدخول في الأسواق الأجنبية. ويحتاج الصانعون في البلدان النامية والمؤسسات ذات الصلة الداعمة للصناعة في تلك البلدان إلى وضع نظم للامتثال للمعايير الإدارية الجديدة، ويتطلب ذلك تقديم المساعدة في بناء القدرات وإذكاء الوعي ونشر الدراية التقنية والمعلومات اللازمة في هذا المجال.

١٠٥- وفي إطار هذا المكون البرنامجي، ستقدم المساعدة التقنية أيضا إلى البلدان النامية لكفالة أن تكون منتجاتها، عند نفاذها إلى الأسواق العالمية، قد خضعت للاختبار الكافي وفقا

للمعايير الدولية ومتطلبات تقييم المطابقة. ويتعين على البلدان النامية أن تكون لديها مختبرات تستطيع أن تختبر المنتجات والعينات لإثبات امتثالها للمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تيسير التصنيع الدقيق والامتثال لمتطلبات النوعية الصارمة، تحتاج البلدان النامية إلى بنية تحتية للقياس تكون مزوّدة بمرافق للمعايرة تستطيع وضع سلاسل للقياس ولإمكانية التعقب بما يتفق مع نظام الوحدات الدولي. ويقتضي إثبات المطابقة أن يتوافر لدى البلدان النامية إطار مؤسسي وقانوني للمعايير والقياس والاختبار والنوعية.

١٠٦- ولذلك يهدف هذا المكون البرنامجي أساسا، خلال الفترة المشمولة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل، إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تمكين الهيئات الوطنية للمعايير من تقديم الخدمات اللازمة لامتثال الصناعة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالحواجز التقنية للتجارة/التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، مع مراعاة احتياجات القطاع الخاص، والمصدرين والمستهلكين؛

(ب) تطوير القدرات المحلية في مجال القياس والمعايرة واختبار المنتجات بغية تقديم الخدمات إلى المختبِرين والمنتجين والمصدرين المحليين وفقا للممارسات الدولية الفضلى، وكذلك في مجال حماية المستهلكين؛

(ج) جعل خدمات التصديق المعترف بها دوليا في مجال المعايير الدولية للقطاعين العام والخاص المتعلقة، في جملة أمور، بالنوعية، والبيئة، والمساءلة الاجتماعية، وسلامة الأغذية، وإمكانية التعقب، متاحةً للمصدرين وللمنشآت المحلية؛

(د) تمكين نظم الاعتماد الوطنية والإقليمية من تقييم أداء المختبرات ووحدات التفتيش وهيئات التصديق، المحلية منها والإقليمية؛

(هـ) بناء القدرات في رابطات المستهلكين على تعزيز حقوق المستهلكين استنادا إلى السياسات الوطنية ووفقا لأفضل الممارسات الدولية.

اتحادات الأعمال التجارية الزراعية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجّهة نحو التصدير

١٠٧- يتسم النفاذ إلى أسواق التصدير في عصر العولمة بأهمية خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من أجل تحقيق نموها وزيادة إنتاجيتها. ونظرا إلى أن قطاع الأعمال التجارية الزراعية هو منشأ غالبية السلع القابلة للتصدير الآتية من البلدان النامية، فإن هذا المكون البرنامجي سيدعم المؤسسات الوطنية والإقليمية في اتخاذ قراراتها بشأن

خيارات التنمية الاقتصادية من أجل تعزيز قطاع الصناعات الزراعية (الأغذية والجلود والنسيج والخشب والآلات الزراعية). وسيعمل المكون على بناء القدرات على الصعيد المؤسسي وعلى صعيد الصناعات من أجل تحسين الإنتاجية الصناعية والأداء التسويقي في مجال الأعمال التجارية الزراعية، ودعم الصناعات الزراعية التقليدية من أجل تحسين إنتاجيتها وزيادة اندماجها في سلاسل القيمة العالمية. وسيسهّل المكون أيضا مشاركة المؤسسات ذات الصلة في أعمال الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير، وتشجيع إجراء البحوث بشأن السلع الأساسية ذات الأولوية، وإعداد أدلة وعُدَدٍ تدريبية بشأن تجهيز المنتجات الزراعية والتكنولوجيات ذات الصلة، ونشر المعلومات عن الصناعات الزراعية.

١٠٨- وغالبا ما يشكل التصدير بالنسبة لكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة عملا تجاريا معقدا ينطوي على مخاطر شديدة. وستشمل المساعدة المقدَّمة في إطار هذا المكون البرنامجي إنشاء اتحادات للتصدير في مختلف القطاعات (مع التركيز بوجه خاص على الأعمال التجارية الزراعية) وبناء القدرات المؤسسية وتقديم المشورة المتعلقة بالسياسات بشأن الإطار التنظيمي وإطار الحوافز. وستنفذ الأنشطة الخاصة بتطوير اتحادات التصدير في إطار برامج مجمّعة تركز على جانب إقامة الصلات مع صغار الشركاء الاقتصاديين من أجل المساهمة في جدول أعمال تحقيق النمو لصالح الفقراء، أو ستنفذ بوصفها مشاريع تستهدف على وجه التحديد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الموجهة نحو النمو. وسيجري إدراج مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات تدريجيا في عملية إنشاء اتحادات التصدير، من أجل تيسير اندماج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسيمنحَ المكوّن البرنامجي المتعلق باتحادات التصدير الأولويةَ لنشر المعارف وتطوير المهارات المتخصصة عن طريق تنظيم دورات تدريبية عالمية وإقليمية ومن خلال تعزيز التحالفات الاستراتيجية لهذه الاتحادات مع المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية التي تعمل في هذا الميدان وعن طريق زيادة تعزيز أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الاندماج في السوق

١٠٩- أضحى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات يحظى باعتراف واسع النطاق باعتباره أداة إدارية حديثة، حيث أصبحت المنشآت الصغيرة والمتوسطة على نطاق العالم تتعامل مع سلاسل الإمداد الدولية وسياسات المستثمرين الأجانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. ويجري أيضا في كثير من مناطق العالم وضع تشريعات وسياسات متصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. ويساعد هذا المكون البرنامجي المؤسسات العامة

والخاصة على تحسين فهمها للمعايير الناشئة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والتي تتطلب التقيد لا بالاعتبارات التقنية فحسبُ، بل أيضا بالمبادئ البيئية والاجتماعية.

١١٠- وليست ضرورة التقيد بهذه المعايير تحديا فيما يتعلق بامتثال المنشآت الصغيرة والمتوسطة فحسبُ، بل يمكن أيضا أن تشكل مزية تنافسية وفرصة اقتصادية للاندماج بنجاح في سلاسل القيمة العالمية. وستحظى زيادة الوعي بهذه "الحجة التجارية" لصالح المسؤولية الاجتماعية للشركات باهتمام خاص في الفترة المشمولة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل. ويتطلب ذلك تقديم الدعم المناسب في مجال رصد وتنفيذ معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات من جانب مؤسسات دعم الأعمال التجارية ورابطات الصناعات، وتوافر سياسات صناعية مساعدة تروِّج على نحو نشط للمسؤولية البيئية والاجتماعية في الصناعات.

١١١- ورغم أن برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات مندرج في إطار أنشطة بناء القدرات التجارية، فإنه ذو صلة أيضا بجدول أعمال اليونيدو في مجال الحد من الفقر، لأنه يشجع على مشاركة القطاع الخاص مشاركة نشطة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والبيئية. ومن أجل ذلك، سيسعى البرنامج إلى زيادة إدراج مواضيع المسؤولية الاجتماعية للشركات في برنامج إقامة التجمعات والروابط التجارية، وبوجه عام، في جميع خدمات اليونيدو المتصلة بتنمية القطاع الخاص من أجل الحد من الفقر، بما في ذلك، على سبيل المثال، برنامج تنمية قدرات الشباب على تنظيم المشاريع، حيث ستدرج أخلاقيات الأعمال التجارية في مناهج التعليم في المدارس. وسيزداد توسيع نطاق التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة) بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومكافحة الفساد.

جيم-٥-٣ البيئة والطاقة

١١٢- أخذ الإنتاج والاستهلاك الصناعيان العالميان يفوقان قدرة الموارد الطبيعية على التجدد وقدرة الحكومات على الحد من التلوث والتصرف في النفايات. وفي حين أن النمو الصناعي ساعد على انتشال عشرات الملايين من ربقة الفقر في كثير من البلدان على مدى العقود الماضية، ولا سيما في التجمعات الحضرية المتنامية باطراد، فمن الواضح أن النمو الاقتصادي والتحضر لم يتحققا دون ثمن. وتتسبب هذه الاتجاهات، على نحو متزايد، في تراجع رأس المال الطبيعي - أي تقلص الغابات، وتناقص التنوع البيولوجي، وتلاشي موارد المياه، وتدهور حالة التربة - بسبب وجود مستويات لم يسبق لها مثيل من تلويث الهواء والماء والتربة، الناتج من الصناعة أساسا.

١١٣- ويصاحب هذه الظاهرة عدم كفاية أو عدم وجود الخدمات البيئية والحضرية، بما في ذلك نظم إعادة التدوير، ونظم معالجة مياه الصرف الصحي وشبكات المجاري، وصرف المياه، وإمدادات المياه، والمرافق الصحية، والتصرف في النفايات الصلبة. وتعوق أوجه القصور هذه النمو الاقتصادي، وتضع المزيد من الضغوط على النظم الطبيعية، وتضر بالصحة العامة ومناخ الاستثمار، كما أنها تحد من إمكانية مساهمة المناطق الحضرية مساهمة كاملة في تحقيق النمو الاقتصادي.

١١٤- ومع أنه لا يجب حرمان البلدان النامية من فرصة الحصول على حصتها من ثروات الأرض، من المهم أن نعترف بأن أنماط التنمية الحالية ستستمر في التسبب بآثار سلبية في البيئة. وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية في نمو الاستهلاك وفي النمو السكاني، ثمة شك في قدرة العالم على مواصلة الصمود في وجه تزايد مستويات التلوث واستخراج الموارد دون أن يعاني من عواقب بالغة الضرر في المستقبل القريب. وبالتالي توجد حاجة إلى إجراء تعديلات في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١١٥- ويزيد القلق الدولي إزاء تغير المناخ العالمي من الاهتمام الموجه إلى هذه القضايا. فآثار تغير المناخ قد تكون خطيرة للغاية على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، التي كثير منها غير مجهز بما يكفي لمواجهة الآثار التي ستقع على الإنتاج الزراعي وإنتاجية العمل والصحة والنزوح الداخلي. وسيكون الفقراء بلا شك هم الأكثر تضررا. فهم الأكثر عرضة للآثار المباشرة للتلوث وللظروف الطبيعية البالغة القسوة الناجمة عن تغير المناخ، وهم أكثر من غيرهم اعتمادا على الموارد الطبيعية، مثل المحاصيل والمواشي ووقود الكتلة الحيوية. ومع تراجع منسوب المياه الجوفية والتقلبات المتزايدة في حالة المياه السطحية، يمكن أن يحدث نقص في المحصول بالتزامن في كثير من البلدان، وقد يؤدي ذلك إلى شح في الأغذية لا تمكن السيطرة عليه.

١١٦- وقد أقرت اليونيدو منذ فترة طويلة بوجوب معالجة القضايا البيئية والترويج لمنهجيات الإنتاج الأنظف على مستوى عام في مجال التنمية الصناعية. ويتطلب تعزيز كفاءة استخدام الموارد منظورا وعملية اتخاذ قرارات يراعيان في الوقت نفسه القيمة الاقتصادية والاستدامة البيئية على حد سواء.

١١٧- وينطبق تحسين كفاءة استخدام الموارد على الطاقة أيضا حيثما يقلل ذلك التحسين انبعاثات غازات الدفيئة من عمليات توليد الطاقة واستخدامها، واستخراج المواد ومعالجتها، والنقل، والتخلص من النفايات. ولذلك تُعد استراتيجيات الطاقة الصناعية المستدامة التي

تشمل اعتماد مصادر الطاقة المتجددة فضلا عن كفاءة استخدام الطاقة أساسية في التعامل مع تغير المناخ من خلال توجيه الاقتصادات نحو تقليص انبعاثات الكربون.

١١٨- والاستمرار في الاعتماد المفرط على الطرق البسيطة في التخلص من النفايات هو أمر غير قابل للاستدامة، ولن تكون البلدان قادرة على تحمل تكاليف بناء نظم ملائمة بما يكفي من السرعة والأمان لحل معضلات النفايات فيها إذا استمرت معدلات توليد النفايات القائمة على حالها. ولذلك، يجب النظر إلى التصرّف في النفايات على أساس أنه جزء لا يتجزأ من التنمية الصناعية، وقد تبرز العديد من فرص الأعمال الصناعية ليس فقط في الإنتاج القائم على الكفاءة في استخدام المدخلات، كما هو مبين أعلاه، بل أيضا في إعادة التدوير والتخلص من النفايات بطريقة سليمة بيئيا. وهكذا، يمكن للبلدان النامية أن تقفز فوق الحلول التقليدية وأن تستفيد من الفرص الأكثر ربحية واستدامة، مثل مخططات استرداد الموارد وتحويل النفايات إلى طاقة. والسوق الممكنة للسلع والخدمات البيئية تنمو بسرعة، ويمكن أن تتطور لتصبح مصدرا رئيسيا لفرص العمل ولحماية الموجودات على المدى الطويل، ولا سيما بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تركز على الطلب المحلي والوطني. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا قامت الاقتصادات الصناعية بتشجيع نقل التكنولوجيات الجديدة في مجال الكيمياء "الخضراء" والطاقة المتجددة.

١١٩- وقد لا يؤدي احتدام المنافسة على الموارد الشحيحة، بما فيها المياه والطاقة، إلى زيادة الصراعات داخل سياق الصناعة فحسب - فتدهور البيئة وتغير المناخ قد يؤديان أيضا إلى تعزيز الاتجاهات المثيرة للقلق حاليا، مثل التصحر، وارتفاع منسوب مياه البحر، وزيادة وتيرة تكرر الظواهر الجوية القاسية وحالات النقص الشديد في المياه العذبة، بما يفضي في أسوأ السيناريوهات إلى صراعات مدنية وعبر الحدود، وهجرة لا تمكن السيطرة عليها، وممارسة العنف للحصول على الضروريات الشحيحة. ولذلك يمكن أن تؤدي الكفاءة في استخدام الموارد والتنمية الاقتصادية المتسمة بقلّة انبعاثات الكربون إلى تخفيف الضغوط وأن تساعدا على تجنب بعض الأسباب الجذرية الهامة للصراعات الاجتماعية.

١٢٠- وإزاء هذه الخلفية، توفر اليونيدو خدمات الدعم في مجال الأولوية المواضيعية الخاصة بالطاقة والبيئة من خلال ثلاثة مكونات برنامجية مترابطة، تتناول الإنتاج الصناعي المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وقلة انبعاثات الكربون، واستخدام الطاقة المتجددة في الأغراض الإنتاجية، وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

الإنتاج الصناعي المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلّة انبعاثات الكربون

١٢١- شهدت حماية البيئة في المنشآت تغييرات هيكلية في السنوات الأخيرة. فالتركيز ينتقل الآن إلى التقنيات الوقائية التي تركز على عمليات الإنتاج نفسها، والتي تتجنب تكوُّن النفايات أو التلوث منذ البداية أو تعيد تدوير النفايات على الفور باستخدامها لبعض الأغراض الإنتاجية. ولا يساعد ذلك على التخفيف من عبء التلوث على البيئة فحسب، بل يوفر على المنشآت أموالا أيضا، لأن النفايات والتلوث يمثلان في الواقع موارد ضائعة اضطرت المنشآت لشرائها أصلا.

١٢٢- وسوف يعزز المكوّن البرنامجي هذا التحوّل في التركيز - من خلال إنشاء مراكز وطنية للإنتاج الأنظف وعن طريق تنفيذ مشاريع أخرى للإنتاج الأنظف، مع التشديد على ما للإنتاج الأنظف من فعالية من حيث التكلفة وكذلك على إسهامه الكبير في حماية البيئة. وسوف ينصبّ التركيز بصورة خاصة في هذا الصدد على قطاع تجهيز المنتجات الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما صناعات الجلود والمنسوجات والأخشاب والأغذية.

١٢٣- وسوف يركّز المكوّن البرنامجي بقدر متزايد، في السنوات القادمة، على الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية من خلال الالتزام بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي اعتُمد في مطلع عام ٢٠٠٦. وسوف يستند ذلك في البداية إلى تطبيق آليات التمويل المكمِّلة لبرنامج "البداية السريعة"، التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وإلى التركيز المتزايد على ترويج مفهوم التأجير الإيكولوجي، خصوصا في قطاع الكيميائيات الذي تتحقق فيه فوائد بيئية كبيرة.

١٢٤- وفي حين أن الإنتاج الأنظف يمكن أن يسهم كثيرا في الحد من النفايات والتلوث الناتجين عن العمليات الصناعية فإن بعض البقايا ستظل موجودة رغم ذلك، وتحتاج الصناعة إلى دعم من قطاع الخدمات البيئية للقيام بإعادة تدوير تلك البقايا أو التخلص منها بطريقة أخرى سليمة بيئيا. وفي الوقت نفسه، تحتاج منتجات الصناعة إلى التصرّف السليم فيها عندما تصل إلى نهاية فترة صلاحيتها وتصبح نفايات. ومع نمو اقتصادات البلدان النامية، تصبح حاجة هذه البلدان إلى قطاع بيئي قوي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن ثم فخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل سيوجّه هذا المكون البرنامجي مزيدا من الاهتمام إلى مساعدة البلدان على بناء قطاع الخدمات البيئية الخاص بها، مع التركيز بصفة خاصة على صناعات إعادة التدوير.

١٢٥- وتعد النفايات الكهربائية والإلكترونية من الأمثلة الواردة في هذا المجال. فمع انضمام البلدان النامية إلى مجتمع المعلومات العالمي، تتزايد كمية الأجهزة الإلكترونية المتقادمة تزايدا سريعا. ويثير بث السموم في البيئة من المعدات القديمة للهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر، بما في ذلك الرصاص والزئبق والزرنيخ، بسبب سوء حالة مدافن القمامة أو تقنيات الاسترجاع، قلقا بالغا من الناحيتين البيئية والاجتماعية. فمن النادر حاليا أن يتم التخلص من الأجهزة الإلكترونية بطريقة مناسبة، وكثيرا ما تكون اللوائح التنظيمية الوطنية غير كافية. وهذا هو السبب في أن هذا المكون البرنامجي، الذي بدأ في العمل في هذا المجال من مجالات تدفقات النفايات، سيكثف جهوده لبناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال إعادة تدوير النفايات الإلكترونية وخدمات تجديد الحواسيب، ضمن السياق الأوسع لتشجيع زيادة وتحسين صناعات الخدمات البيئية في البلدان النامية.

١٢٦- وسوف يتواصل أيضا ارتفاع مستويات استهلاك القطاع الصناعي للمياه، كما ستزيد كميات الفضلات الصناعية السائلة التي تصرِّفها في الأجسام المائية ونسبة سمِّيتها. وسيصبح ذلك مسألة حرجة للغاية في العديد من البلدان النامية، التي تعاني حاليا من نقص في المياه، وهو نقص قد يزداد سوءا مع تغيّر المناخ. وبناء على ذلك، سوف يقدم هذا المكون البرنامجي أيضا المساعدة إلى البلدان في حماية مواردها المائية (الموارد الوطنية والموارد التي تتقاسمها مع بلدان أخرى) من تصريف الفضلات الصناعية السائلة فيها، وزيادة إنتاجية استخدام المياه في الصناعة، وتقليص استهلاك المياه المفرط من جانب المنشآت.

١٢٧- وعلاوة على ذلك، يهدف هذا المكوّن البرنامجي إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة بالمساهمة في تحويل أسواق المنتجات والخدمات المتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة. ولتحقيق ذلك، سوف يروج المكوّن البرنامجي بقوة لاستخدام معايير جديدة لإدارة الطاقة، وتعجيل الاستثمار من جانب الصناعات في التدابير الهادفة إلى تحسين نظم الطاقة وصولا إلى الوضع الأمثل، وزيادة نشر التكنولوجيات الصناعية الجديدة المتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة، وذلك عن طريق الخدمات الاستشارية التقنية والمالية والسياساتية.

استخدام الطاقة المتجددة في الأغراض الإنتاجية

١٢٨- يعتبر على نطاق واسع أن تعزيز إمكانية الحصول على إمدادات حديثة وموثوقة من الطاقة هو شرط مسبق للتنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية. ولكي تكون هذه التنمية مستدامة، يجب أن تُستعمل هذه الطاقة في ترويج الاستخدامات الإنتاجية التي من شأنها خلق فرص العمل وزيادة فرص توليد الدخل للمجتمعات المحلية. لذلك سيسعى هذا المكون

البرنامجي إلى زيادة إمكانية الحصول على إمدادات الطاقة الحديثة، وخاصة الإمدادات المستندة إلى الطاقة المتجددة، لدعم تنمية القدرات الإنتاجية في المناطق الريفية والحضرية.

١٢٩- ونظرا للفجوة المتزايدة بين الطلب على الطاقة وإمداداتها، اكتسبت الطاقة المتجددة دورا حاسم الأهمية في سلسلة إمدادات الطاقة، من حيث تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، ولا سيما من جانب الصناعة في البلدان النامية. وقد ظهرت عدة تكنولوجيات للطاقة المتجددة بوصفها خيارات مجدية اقتصاديا وملائمة للبيئة يمكن، في حال الأخذ بها بطريقة مناسبة، أن تلبي احتياجات الصناعة، وخصوصا المنشآت الصغيرة والمتوسطة، للطاقة.

١٣٠- وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، سيروّج هذا المكون البرنامجي بصورة خاصة للتطبيقات الصناعية للطاقة المتجددة في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم الطاقة بكثافة، والتي لها احتياجات تتعلق بالقوى المحركة ومن الحرارة للعمليات الخاصة بالتطبيقات التي تحتاج إلى حرارة منخفضة أو عالية. وفي الوقت الحالي، تلبي المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالبية هذه التطبيقات باستخدام الكهرباء المستمدة من الوقود الأحفوري أو من الحرق المباشر لهذا الوقود على شكل زيت الأفران أو الكيروسين أو الفحم الحجري. وبالنظر إلى التزايد السريع لتكاليف هذه الأنواع من الوقود فإن تعزيز استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة لن يحسِّن البيئة المحلية فحسب بل سيزيد أيضا إنتاجية هذه المنشآت وقدرتها على المنافسة. كما أنه يعوِّض عن إمدادات الطاقة غير الموثوقة المستمدة من الشبكات الوطنية.

١٣١- وبالإضافة إلى ذلك، سيكثّف هذا المكون البرنامجي المشورة المقدمة إلى المخططين ومتخذي القرارات الوطنيين والإقليميين في مجال وضع الاستراتيجيات المتصلة باستخدام خليط من أنواع الطاقة في مجال الصناعة، والنظر في جميع التكنولوجيات المتاحة، مع التركيز على مصادر الطاقة المتجددة. وسيكثف أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الإنتاج والتجميع الوطنية والإقليمية الخاصة بتكنولوجيات الطاقة المتجددة، وإنشاء هياكل دعم كافية، بما في ذلك المخططات المالية الابتكارية.

تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

١٣٢- ثمة حاجة إلى التخلص تدريجيا من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون، التي تفضي إلى تدهور مستمر في الصحة البشرية والبيئة الطبيعية. وتلبي اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال تلك الحاجة. ولذلك يساعد هذا المكوّن البرنامجي حكومات البلدان النامية الموقّعة على بروتوكول مونتريال على الامتثال لمقتضياته عن طريق نقل التكنولوجيات القائمة على المواد غير المستنفدة للأوزون إلى البلدان التي تنطبق عليها المادة ٥ من البروتوكول، ودعم

تلك البلدان في بلوغ الأهداف المحددة من حيث التخلص من الأطنان التي ينبغي التخلص منها من المواد المستنفدة للأوزون. وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، سيتحول تركيز المكون البرنامجي إلى بروميد الميثيل وإلى المركبات الهيدروكلوروفلورو كربونية.

١٣٣- ويهدف عنصر تغيّر المناخ الذي يشتمل عليه هذا المكوّن البرنامجي إلى دعم نهج التخفيف (التقليل من الانبعاثات في المصدر) ونهج التكيّف (التكيّف مع مستويات تغير المناخ التي لا يمكن تجنّبها). وتشمل خدمات الدعم الخاصة بالنهج الأول استحداث مشاريع قابلة للنجاح للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتوفير فوائد إنمائية مستدامة على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى المساهمة في الجهود البيئية العالمية الرامية إلى الحد من تغيّر المناخ. وتشمل خدمات الدعم الخاصة بالنهج الثاني المساعدة على وضع برامج ومشاريع ذات صلة تركّز على أولويات التكيف الخاصة بالقطاع الصناعي في البلدان النامية. ولتحقيق هذه الغاية، سوف تواصل اليونيدو ما يلي:

(أ) دعم بناء قدرات ومؤسسات البلدان المضيفة من أجل توفير الفرص وزيادتها إلى أقصى حد في مجال نقل التكنولوجيا، وفي مجال تأمين التمويل من المدفوعات الخاصة بغازات الكربون للاستثمار في مشاريع بيئية في القطاع الصناعي، من خلال آلية التنمية النظيفة أو التنفيذ المشترك؛

(ب) ترويج المشاريع الممولة من المدفوعات الخاصة بغازات الكربون، ودعم إقامة شراكات جديدة وابتكارية بين المشاركين في سوق المدفوعات الخاصة بغازات الكربون (مثلا من يشترون تخفيضات انبعاثات غازات الكربون أو يبيعونها)؛

(ج) تعظيم وترويج إمكانات التمويل من المدفوعات الخاصة بغازات الكربون من أجل دعم نقل التكنولوجيا والدراية الفنية في مجال كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة ومجال الطاقة المتجددة.

١٣٤- وهناك التزام من قِبل الحكومات الأطراف في اتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوّثات العضوية الثابتة بتنفيذ تدابير قانونية وتنظيمية وتدابير لإدارة البيئة، بما في ذلك إجراء تغييرات تكنولوجية كبيرة، بغية الامتثال لمقتضيات الاتفاقية. فإنتاج الملوّثات العضوية الثابتة واستخدامها وكذلك وجودها في المحيط الحيوي يسبّب حاليا أضرارا خطيرة للصحة البشرية والبيئة. وبالتالي، سوف يساعد هذا المكوّن البرنامجي أيضا البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الامتثال لاتفاقية ستوكهولم، ويهدف إلى تنمية قدرات البلدان النامية على حماية سكانها ومواردها البيئية من التلوث المتصل بالملوّثات العضوية الثابتة.

جيم-٥-٤ البرامج الجامعة

١٣٥- تنفذ اليونيدو أيضا عددا صغيرا من البرامج الجامعة. وقد حُددت هذه البرامج الجامعة، فيما يتعلق بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، بأنها البحوث والإحصاءات الصناعية الاستراتيجية؛ والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

البحوث والإحصاءات الصناعية الاستراتيجية

١٣٦- تمثل التنمية الصناعية مصدرا رئيسيا للرفاهية لسكان العالم، وستظل كذلك لفترة طويلة من الزمن. فهي تخلق فرص عمل تساعد على انتشال الناس من وهدة الفقر وتؤدي على نحو تدريجي، مع اجتياز البلدان مراحلها المختلفة، إلى تحسُّن المرتبات وظروف العمل والرضا عن العمل. وقد ثبتت قدرتها على تحقيق نمو في إنتاجية عوامل الإنتاج وزيادة في الآثار المضاعِفة من خلال ما تنشئه من روابط. وهي تؤدي إلى إنتاج العديد من السلع التي تتيح للأفراد حياة أكثر راحة وتحسِّن مستوى معيشتهم. كما أنها توفر التكنولوجيات التي تتيح فرص عمل جديدة وطائفة أوسع من المنتجات وتحسينا مستمرا في أساليب الإنتاج. ومن خلال التفاعل بين خلق فرص العمل، والتغير التكنولوجي والابتكار، يولِّد التصنيع عملية دينامية تعزز نفسها بنفسها وتشكل أساس النمو الاقتصادي منذ أكثر من قرنين.

١٣٧- وليس من السهل فهم كيفية تطور التصنيع. فتعدد العوامل التي تتفاعل فيما بينها يعني أنه لا يوجد طريق واحد للتنمية الصناعية. كما يعني أن البلدان، في أي فترة زمنية محددة، لا تكون بالضرورة قد وصلت إلى نفس المستوى من التقدم. وعلى الرغم من هذا التعقيد فإن اليونيدو لن تستطيع، دون فهم سليم لمحدِّدات التنمية الصناعية، أن تفي بولايتها في إسداء المشورة وتقديم خدمات التعاون التقني بشأن هذا الموضوع. وبالتالي فإن أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج بحوث اليونيدو هو تحديد وشرح أنماط التنمية الصناعية، فضلا عن مسبباتها. ويركز البحث على التقاطع بين التغيير الهيكلي في إطار الصناعات التحويلية، والاستثمار المحلي، والتعلّم التكنولوجي، والتغيير، في حين أنه يميز، على الأقل، بين تجارب أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل.

١٣٨- وكي تكون بحوث اليونيدو مفيدة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين فإنها بحاجة إلى الربط بأولوياتها المواضيعية ومكوناتها البرنامجية. ولذلك سيمثل تحديد آثار أنماط التصنيع المختلفة على الحد من الفقر وعلى التمكين مجالا رئيسيا من مجالات البحث خلال

فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل هذه. وستُجرى دراسة أيضا عن تأثير مختلف أنواع ترتيبات تجميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعن تأثير سلاسل القيمة المستندة إلى الموارد الطبيعية مقارنة بتلك المستندة إلى التجهيز على التغير الهيكلي. وعلاوة على ذلك، ستُدرس الخيارات المتعلقة بالتكنولوجيات والاستثمارات المتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة في مختلف مراحل التنمية الصناعية أو مستوياتها. والواقع أن تحليل المحدِّدات الرئيسية للتنمية الصناعية والآثار المترتبة عليها بالنسبة لأولويات اليونيدو المواضيعية سيسهم في تطوير مجال فريد للخبرة الفنية ويضيف قيمة إلى المعارف العالمية بشأن التصنيع. وسوف يشكل هذا بدوره الأساس لبناء إطار للسياسة الصناعية يهدف إلى التوصية باستراتيجيات مثلى للتنمية الصناعية لكل بلد على حدة، وهذا هدف آخر من الأهداف الرئيسية لبرنامج البحوث ولليونيدو عموما.

١٣٩- وثمة حاجة إلى سرد كامل لأسباب التصنيع وآثاره ونتائجه. ومع ذلك، فإن تقديم تفسيرات شاملة هو أمر يتجاوز قدرة أي مؤسسة بحثية، ناهيك عن اليونيدو. ولبلوغ هذه الغاية، سيكون من الضروري عقد شراكات مع منظمات الأمم المتحدة والجامعات ومراكز البحوث ذات التوجهات المماثلة من أجل تعزيز فهم اليونيدو لهذه الظاهرة. وبنفس الطريقة، تقريبا، التي تنشأ بها الشراكات في مجال تطوير الأعمال التجارية بين القطاعين العام والخاص وتنشأ بها الشراكات التمويلية بين المنظمات الدولية، توجد إمكانية لتوسيع "الشراكات المعرفية" بين القائمين بالبحوث في اليونيدو وأهم المؤسسات الأكاديمية المتخصصة في الأولويات المواضيعية.

١٤٠- وستكون مساهمة اليونيدو في تيسير فهم التنمية الصناعية مساهمة تطبيقية ومرتكزة على البيانات الإحصائية. والواقع أنه تقع على عاتق المنظمة مسؤولية جمع وتوزيع الإحصاءات الصناعية الرئيسية التي تستخدمها أيضا الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المعارف في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الصناعية الخاصة بها. وتنبثق المنهجيات الخاصة بإنتاج الإحصاءات الصناعية ونشرها من التفاعل بين المكاتب الإحصائية الوطنية واليونيدو والأوساط الإحصائية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تعد اليونيدو بيانات عن إنتاج الصناعات التحويلية على الصعيد دون القطاعي، وكذلك مؤشرات للقدرة التنافسية الصناعية والإنتاجية الصناعية. وثمة حاجة إلى وضع مؤشرات جديدة تتصل بالأولويات المواضيعية. وسوف يتم توفير التدريب وبناء القدرات في مجال الإحصاءات الصناعية وكذلك في مجال علاقتها بالأولويات المواضيعية واستراتيجيات وسياسات التصنيع.

١٤١- وفيما يتعلق بالمنشورات، سيظل تقرير التنمية الصناعية النشرة الدورية الرئيسية التي تصدرها اليونيدو. ومع أن هذه الوثيقة كانت تركز في السنوات الأخيرة على موضوع ما فيتوخى أن يكون تقرير التنمية الصناعية في السنوات القادمة موجها بقدر أكبر نحو تقديم رسالة ما، بمعنى أنه سينقل رسالة واضحة تعتبرها المنظمة هامة ومثيرة للاهتمام في وقت النشر. وسيُستكمل التقرير بورقات عمل وورقات مواضيعية. وسيشتمل التقرير كالعادة على نسخة محدَّثة ومحسّنة بصفة مستمرة من "سجل اليونيدو".

الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص

١٤٢- خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ستواصل اليونيدو سعيها إلى إقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات والمؤسسات الأخرى في القطاعين العام والخاص، ومع الشركات الخاصة. والأساس المنطقي لهذه الشراكات هو توسيع نطاق التآزر إلى أقصى حد ممكن بين خدمات اليونيدو والأنشطة المتصلة بالتنمية للوكالات الشريكة، وبالتالي تحقيق أكبر أثر إنمائي ممكن لهذه الأنشطة المشتركة. ويشمل نطاق هذه الشراكات أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث جميعها، وهو يُعتبر بالتالي آلية ذات انطباق شامل.

١٤٣- ونظرا للاختلافات الكبيرة في كثير من الأحيان بين أهداف هؤلاء الشركاء المحتملين وأهداف اليونيدو، وبين نماذج الأعمال التجارية لكل منهما والمجالات التي يركز عليها كل منهما، تلزم نُهُج مبتكرة لتحديد مجالات وطرائق التعاون الممكنة. واستنادا إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبتها اليونيدو بالفعل في إقامة هذه الشراكات في السنوات الأخيرة، تتوقع اليونيدو تحقيق توسع كبير في هذه الشراكات في فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

١٤٤- وسينصب التركيز بوجه خاص في هذا السياق على تطوير الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية بما فيها مؤسسات التمويل الإنمائي، التي تشترك عموما مع اليونيدو في أهداف الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وقد دأبت هذه المؤسسات على العمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال التعامل مع الحكومات والوكالات الحكومية، وكذلك من خلال توفير قروض لمشاريع القطاع العام أو برامجه، والمساعدة التقنية، والإقراض المستند إلى السياسات.

١٤٥- ويزداد تسليم البلدان النامية بالحاجة إلى تهيئة الظروف الملائمة لازدهار قطاع خاص قوي. وبالتالي يوجد مجال واسع للتآزر بين المساعدة التقنية، التي تستهدف تحسين بيئة الأعمال التجارية من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية باعتبارها مصدرا للنمو الاقتصادي السوقي الوجهة، من جهة، والمساعدة المالية، من جهة أخرى، الأمر الذي

من شأنه أن يساعد على إدامة مثل هذا الاستثمار في القطاع الخاص. وبذلك ينشئ هذا المخطط آلية وظيفية تربط بين المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمات المتعددة الأطراف، مثل اليونيدو، والأدوات المالية التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية.

١٤٦- ومن وجهة نظر عملية، يمكن أن يحدث التآزر المتوخى بين اليونيدو والمؤسسات المالية الدولية على مستويين مختلفين:

(أ) تدعم اليونيدو مؤسسة مالية دولية في إنشاء وتنفيذ برنامج استثماري واسع النطاق، من خلال تقديم بيانات وخبرات قطرية محددة. وبذلك تعزز المنظمة وظائف التعاون التقني التي تضطلع بها في الدول الأعضاء ويكون لها أثر أكبر. وقد تستطيع اليونيدو أيضا من خلال العمل في شراكة مع المؤسسات المالية الدولية زيادة دعمها للدول الأعضاء من خلال حشد مصادر تمويل جديدة.

(ب) تتعامل المؤسسات المالية الدولية مع المنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة من خلال وسطاء من الشركاء، مثل المصارف المحلية أو مديري الصناديق أو منظمات الضمان. ويمكن أن تساعد دراية اليونيدو وخبرتها في العمل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في مجالات من بينها تحديد فرص الاستثمار المناسبة أو مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التغلب على عدم التماثل بين معلوماتها ومعلومات الوسطاء الماليين الذين تعمل معهم، على ضمان نجاح هذه البرامج.

١٤٧- وقد أخذت اليونيدو بزمام المبادرة بالفعل في وضع هذه الترتيبات مع عدد من المؤسسات المالية الدولية، وسوف تسعى إلى زيادة تطويرها في فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. كما ستسعى أيضا إلى تطوير شراكات مماثلة مع صناديق القطاع الخاص، حيثما يكون ذلك مناسبا. وسوف تسعى اليونيدو، من خلال وضع برامج تعاونية، وتوليد المعارف وتبادلها، وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الحكومات في مجال وضع السياسات، إلى تعزيز فعالية الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، وبالتالي إلى زيادة أثرها الإنمائي.

١٤٨- وسوف يتواصل أيضا ترويج الشراكات والتحالفات الاستراتيجية مع شركات القطاع الخاص، في محاولة لإشراكها بصفتها عوامل تغيير إنمائي ولدعم ما تستخدمه من موارد ومن نهوج "مواطنة الشركات" في برامج التعاون التقني المشتركة الهادفة إلى التنمية الصناعية المستدامة. وفي هذا السياق، سوف تستند اليونيدو إلى الخبرة المستفادة من برامجها القائمة في مجال إشراك القطاع الخاص، والتي تستند إلى ثلاث فئات عريضة من التدخلات:

(أ) تعزيز مبادئ وقيم الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي تعتبر اليونيدو وكالة أساسية فيه، مع التركيز الخاص على المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

(ب) دعم إنشاء روابط بين الشركات الكبيرة وصغار المورّدين بهدف تيسير اندماجهم في سلاسل القيمة الوطنية والعالمية؛

(ج) تعبئة القطاع الخاص بوصفه مصدرا للاستثمارات المباشرة ولنقل التكنولوجيا ولفرص الاستعانة بمصادر خارجية، فضلا عن إقامة شراكات مبتكرة مع التركيز الخاص على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٤٩- سوف يظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أولوية رئيسية لليونيدو في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. فبعد النجاح في إقامة مركزي التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب في الهند (٢٠٠٧) وفي الصين (٢٠٠٨)، يُتوقع أن تبدأ ثلاثة أو أربعة مراكز جديدة من هذا النوع في العمل بحلول عام ٢٠١٣ في عدد من البلدان ذات الدخل المتوسط، على أساس المفاوضات الجارية مع حكومات هذه البلدان.

١٥٠- ومن المرجح أن يتخذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإنشاء مراكز اليونيدو ذات الصلة دورا ذا طابع استراتيجي متزايد في تنمية التعاون في الأجل المتوسط. ومع استمرار تكشّف الأزمة المالية الراهنة وما يجري من إعادة تشكيل للاقتصاد العالمي، يرجح أن يكون لهما أثر كبير في هيكل المعونة الآخذ في التغير، ويفترض أن يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزءا أكبر من التعاون الإنمائي بين مختلف الوكالات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والشركاء، في المستقبل.

١٥١- ومن أجل مواجهة هذه التحديات والاستفادة من هذه الفرص، سوف تعمل اليونيدو مع جميع الشركاء الخارجيين الرئيسيين، مثل وحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على زيادة قدرات المنظمة ومواردها اللازمة لاستمرار الدعم على مختلف المستويات. وسوف تتطلب هذه المساعي أموالا إضافية من طائفة واسعة من المصادر، ولا سيما من الجنوب. وفي هذا الصدد سيكون إنشاء آليات دينامية ومتجاوبة للتفاعل مع مجموعة جديدة من البلدان المانحة، بما في ذلك البلدان المتلقية التقليدية، خطوة هامة من جانب اليونيدو.

١٥٢- وفي الوقت نفسه، سيتيح الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أيضا فرصة لإجراء تقييمات استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تقييم المراكز الصناعية الجديدة، وفرصة للاستفادة في مرحلة مبكرة نسبيا من الدروس المستخلصة. وسوف تشمل هذه الاستعراضات تحليلات لتكاليف ومنافع التعاون فيما بين بلدان الجنوب مقابل التعاون التقليدي؛ وتحديد أفضل الممارسات؛ والتركيز على النوعية والنتائج (ما يصلح وما لا يصلح)؛ وتعزيز الخطاب المتعلق بطرائق التعاون، بما في ذلك التعاون الثلاثي. وسوف تمثل هذه العملية مساهمة رئيسية في تحديد استراتيجية اليونيدو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب واتجاه المنظمة في المستقبل.

١٥٣- وسوف تقوم اليونيدو أيضا، كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتحسين التنسيق والتآزر بين مراكزها الخاصة بترويج الاستثمار والتكنولوجيا، بحيث تشكل شبكة واسعة من الموارد، مع ما يلزم من أدوات تستند إلى الإنترنت، لتيسير الحصول على المعلومات بطريقة فعّالة من حيث التكلفة.

البرنامج الخاص لأقل البلدان نموا

١٥٤- شهدت السنوات القليلة الماضية طفرة في النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا ككل، مع تحسن في شروط التجارة الدولية في السلع الأساسية. وبلغ معدل النمو السنوي لهذه البلدان نحو سبعة في المائة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وهو معدَّلٌ تجاوزَ معدَّلَ النمو في مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع ومثَّل أفضل أداء اقتصادي إجمالي خلال ٣٠ عاما لأقل البلدان نموا. وكان تزايد الطلب على السلع الأساسية من جانب البلدان الحديثة التصنيع، إضافة إلى ارتفاع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه البلدان في أقل البلدان نموا، من العوامل الرئيسية في عكس اتجاه التدهور المستمر منذ فترة طويلة في الشروط التجارية لأقل البلدان نموا.

١٥٥- ويشكل الاضطراب المالي الراهن تهديدا يمكن أن يكون خطيرا لما حققته أقل البلدان نموا من مكاسب في الآونة الأخيرة، لأن الانخفاض المفاجئ في الطلب على مختلف السلع والمخاوف من الركود العالمي أديا إلى انخفاض الأسعار. بيد أنه يبدو، في سياق اتجاهات العولمة الطويلة الأجل، أنه يمكن الافتراض بأمان بأن السوق قد اتسعت على نحو لا رجعة فيه فيما يتعلق بسلع مختلفة، وأنه رغم إمكانية استمرار تراجع الطلب على السلع الأولية في المستقبل المنظور فمن غير المحتمل أن ينهار ذلك الطلب بل ومن المحتمل أن يسجل انتعاشا سريعا قبل أو أثناء فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

١٥٦- ومن ثم فإن آفاق المستقبل على المدى المتوسط، بالنسبة لأقل البلدان نموا غير واضحة في ظل التحديات والفرص العديدة التي تلوح في الأفق. غير أن من الواضح أن الاقتصاد العالمي يزداد ترابطا، وهناك مراكز جديدة للثروة والدينامية الاقتصادية يمكن أن تعيد إطلاق زخم النمو في أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك فإن تطورات الأشهر الأخيرة أثبتت بوضوح قابلية أقل البلدان نموا للتأثر بالصدمات الخارجية، وحاجتها إلى التنويع الاقتصادي وإلى زيادة خياراتها التجارية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

١٥٧- وخلال السنوات المقبلة، ستتوافر لأقل البلدان نموا فرص أكبر لإنتاج مجموعة واسعة من السلع، ولجذب طائفة أوسع من المستثمرين، وللتجارة في مجموعة أوسع من الأسواق. وبناء على ما تقدم، يُرجَّح أن تشهد أقل البلدان نموا مستويات أكبر من المعونة ومن التدفقات الاستثمارية من عدد متزايد من الشركاء، في الأجل المتوسط، حالما تترسخ التعديلات الهيكلية الجارية.

١٥٨- ولا تزال جميع البلدان، وخصوصا أقل البلدان نموا، تواجه تحديا كبيرا في تحويل النمو الاقتصادي إلى التنمية والحد من الفقر. ولمساعدة هذه البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يكاد أن يكون حتمياً أن يتعين على اليونيدو أن تضطلع بدور أكبر. وسيكون ذلك صحيحاً بصفة خاصة إذا واصلت الاتجاهات الحالية نحو التصدي للقيود القائمة في جانب العرض ولتنويع التجارة ازدهارها بفضل مبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة ومبادرة الإطار المتكامل المعزز.

١٥٩- وتعبئة الموارد من العناصر الأساسية للدعم المتزايد الذي تقدمه اليونيدو في سبيل تعزيز الإنتاجية بهدف الحد من الفقر في أقل البلدان نموا. وستواصل اليونيدو دعم الفرص الجديدة التي يتيحها الهيكل الجديد للمعونة، وجمع الجهات المانحة التقليدية والجديدة والناشئة معا في إطار التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسوف تهدف هذه المبادرات أيضا إلى تنشيط تدفقات الاستثمارات والتعاون التقني إلى البلدان المعنية من خلال التعاون مع مكاتب المنظمة لترويج الاستثمار والتكنولوجيا ومراكز التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أنشئت مؤخرا.

١٦٠- وفي إطار دعم أقل البلدان نموا، سوف يتواصل الاهتمام على نحو خاص بالأعمال التجارية الزراعية، وبناء القدرات التجارية (بما في ذلك المواصفات والقياس)، وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والإنتاج الأنظف، ونقل التكنولوجيا من مجموعة متزايدة التنوع من المصادر والشركاء في بلدان الشمال والجنوب. وسوف تضطلع اليونيدو أيضا بدورها في

مواصلة التركيز على الحد من الفقر وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون الإنمائي الفعال والدعم الاستشاري في مجال وضع السياسات وتنمية قطاع خاص يتسم بالمسؤولية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تضع اليونيدو مبادرة جديدة لصياغة وتنفيذ برامج محددة للمعونة لصالح التجارة في ثمانية بلدان رائدة بالتعاون مع الشركاء في الإطار المتكامل المعزَّز. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأنشطة إلى تعزيز حجم ونوعية الدعم الذي تقدمه اليونيدو إلى أقل البلدان نموا تعزيزا كبيرا بنهاية فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

جيم-٦ البرامج الإقليمية

١٦١- سيكون تطبيق هذه المكونات البرنامجية متوقفا على الاحتياجات الإنمائية المحددة للمناطق والبلدان المعنية. ولهذا الغرض، سوف توضع برامج لكل إقليم على حدة للاستفادة من مختلف المكونات البرنامجية المتاحة ودمجها في حزم متماسكة تستند إلى الطلب وتستجيب لحاجات المناطق، وتكون مصممة خصيصا لتلبية متطلبات السياسات الصناعية واحتياجات التعاون التقني لكل منطقة. ويرد أدناه وصف للأولويات الرئيسية للبرامج الإقليمية في أفريقيا، والمنطقة العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا والدول المستقلة حديثا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وسوف تصقل هذه البرامج لتصبح برامج قطرية أكثر تحديدا تلبي الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان وفقا لمستوى ونمط التنمية الصناعية والاقتصادية في كل منها. وعلاوة على ذلك، ستوضع برامج خاصة لتناول الأولويات في مجالات مثل أقل البلدان نموا والبلدان التي تعايش أحوال ما بعد الأزمات.

جيم-٦-١ البرنامج الإقليمي لأفريقيا

الاتجاهات والتحديات الأخيرة

١٦٢- استفادت المنطقة الأفريقية في السنوات الأخيرة من عدد من التطورات المواتية. ونفذت معظم البلدان الأفريقية خلال هذه الفترة تدابير واسعة النطاق وعميقة الأثر لتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. كما شهد العديد من هذه البلدان نموا قويا في الطلب العالمي على صادراته من السلع الأساسية، بما في ذلك النفط، وارتفاعا في أسعار هذه السلع، فضلا عن تزايد تدفقات رأس المال الخاص والإعفاء من الديون. وبالمثل، وفَّر التحول من الحمائية إلى التحرير في النظام التجاري العالمي فرصا هائلة لأفريقيا لتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية فيها. وإلى جانب اتفاقات التجارة التفضيلية المختلفة، استفادت المنطقة أيضا من

مخططات هامة أخرى ميسَّرة الشروط مثل قانون الولايات المتحدة لتشجيع النمو والفرص في أفريقيا والمبادرة الأوروبية المعروفة باسم "كل شيء إلا الأسلحة".

١٦٣- وكان أثر هذه التطورات ملفتا، فقد تمتعت البلدان الأفريقية بتسارع متواصل في النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، بلغ ذروته عندما سجل متوسط نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ و٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. لكن، وللأسف، ظلت استجابة القطاع الصناعي لهذه التطورات ضعيفة. وعُزي ذلك أساسا إلى جوانب الجمود في العرض الناجمة عن ضعف القدرات الإنتاجية والتجارية، وضعف البنيات التحتية، وضعف الطلب الداخلي. وتفاقمت آثار هذا الضعف بسبب مجموعة متنوعة من التحديات التي تحد من قدرة المنطقة على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، والتي منعتها من جني الفوائد الكاملة للفرص التجارية الجديدة التي أُتيحت لها. وتشمل هذه التحديات غياب البيئات التجارية المواتية، والقدرات الإنتاجية الكافية، والآليات الفعالة لترويج الاستثمار، وأدوات تنمية القطاع الخاص، ونظم المعرفة والابتكار المناسبة، ونظم ضمان الجودة المعترف بها دوليا والتي تتيح امتثال صادرات المنطقة للمعايير التقنية والأنظمة السائدة في الأسواق الدولية.

١٦٤- وتعوق هذه القيود، بقدر كبير، الإمكانات الصناعية والتجارية والإنمائية في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه معظم البلدان الأفريقية صعوبات كبيرة في قطاع الأغذية الزراعية أو قطاع المنسوجات والملابس، وهما قطاعان كان من شأن تلك البلدان، لولا ذلك، أن تتمتع فيهما بمزايا نسبية. وبالتالي فإن المفتاح لتحسين الأداء الصناعي لتلك البلدان يكمن في تشجيع إدراج صناعاتها في سلاسل القيمة المحلية والعالمية في هذين القطاعين الفرعيين الرئيسيين.

١٦٥- وبالإضافة إلى ذلك، تتسم معظم أنحاء أفريقيا، وخاصة المناطق الريفية، بالافتقار إلى إمكانيات الحصول على الطاقة، فضلا عن انخفاض كفاءة استخدام الطاقة والاعتماد المفرط على الكتلة الحيوية التقليدية في تلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة. وبما أن الحصول على مصادر الطاقة بأسعار معقولة هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي ولجهود الحد من الفقر، فإن أفريقيا لا تزال تواجه تحديات حاسمة تتصل بقطاع الطاقة. ومع ذلك، فإن لدى أفريقيا موارد كبيرة من الطاقة لا تزال غير مستغلة إلى حد بعيد، بما في ذلك النفط والغاز في شمال أفريقيا والفحم الحجري في جنوب أفريقيا. وبناء على ذلك، لا تزال هناك حاجة كبيرة إلى استغلال ودمج جميع مصادر الطاقة، خاصة مع توقع اتجاه طويل الأجل نحو الارتفاع في أسعار النفط ومع التأثير السلبي لنقص الطاقة على الأداء الصناعي والنمو الاقتصادي. وفضلا عن ذلك، تواجه أفريقيا تهديدات مستمرة بتدهور بيئي خطير، وبزيادة في تلوث الكتل المائية

الحاسمة الأهمية والتربة فضلا عن تغير المناخ. وينبغي أن تؤخذ جميع هذه المسائل في الاعتبار لدى وضع أنماط مستدامة للتنمية الصناعية في المنطقة.

استجابة اليونيدو

١٦٦- إزاء هذه الخلفية، وافقت الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، على خطة العمل من أجل الإسراع بالتنمية الصناعية في أفريقيا. ويمثل هذا القرار، الذي يركز على تحويل الاقتصادات الأفريقية من خلال إضافة القيمة وخلق الثروات والتواصل مع التجارة العالمية، نقطة تحول هامة لآفاق التنمية في أفريقيا. وسوف تقدم اليونيدو الدعم الكامل لتنفيذ هذه الخطة، وستقوم بتحقيق التوافق بين الخدمات التي تقدمها المنظمة إلى المنطقة الأفريقية وأهداف الخطة وأولوياتها.

١٦٧- ولتفعيل خطة العمل، اتُفق على سبع مجموعات برامج هي التالية:

١- السياسات الصناعية والتوجيه المؤسسي؛

٢- الارتقاء بالقدرات الإنتاجية والتجارية؛

٣- تعزيز البنيات التحتية والطاقة من أجل التنمية الصناعية؛

٤- الموارد البشرية اللازمة للصناعة؛

٥- الابتكارات الصناعية والبحث والتنمية والتطوير التكنولوجي؛

٦- التمويل وتعبئة الموارد؛

٧- التنمية المستدامة.

١٦٨- وفي معظم هذه المجالات، وخاصة في سياق المجموعات ١ و٢ و٣ و٤ و٥، سوف تسهم اليونيدو في بناء ما يلزم من قدرات إنتاجية وتجارية، وكذلك في بناء القدرات الإدارية والمهارات والقدرة على المنافسة. وبصفة عامة، وضمن نطاق ما ورد أعلاه، ستوفّر خدمات التعاون لتوجيه صوغ السياسات الصناعية الوطنية والإقليمية وتعزيز المؤسسات والبنيات التحتية على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ستتم معالجة القضايا المتعلقة بترويج الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتنمية مجموعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطوير اتحادات التصدير، وإدارة النوعية والامتثال للمعايير الدولية، والإنتاج الأنظف، بهدف تعزيز قدرات العرض والإمكانات التصديرية لبلدان المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن اليونيدو أعدت، بناء

على طلب من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس)، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا/الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) – أربعة برامج إقليمية للتحديث الصناعي لهذه المناطق، بالتشاور الوثيق مع المفوضية الأوروبية. وتقوم هذه المناطق حاليا بإدراج هذه البرامج في إطار الحزم الإقليمية للمعونة من أجل التجارة، التي تناقشها مع شركائها الإنمائيين في الاتحاد الأوروبي.

١٦٩- وعلاوة على ذلك، سوف تهدف خدمات اليونيدو للتعاون التقني في هذه المجالات إلى تشجيع الاستثمارات من جانب الشتات الأفريقي، وصناديق الثروة السيادية، والمستثمرين الأجانب الآخرين، والقطاع الخاص الناشئ في أفريقيا، وأسواق رأس المال، ويمكن توجيه تلك الاستثمارات إلى مشاريع استثمارية إقليمية في مجالي الصناعة والبنية التحتية. كما ستُبذل الجهود للتشجيع على زيادة التبادلات التجارية فيما بين البلدان الأفريقية بهدف حفز تكثيف التعاون الصناعي فيما بين منظمي المشاريع الصناعية الأفارقة، وبالتالي تمكين الصناعة الأفريقية من الاستفادة من وفورات الحجم وكذلك من التخصص. ومن شأن ذلك أيضا أن يعزز قدرة منظمي المشاريع الأفارقة على الدخول في سلاسل القيمة الدولية الخاصة بالتوريد وزيادة وجودهم في الأسواق الدولية، ولا سيما بالنسبة للمنتجات القائمة على الزراعة.

١٧٠- وفي مجال البيئة والطاقة، سيتم التركيز على عدد من الأنشطة للمساهمة في أمن الطاقة في أفريقيا من خلال تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى العمل على زيادة كفاءة الطاقة وإلى إثبات إمكانيات تكنولوجيات الطاقة المتجددة وفوائدها. وسيتم التركيز بشكل خاص على تكنولوجيات الطاقة المتجددة بهدف تعزيز فرص الحصول على الطاقة وزيادة كهربة الأرياف كوسيلة لتحسين نوعية حياة السكان المحليين وقدرتهم على الانخراط في الأنشطة الصناعية. وفي هذا الصدد، سوف يولى الاعتبار الواجب لنتائج اجتماعات أفرقة الخبراء التي عقدت مؤخرا بشأن الوقود الحيوي والطاقة المتجددة، وغير ذلك من الأحداث ذات الصلة التي نظمتها اليونيدو. وفي الوقت نفسه، ستواصل اليونيدو تعزيز البرامج الرامية إلى زيادة الاستدامة البيئية، بما في ذلك وضع برامج لحماية النظم الأحيائية البحرية الكبيرة، واعتماد تدابير الإنتاج الأنظف، وإرساء القدرات المؤسسية لمكافحة التلوث وإدارة البيئة.

جيم-٦-٢ البرنامج الإقليمي للمنطقة العربية

الاتجاهات والتحديات الأخيرة

١٧١- لا يزال الحد من الفقر أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بلدان كثيرة في المنطقة العربية، ولا تزال البطالة - وأساسا في أوساط الشباب - تشكل تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من هذا التحدي العام، تشهد المنطقة أوجه تفاوت واسعة النطاق في اتجاهات التنمية بين مختلف مناطقها الفرعية، بما في ذلك البلدان المنتجة للنفط وغير المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية، وبلدان المغرب العربي، والبلدان العربية في غرب آسيا.

١٧٢- وفي كثير من بلدان شبه الجزيرة العربية وجزرها، أتاح توافر قدر كبير من عائدات النفط إنشاء بنيات تحتية مادية واجتماعية حديثة، ويسَّر حدوث تحسن كبير في مستوى معيشة السكان. وأقامت هذه البلدان نظاما تجاريا مفتوحا، وهي تتمتع بمعدلات تضخم منخفضة، وعملات مستقرة ومستويات معيشية جيدة. وتواجه هذه البلدان بصفة خاصة تحديين في مجال التنمية الصناعية المستدامة هما: (أ) تنويع اقتصاداتها بالابتعاد عن اعتمادها الكبير على النفط، و(ب) التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

١٧٣- وتعاني الدول العربية في منطقة غرب آسيا الفرعية من آثار الحروب والصراعات الأهلية، تارة على نحو مباشر وتارة على نحو غير مباشر. ويؤثر عدم اليقين السياسي المرتبط بهذه الحروب والصراعات على جميع بلدان هذه المنطقة الفرعية، ويحد من قدرتها على الشروع في عملية مستدامة للتنمية الاقتصادية والصناعية. كما أن هذه المنطقة الفرعية بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل بنيتها التحتية الصناعية وقدراتها الصناعية التي باتت في كثير من الحالات قديمة أو مدمرة.

١٧٤- أما بالنسبة للدول العربية الأفريقية فإن الشاغل الرئيسي هو إنشاء إطار سياساتي مناسب على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي من أجل تمكينها من بلوغ أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولا سيما تحقيق الحد من الفقر من خلال خلق فرص العمل وتوليد الدخل. وفي هذا السياق، ينصب التركيز أيضا على تنمية القطاع الخاص وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتحتاج هذه البلدان، علاوة على ذلك، إلى تعزيز نمو الإنتاجية المستدامة من خلال نشر التكنولوجيا وتحديث وترقية قطاعها الصناعي بصفة عامة وصناعاتها الزراعية على وجه الخصوص. وتيسير التجارة والوصول إلى الأسواق هما شرطان رئيسيان آخران لتحقيق أهداف التنمية الصناعية لهذه البلدان.

١٧٥- وفي الوقت نفسه، يتمثل الهدف الرئيسي لعدد قليل من أقل البلدان العربية نموا في التغلب على الفقر المدقع والخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في انخفاض الدخل وانخفاض الاستثمار وانخفاض النمو. ويرتبط الركود الاقتصادي لهذه البلدان بعدم إيلاء اهتمام كاف لتنمية القطاعات الإنتاجية، وخصوصا الصناعات التحويلية. ويرجَّح ألا تكون هذه البلدان قادرة على الشروع في مسار مستدام للتنمية الاقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي.

١٧٦- وتواجه المنطقة العربية ككل تحديات بيئية كبيرة تتعلق بتلوث الهواء والمياه، وتدهور الموارد الطبيعية واستنزافها، وعدم الكفاءة في استخدام الطاقة. ويمثل تدهور الموارد الطبيعية واستنزافها، خاصة بالنسبة لأكبر المسطحات المائية، مشكلة خطيرة في المنطقة. ومن المتوقع على نطاق واسع أن تصبح الإدارة البيئية وقدرات وسياسات مكافحة التلوث الصناعي، بصورة متزايدة، من الضروريات الأساسية للمنطقة.

استجابة اليونيدو

١٧٧- واستنادا إلى الاتجاهات والتحديات الإنمائية المحددة المبينة أعلاه، سوف يواصل برنامج اليونيدو في المنطقة العربية التركيز أساسا على تنمية قدرات تنظيم المشاريع. وفي هذا السياق، سيولى الاهتمام أيضا لتشجيع تنظيم المشاريع في المناطق الريفية وتمكين النساء والشباب اقتصاديا، مع التركيز على دعم خلق فرص العمل وتوليد الدخل. وسوف يظل تعزيز "الوسط المفقود" محط اهتمام اليونيدو، التي ستنفذ بالتالي برامج تستهدف تنمية القطاع الخاص، مع التركيز على الصناعات الزراعية وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك بصفة خاصة مجموعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وشبكاتها). وفي حالة البلدان المنتجة للنفط الرئيسية، سوف تُتخذ أيضا خطوات لتعزيز وتنويع المنتجات بعيدا عن النفط الخام أو المنتجات النفطية.

١٧٨- وبصفة عامة، سيشمل برنامج اليونيدو لدول المنطقة العربية خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣، الأنشطة التالية:

(أ) تطوير القطاع الصناعي من أجل تحسين القدرة التنافسية؛

(ب) تعزيز قطاعات التصدير عن طريق التصدي للمسائل المتعلقة بضمان النوعية؛

(ج) إنشاء وتعزيز مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في المنطقة العربية؛

(د) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٧٩- وسيكون هدف استراتيجية اليونيدو الخاصة ببلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو توفير مشورة تقنية عالية النوعية لتنمية الموارد البشرية ورفع مستوى المهارات الصناعية، وزيادة التنويع، وتشجيع التكنولوجيات الجديدة القادرة على المنافسة، وإقامة مجمعات التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي، وتشجيع القطاع الخاص، وتوطيد التعاون الإقليمي.

١٨٠- وفيما يتعلق بدول منطقة غرب آسيا الفرعية، سوف تركز اليونيدو على صوغ استراتيجيات وبرامج لوضع سياسات صناعية سليمة، بما في ذلك الاستراتيجيات والبرامج التي تتناول برامج تنمية قدرات تنظيم المشاريع في القطاع الخاص، وترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وتحسين نوعية المنتجات وتنمية أسواق التصدير، وتعزيز التنمية الريفية والطاقة المتجددة، وحماية البيئة وإدارة المياه والتحكم في النفايات الصناعية.

١٨١- وبالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا الفرعية، سيتركز هدف اليونيدو على مساعدة البلدان على مواجهة التحديات التي سوف تفرضها منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية على الصناعات المحلية بحلول عام ٢٠١٠. وسوف يشمل ذلك التدابير اللازمة لتعزيز توسع التجارة القادرة على المنافسة، وزيادة التركيز على تنمية القطاع الخاص وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

١٨٢- ولن تكون أقل البلدان العربية نموا قادرة على الاستفادة من تحرير التجارة إلا إذا أزيلت القيود التي تعوق النمو الصناعي في جانب العرض وتم تطوير القدرات الإنتاجية القادرة على المنافسة. وسيكون ذلك هو الأولوية بالنسبة لليونيدو في تقديم الدعم خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

جيم-٦-٣ البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

الاتجاهات والتحديات الأخيرة

١٨٣- تشمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ مجموعة متنوعة من البلدان التي لديها مستويات متباينة من التنمية وتواجه تحديات مختلفة. فهي، من جهة، تضم عددا كبيرا من البلدان السريعة النمو والتصنيع، وعلى رأسها الصين والهند وبعض الدول الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وهي، من جهة أخرى، تضم أربعة عشر بلدا من أقل البلدان نموا، بعضها بلدان غير ساحلية والبعض الآخر دول جزرية صغيرة نامية.

١٨٤- وفي الماضي القريب شكّلت الصين المحرك الرئيسي للنمو في المنطقة ، فسجلت معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ١٠ في المائة خلال العقد الماضي. وكان المحرك

الرئيسي لهذا النمو في الاقتصاد ككل معدلات النمو الثنائية الرقم في القطاع الصناعي في البلد. وكان لأداء الصين القوي آثار جانبية على بلدان عديدة أخرى في المنطقة، حفزت التجارة والنمو الاقتصادي وأخرجت الملايين من حالة الفقر.

١٨٥- ورغم التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة في تخفيف حدة الفقر في هذه المنطقة، فهي ما زالت تضم أكثر من ٦٠٠ مليون فقير - أي ما يقرب من ثلثي سكان العالم الفقراء. وعلاوة على ذلك، فإن غالبية كبيرة من فقراء آسيا، حوالي الثلثين مرة أخرى، هي من النساء. ومن ثم فإن تخفيف حدة الفقر وتعزيز دور المرأة في التنمية هما الأولويتان الرئيسيتان في المنطقة على المديين المتوسط والطويل. ولحسن الحظ فإن الخبرات المكتسبة في البلدان السريعة النمو والتصنيع في المنطقة تتيح الفرص لنقل أفضل الممارسات في مجال تخفيف حدة الفقر وفي مجال التكنولوجيا داخل المنطقة. وهذه البلدان السريعة النمو هي أيضا مصادر للاستثمار وأسواق محتملة للبلدان الأخرى في المنطقة.

١٨٦- وتواجه المنطقة عددا من التحديات الإنمائية، رغم أن تلك التحديات تختلف في نطاقها وشدتها من بلد إلى آخر ومن منطقة دون إقليمية إلى أخرى. ولا تزال التباينات في الدخل تمثل تحديا رئيسيا للعديد من البلدان، حتى للبلدان السريعة النمو والكثيفة السكان كالصين والهند. وبعض أفقر البلدان في المنطقة خارجة من النزاعات وقدراتها المؤسسية ضعيفة جدا، بينما تواجه البلدان الجزرية الصغيرة صعوبة في إيجاد العمالة للعدد المتنامي من سكانها الشباب والمتزايدة العدد وفي تحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يتعرض وجودها نفسه للخطر نتيجة لارتفاع مستويات البحار بسبب تغير المناخ. وفي العديد من البلدان، تحتل مسائل الطاقة والأمن الغذائي أولوية عالية في جدول أعمال التنمية. وقد عانت المنطقة أيضا من التدهور البيئي الناتج من مزيج من العوامل، مثل الكثافة والنمو السكانيين والتصنيع والتحضّر السريعين والكوارث الطبيعية والفقر.

استجابة اليونيدو

١٨٧- سيجعل التنوع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من الضروري أن تعتمد اليونيدو نهجا متمايزا فيما يتعلق بخدمات الدعم التي تقدّمها إلى بلدان المنطقة. وعلى وجه الإجمال، سيبقى تطوير الأطر التمكينية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، خصوصا في سياق الصناعات القائمة على الزراعة، أولوية رئيسية في المنطقة. ومن ثم فإن الدعم المؤسسي، وتطوير مجموعات المؤسسات، وتنمية القدرات على إدارة المشاريع الريفية والقدرات لدى المرأة، والبنية التحتية للأمن الغذائي، وتنمية المهارات وبناء القدرات فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الجديدة،

وتقديم الدعم إلى الصناعات الزراعية التقليدية بغية تعزيز الإنتاجية، ستشكل عناصر برنامجية رئيسية في المنطقة.

١٨٨- وبغية تحسين القدرة على المنافسة لدى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، ستشدد اليونيدو على إرساء وتعزيز المعايير وتعزيز البنية التحتية للمطابقة للمواصفات، والقدرات المؤسسية اللازمة لإدارة سلاسل التوريد، وإنشاء شبكات تبادل المعلومات، وتطوير التكنولوجيا. وسوف يكون التركيز الرئيسي في أقل البلدان نموا، ولا سيما في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، على مشاريع وبرامج التعاون الإقليمي المتعلقة بتشغيل الشباب والأمن الغذائي والطاقة المتجددة وتغير المناخ.

١٨٩- وسيعطي البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أيضا أولوية عالية لتكامل التدابير الاقتصادية والبيئية. وعلى وجه الخصوص، ستقوم اليونيدو بالترويج لمبادرتها المسماة "مبادرة الصناعة الخضراء" وتنفيذها في آسيا وعقد عدة مؤتمرات دولية عن الصناعة الخضراء والطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وتغير المناخ في المنطقة. وسيجري التشديد القوي أيضا على مسائل الإدارة البيئية في البلدان التي تقدَّم فيها التصنيع حاليا، بما فيها الصين والهند والعديد من بلدان "آسيان". وسوف تشتمل الخدمات الموفرة لتلك البلدان على برامج ذات صلة ببروتوكول مونتريال، والقضاء على الملوثات العضوية الثابتة، والإنتاج الأنظف، وكفاءة استخدام الموارد. وستقوم المنظمة أيضا، حيث يكون ملائما، بدعم نقل التكنولوجيات الحديثة السليمة بيئيا المتعلقة بالطاقة المتجددة وإدارة المياه.

١٩٠- وتوفر دينامية وتنوع اقتصاديات المنطقة إمكانية هائلة للتعاون الإنمائي فيما بين البلدان الموجودة في المنطقة وخارجها. ومن خلال مركزي التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب المنشأين في الصين والهند، ستروج اليونيدو للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب داخل آسيا وبين آسيا والمناطق الأخرى في مجالات مثل ترويج الاستثمار ونقل التكنولوجيا ونقل المعارف والمهارات وتبادل الخبرات الإنمائية.

جيم-٦-٤ البرنامج الإقليمي لأوروبا والدول المستقلة حديثا

الاتجاهات والتحديات الأخيرة

١٩١- يشمل برنامج أوروبا والدول المستقلة حديثا ٢٩ بلدا شديدة التنوع، واجه العديد منها نزاعات خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ويفرض هذا الإرث قيودا شديدة على قدرة بلدان المنطقة على تحقيق إمكاناتها الإنمائية الكاملة، ولا سيما في القوقاز وآسيا الوسطى

وغرب البلقان. وعلاوة على ذلك، تمر بلدان المنطقة بمراحل مختلفة من الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى الاقتصاد السوقي، كما أن العديد منها ما زال يعاني من آثار هذا الانتقال الذي أدى في كثير من الأحيان إلى مستويات عالية من البطالة والأنماط الإنمائية غير المتوازية داخل كل بلد.

١٩٢- وكان أحد أهم معالم التطور في المنطقة انضمام ١٢ بلدا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد بدأت هذه البلدان تخرج من وضعية البلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية المقدّمة من وكالات الأمم المتحدة ومن المانحين الثنائيين. وأصبحت، بدلا من ذلك، "مانحة ناشئة" تقوم بوضع أطر تعاونها الإقليمي مع البلدان الأخرى في أوروبا والدول المستقلة حديثا ومع بلدان أخرى.

١٩٣- وتظل الدول الـ١٩ الباقية مؤهلة تماما للمساعدة الإنمائية كما يمكن أن تصنف ضمن أربع مناطق فرعية هي: آسيا الوسطى، والقوقاز، والدول الغربية المستقلة حديثا (بما فيها الاتحاد الروسي)، وجنوب شرق أوروبا (بما في ذلك تركيا). ويشكّل التنويع الاقتصادي والصناعي حاجة متنامية وملحّة إلى أقصى حد في المناطق الفرعية الأربع كلها. أما جهودها لإدخال سلعها الصناعية إلى أسواق أوروبا الغربية والأسواق العالمية الأخرى فتواجه الإحباط بسبب عدم قدرتها على الامتثال لمختلف معايير التجارة والطاقة والبيئة والمعايير الاجتماعية السائدة في هذه الأسواق. وكثيرا ما تكون التكنولوجيات الصناعية المستخدمة في هذه البلدان متقادمة وغير مأمونة بيئيا وتؤدي إلى مستويات عالية من الانبعاثات السامة والتلوث. وبينما تسعى بعض بلدان جنوب شرق أوروبا والدول الغربية المستقلة حديثا إلى تحقيق الاتساق مع الاتحاد الأوروبي فإن البلدان في آسيا الوسطى والقوقاز تسعى جاهدة إلى تسريع اندماجها في منطقة الدول المستقلة حديثا.

استجابة اليونيدو

١٩٤- يشدد تعاون اليونيدو التقني مع منطقة أوروبا والدول المستقلة حديثا على بناء القدرات في عدة مجالات مترابطة، مثل تدابير السياسات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي والصناعي، وتنمية القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإدارة التكنولوجيا، والإنتاج الأنظف، انعكاسا للطلب القوي على هذه المجالات البرنامجية في البلدان في المنطقة. وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣، سيجري الاحتفاظ بهذه المجموعة الواسعة من خدمات الدعم، مع استحداث تدابير إضافية وفقا لاحتياجات بلدان المنطقة وأولوياتها الإنمائية، ومع اعتماد نهج معد خصيصا لمواجهة المتطلبات المتنوعة للبلدان

المانحة الناشئة والبلدان المتلقية الباقية. وفي هذا السياق، ستروج اليونيدو للتعاون بين بلدان الشرق بغية تبادل أفضل الممارسات وتوجيه المساعدة الإنمائية إلى البلدان الأفقر في المنطقة.

١٩٥- وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ستواصل اليونيدو مساعدة بلدان هذه المنطقة على صوغ تدابير لتنويع اقتصاداتها. وفي هذا السياق، سيجري التشديد بوجه خاص على مساعدتها على الاستفادة من إمكاناتها الضخمة من أجل تحقيق المزيد من الأمن الغذائي والصادرات، وذلك من خلال تطوير وتحديث قطاع الصناعات الزراعية فيها. وسيستمر التصدي لمسألة البطالة من خلال تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنمية قدرات تنظيم المشاريع، ولا سيما لدى النساء والشباب. وسوف تواصل اليونيدو أيضا برنامجها الإقليمي بشأن الاستبصار التكنولوجي الذي سيكون أحد جوانبه الرئيسية تقديم المبادرات والمساعدة إلى المنشآت لكي تعتمد تكنولوجيات محسّنة لتحقيق قدرة أكبر على المنافسة.

١٩٦- وسوف تواصل اليونيدو أيضا دعم جهود بلدان المنطقة للمشاركة في التجارة الدولية. وبغية تلبية المتطلبات التقنية السائدة في الأسواق الخارجية، سوف تواصل مساعدتها من أجل تقوية قدرات تلك البلدان على مواجهة مسائل من قبيل تقييم المطابقة للمواصفات والتوحيد القياسي وإمكانية التعقّب ومراقبة النوعية. وبغية التصدي للتحديات التي تشكّلها المعايير الاجتماعية والبيئية الدولية، ستساعد اليونيدو، في نفس الوقت، على إنشاء "المركز الإقليمي للكفاءة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشراكات".

١٩٧- وبغية التصدي لتغير المناخ والمسائل الأخرى ذات الصلة بالطاقة، ستروج اليونيدو لمشاريع تتعلق بمعايير كفاءة استخدام الطاقة الصناعية وإدارة الطاقة، مع التركيز على جيل جديد من التكنولوجيات التي تقتصد في استخدام الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، ستساعد اليونيدو على استقصاء مدى إمكانية التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الرياح والشمس والكتلة الإحيائية ومحطات الطاقة الكهرمائية والصغيرة الوقود الإحيائي. وسوف يواصل المركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية في إسطنبول بتركيا أبحاثه المتعلقة باستخدام وتطبيق الهيدروجين كمصدر متجدد للطاقة من خلال مشاريع عروض إيضاحية في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

١٩٨- وسوف يظل الإنتاج الأنظف والمستدام برنامجا ذا أولوية في المجال البيئي. وسوف توسع أنشطة اليونيدو من خلال إنشاء مراكز وطنية جديدة للإنتاج الأنظف وتعزيز المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف القائمة حاليا في المنطقة. وسوف تواصل المنظمة أيضا مساعدة حكومات المنطقة في مجال إدارة المياه عن طريق دعم زيادة إعادة استخدام وإعادة تدوير المياه

وتطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا بغية التقليل من تدفقات المياه والتلوث إلى أدنى حد. وفي سياق بروتوكول مونتريال واتفاقية ستوكهولم، ستقوم اليونيدو، في الوقت نفسه، بمواصلة أنشطتها المتعلقة بالتخلص تدريجيا من المواد المستنفدة للأوزون والملوثات العضوية الثابتة.

جيم-٦-٥ البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي

الاتجاهات والتحديات الأخيرة

١٩٩- رغم الأداء الاقتصادي الكلي المؤاتي بصفة عامة خلال السنوات الأخيرة، ما زالت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تواجه مستويات عالية من الفقر، الذي يؤثر في حوالي ثلث سكانها أو في حوالي ١٨٠ مليون نسمة. ومن بين هؤلاء، يقيم زهاء ٧٠ مليونا في البلدان الخمسة الأكثر كثافة بالسكان في المنطقة. وينتشر الفقر الحاد بصورة خاصة في المناطق الريفية ويمثل سببا وأثرا على السواء لسرعة التحضر والهجرة من الريف إلى المدن في جميع أنحاء المنطقة خلال العقود القليلة الماضية. وضمن هذا السياق العام لاستمرار مستويات الفقر العالية، أصبحت الثغرات القائمة بين المجموعات العالية الدخل والمجموعات المنخفضة الدخل وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وبين المناطق الأكثر تنمية والمناطق الأقل تنمية أكثر وضوحا.

٢٠٠- وفي محاولة للاستفادة من الفرص المتعلقة بنمو التجارة والدخل التي تتيحها عمليات العولمة والتحرر الاقتصادي السائدة منذ الثمانينات، أبرمت بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي عددا من اتفاقات التجارة الحرة فيما بينها ومع شركائها التجاريين الرئيسيين خارج المنطقة. وقد أوليت عناية خاصة في هذا السياق إلى الاتفاقات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب المبرمة مع الدول الصناعية، كما في منطقة التجارة الحرة للأمريكتين، ومع الاتحاد الأوروبي. بيد أنه رغم إتاحة فرص جديدة، أدى فتح اقتصادات أمريكا الجنوبية والكاريبي إلى تعرّضها أيضا لضغوط وهزات تنافسية خارجية شديدة جعلت من الضروري إجراء مجموعة متنوعة من التغييرات الهيكلية التي زادت انتشار الفقر تفاقما.

٢٠١- وتشكل الثروة الطبيعية ووفرة النظم الايكولوجية المختلفة في المنطقة قاعدة هامة لتنمية اقتصاداتها وتحسين نوعية الحياة لشعوبها. بيد أن الاستغلال المفرط لهذه الموارد، الذي تدعّم مؤخرا بآثار تغير المناخ، يؤدي إلى استنفادها بسرعة وإلى إلحاق ضرر شديد بالبيئة الطبيعية.

٢٠٢- وتسود هذه الأحوال العامة بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ولكن هناك في الوقت نفسه مناطق فرعية يمكن تمييزها بوضوح بسماتها الخاصة. فأمريكا الوسطى تتكون من اقتصادات قائمة على الزراعة إلى حد بعيد وتعاني من انتشار

الفقر على نطاق واسع، بينما توجد لدى المنطقة الآندية موارد طبيعية وقاعدة صناعية أكبر ولكنها تعاني من مستويات خطيرة من الفقر في الأرياف. ولدى منطقة المخروط الجنوبي والمكسيك أكثر الاقتصادات تطورا في المنطقة كلها ولكن لديها أيضا جيوبا من الفقر المدقع، بينما تعاني منطقة الكاريبي من المشاكل الخاصة باقتصادات الجزر الصغيرة، مثل الاعتماد الكبير على الواردات ومحدودية الأسواق الداخلية الصغيرة.

استجابة اليونيدو

٢٠٣- ستواصل اليونيدو، خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، البناء على النجاح الذي حققه "البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي"، الذي أنشئ استجابة للقرار م ع-١١/ق-١ ووافقت عليه مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي واليونيدو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وإلى جانب دعم التكامل الإقليمي، يهدف البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى تعزيز الحوار المنتظم بين اليونيدو والدول الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بغية تيسير العملية المستمرة المتعلقة بتحديد المشاريع واستعراض الأولويات. وكما حدث في الفترات السابقة، سيستخدم عدد من أدوات الدعم لضمان جدوى أولويات اليونيدو المواضيعية للمنطقة، ولتعزيز تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة لحشد الأموال، ولتحقيق تأثير أكبر لبرامج التعاون التقني التي تنفذها اليونيدو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتشتمل تلك الأدوات، على وجه الخصوص، على مصرف للمعرفة الصناعية بوصفه آلية للتعاون بين بلدان الجنوب داخل المنطقة؛ وجولات دراسية وإنشاء جماعة ممارسين إقليمية على الإنترنت؛ وآلية لتعزيز الحوار داخل المنطقة من خلال اجتماعات تنسيق مواضيعية سنوية تعقدها أفرقة خبراء بغية صوغ الاستراتيجيات التقنية الإقليمية ودون الإقليمية؛ وآلية للترويج لإقامة منابر تنسيق لأصحاب المصلحة المتعددين عن طريق إنشاء أفرقة استشارية وطنية في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٢٠٤- وسوف يواصل البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي أيضا تطوير مرصد الطاقة المتجددة والاستخدام الرشيد للطاقة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، واضعا في الاعتبار مقرَّر المجلس م ت ص-٢-٣/م-٨ والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الوزاري بشأن الطاقة المتجددة الذي عُقد في مونتيفيديو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٢٠٥- واستنادا إلى هذه الخلفية، ستسعى اليونيدو إلى صوغ مشاريعها وبرامجها الخاصة بالتعاون التقني بحيث تلبي الاحتياجات الخاصة لمختلف البلدان والمناطق الفرعية داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسوف يُشدَّد بصورة خاصة، في هذا الصدد، على تعزيز

التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على المستوى دون الإقليمي، بما في ذلك أمريكا الوسطى، والمنطقة الفرعية الآندية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والكاريبي. أما الأهداف التي ستتحقق من خلال هذا التكامل فستشمل الامتثال للقواعد واللوائح التي تزداد متطلباتها في الأسواق الخارجية، واعتماد معايير واعتماد استراتيجيات تسويق جديدة، وتحديث التكنولوجيا، واستخدام ممارسات أكثر إنتاجية تزيد القيمة المضافة والقدرة على المنافسة لدى الصناعات التي تطبّقها. وقد أطلقت اليونيدو بالفعل تدابير تحضيرية لدعم برامج التكامل الإقليمي تلك، بالتعاون والتنسيق مع المفوضية الأوروبية في معظم الأحيان. ومن المتوقع أن تصبح هذه البرامج عاملة بصورة كاملة خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، وخاصة في المنطقة الفرعية الآندية والمنطقة الفرعية الكاريبي والمنطقة الفرعية لأمريكا الوسطى.

٢٠٦- وسوف تركز أنشطة اليونيدو في أمريكا الوسطى، بصورة أكثر تحديدا، على دعم تنمية سلاسل القيمة المستندة إلى الزراعة بغية تلبية الاحتياجات الداخلية والإنتاج لأسواق التصدير. وفي مقابل ذلك فإن أنشطة المنظمة في بلدان المنطقة الآندية، التي معظمها من البلدان ذات الدخل المتوسط، وبلدان المخروط الجنوبي ذات الدخل المنخفض، ستركز على تحسين قدرة صناعات تلك البلدان على المنافسة الصناعية من خلال تعزيز مجموعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة واتحادات التصدير والبنية التحتية للنوعية والامتثال، وكذلك من خلال تقديم الدعم فيما يتعلق بصوغ السياسات الصناعية. أما في الاقتصادات الأكبر في المخروط الجنوبي وفي المكسيك، فسوف تستهدف مشاريع اليونيدو أساسا سلاسل القيمة المستندة إلى الزراعة في المناطق الأفقر، الريفية بصفة عامة، بغية تحسين الأحوال المعيشية المحلية. وفيما يتعلق بالاقتصادات الجزرية في الكاريبي، سيجري التشديد على إضافة قيمة إلى الإنتاج الحالي القائم على الزراعة، بطريقة مستدامة أيكولوجياً، وتجري المفاوضات الآن مع مرفق البيئة العالمية من أجل صوغ ذلك البرنامج.

٢٠٧- وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى صوغ استراتيجيات للرد على التحديات الجديدة في مجال التكامل الإقليمي، بما في ذلك الامتثال للقواعد واللوائح السوقية الأكثر تشددا، واعتماد المعايير، واعتماد استراتيجيات تسويق جديدة، وتحديث التكنولوجيا، واستخدام ممارسات أكثر إنتاجية تزيد القيمة المضافة والقدرة على المنافسة لدى الصناعات التي تطبقها. وينبغي لذلك أن تعدَّل النماذج الاقتصادية وأنشطة الصناعة التحويلية في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بحيث تلائم هذه الحقائق الجديدة.

٢٠٨- ويؤكد الضغط البيئي الذي يواجهه العديد من بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن التخفيف من حدة الفقر والتنمية الصناعية المستدامة لا يمكن أن يتحققا إلا إذا أُدمجت الشواغل البيئية والاجتماعية على الوجه الصحيح في الاستراتيجيات والسياسات والخطط الصناعية، مع تقاسم المسؤوليات بين المؤسسات الخاصة والعمومية في المنطقة على جميع المستويات. ومن ثم، ستواصل اليونيدو تقديم خدماتها في مجالات الإنتاج الصناعي الأنظف، والطاقة المتجددة والمتيسرة التكلفة للاستعمال الإنتاجي، والاستغلال الأكفأ للطاقة، باعتبارها عناصر رئيسية لضمان الاستغلال المستدام للموارد المادية للمنطقة في الإنتاج الصناعي.

دال- إطار إدارة البرامج

٢٠٩- ستواصل اليونيدو، في تنفيذ برامجها وأنشطتها، اتباع نهج موجه نحو الطلب وموجه نحو النتائج، قائم على مبادئ الملكية والقيادة الوطنيتين. وستتشاور وتتعاون على أساس مستمر مع النظراء الوطنيين والمحليين والمانحين وشركاء التنمية من الأمم المتحدة وغير الأمم المتحدة لكي تضمن أن تؤدي برامجها وأنشطتها إلى النتائج السياساتية والمؤسسية المرجوّة. وفي سياق تدعيم الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ستواصل اليونيدو العمل بصورة وثيقة مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بقيادة المنسق المقيم بغية تعظيم أثر برامجها وأنشطتها والمساعدة على التقليل إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات التي تتحملها الحكومات. وستسهم اليونيدو كذلك في التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بتنفيذ برامجها وأنشطتها على المستوى القطري ورصدها والإبلاغ عنها.

٢١٠- وإطار إدارة البرامج مصمم لتوفير التوجيه للدعم الإداري اللازم لإنجاز برنامج العمل المحدد في وثيقة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

دال-١ هدف الإدارة والقيم الخاصة بالموظفين

٢١١- بغية ضمان سلاسة عملية التنفيذ فيما بين الأنشطة البرنامجية المترابطة المتعددة، لا تحتاج اليونيدو إلى توجيه استراتيجي إجمالي وقياس نتائج وتعلم مستمرين فحسب بل تحتاج أيضا إلى خدمات دعم سليمة للبرامج. وتماشيا مع هذا الهدف المزدوج لإدارة برامج المنظمة، وضعت اليونيدو الهدف الإداري الشامل التالي:

يتميز عمل اليونيدو البرنامجي، الذي يستند إلى إطار النتائج البرنامجية، بالابتكار والتركيز والاتساق في تصميمه وتنفيذه وتقييمه، ويتلقى مساعدة كافية من خدمات

دعم كفؤة وفعالة، ويتبع المبادئ المعترف بها دوليا فيما يتعلق بفعالية المعونة والتعاون الإنمائي الدولي.

٢١٢- وبالنظر إلى هذا المبدأ الإداري الشامل، ستعزز اليونيدو القيم التالية باعتبارها الأساس لعمل الموظفين في جميع المجالات:

الالتزام: لدى موظفي اليونيدو شعور بالتفاني تجاه ولاية اليونيدو والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وهم ملتزمون تجاه المنظمة ومنظومة الأمم المتحدة برمتها.

التفوق: يتصدّر موظفو اليونيدو أفضل الممارسات في مجال عمل كل منهم ويحافظون على معايير عالية من الكفاءة من خلال التعلّم المستمر، كما أنهم أصحاب ضمير وأكفاء ويثابرون على إيجاد الحلول المستدامة.

التوجه الجماعي: يحفز موظفو اليونيدو العمل الجماعي والتوجيه الشخصي داخل المنظمة ويشجعون الأنشطة المشتركة والتعلّم المشترك مع المؤسسات الشريكة.

التوجه نحو تحقيق النتائج: ينسق موظفو اليونيدو الموارد البشرية والمالية المنوطة بهم مع النتائج الاستراتيجية التي تنشدها المنظمة وينشئون نظما متكاملة للتخطيط والإدارة والقياس والإبلاغ عن النتائج.

الابتكارية: يشجع موظفو اليونيدو الابتكار ويستفيدون من الفرص الناشئة حديثا ويزيدون الكفاءة إلى أقص حد على جميع المستويات.

المساءلة: يروج موظفو اليونيدو لثقافة المساءلة والمسؤولية الشخصيتين عن الوفاء بأعلى معايير الأداء وتحقيق النتائج المحددة.

النزاهة: يضع موظفو اليونيدو مصلحة المنظمة فوق كل مصلحة أخرى ويدافعون عن مصالح المنظمة ولا يستغلون السلطة أو الصلاحية ويقاومون الضغط السياسي غير المشروع ويتخذون إجراءات فورية ضد أي سلوك لا أخلاقي.

الاستدامة: يروج موظفو اليونيدو لتحقيق العمليات التي ليس لها أثر كربوني أو ذات الانبعاثات الكربونية القليلة على جميع مستويات المنظمة.

دال–٢ تنمية الموارد البشرية ومراعاة المنظور الجنساني

٢١٣- تعتبر الموارد البشرية وإدارتها الفعّالة أمرا ذا أهمية رئيسية بالنسبة إلى أداء المنظمة. وسيستمر إجراء تحسينات نوعية في إدارة الموارد البشرية خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، وسيعزز في عدد من المجالات، مثل:

(أ) إدارة الموارد بالاستناد إلى الأدلة، باستخدام مبادئ الإدارة القائمة على النتائج والتقييم العكسي؛

(ب) برامج التعلّم القائمة فعلا والمستندة إلى سياسة تعلُّم تشجيع رفع مستوى المهارات والنمو المهني؛

(ج) الاتصال والحوار الفعالين والمستمرين بين الموظفين والإدارة، العلاقات البناءة بين الإدارة والموظفين.

٢١٤- وتهدف برامج التعلّم في اليونيدو أيضا إلى تزويد الموظفين بالمعرفة اللازمة للقيام بوظائف الدعم البرنامجي الضرورية، مثل الاشتراء. ويجري فعليا تنفيذ التدريب الإلزامي مع منح الشهادات في هذا المجال، وسوف يستمر تطويره بحيث يصل إلى جميع الموظفين العاملين خارج المقر. وسيستمر التشديد أيضا على تحسين كفاءات الموظفين التقنية والإدارية بعرض مجموعة واسعة من خيارات فرص التدريب عليهم داخل المنظمة وخارجها. وستستمر متابعة إقامة الشراكات مع الصناعات/مؤسسات البحوث بغية توفير فرص التعلّم للموظفين.

٢١٥- وحيث أن من المقرر أن يبلغ عدد كبير من الموظفين سن التقاعد الإلزامي خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، يجري اتخاذ تدابير فعّالة للتخطيط لخلافتهم. وتتعدى هذه التدابير مجرد صوغ خطط التعيين، فتشمل مشروعا لتناوب الموظفين بشكل مرتب بين المقر ومراكز العمل الميدانية، وكذلك الاستمرار في برنامج الموظفين الفنيين الشباب، الذي يهدف أيضا إلى دعم الاحتفاظ بالمعارف. وستنفذ أيضا خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل تدابير تيسّر التطوير الوظيفي، وخاصة من خلال إتاحة الفرص لانتقال الموظفين الداخلي ضمن الرتبة. وسيعاد النظر في نظام الترقيات لجعله ملائما للتوجه الاستراتيجي والديموغرافيا المتغيرة في المنظمة.

٢١٦- وستُعزز الشفافية والمساءلة من خلال استحداث مدونة قواعد سلوك لليونيدو تستند إلى مدونات منها مدونة قواعد السلوك التي نشرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وسوف تدعم هذه المدونة باستحداث برنامج للإقرارات المالية.

٢١٧- وسيستمر التشديد على التواصل مع الموظفين. وسيستمر تنفيذ مبادرات جارية مختلفة، وسوف تستحدث مبادرات جديدة. وتشمل هذه المبادرات عقد اجتماعات دورية بين المدير العام والموظفين، واجتماعات ربع سنوية بين مجلس الموظفين والإدارة العليا، واجتماعات منتظمة للجنة الاستشارية المشتركة تناقش خلالها مختلف المسائل المتعلقة بالموظفين، ومبادرة "الباب المفتوح" الأحدث عهدا التي يجري تنفيذها في عدد من الوحدات الإدارية.

٢١٨- وتسلّم اليونيدو بأن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخصوصا تمكين المرأة اقتصاديا، أثرا إيجابيا كبيرا على النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الصناعية المستدامة. ولبلوغ هذه الغاية، تلتزم اليونيدو بإدماج المنظور الجنساني في جميع برامجها وسياساتها وممارساتها الخاصة بالمنظمة كوسيلة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي المجال البرنامجي، ينطوي هذا الالتزام على بذل جهد مقصود للعمل على تحقيق هذه الأهداف في جميع برامج ومشاريع المنظمة. وفي مجال إدارة الموارد البشرية، يمتد هذا الالتزام ليشمل اتخاذ إجراءات تنظيمية عاجلة من خلال سياسة وممارسة تتسمان بالمبادرة بهدف تحقيق نتائج ملموسة في مجال التوازن بين الجنسين، وبالتالي الاستفادة من تنوع الخبرات.

دال-٣ حشد الموارد

٢١٩- ستسعى اليونيدو، في تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، إلى إنشاء مجموعة متوازنة من الأنشطة تشمل جميع أولوياتها المواضيعية الثلاث. وسيقتضي هذا الأمر التشديد بقوة على حشد موارد مالية كافية لدعم أنشطة المنظمة البرنامجية.

٢٢٠- وسيكون للتعزيز الأخير والمتوقع استمراره لوظيفة اليونيدو الدعويّة وللترويج المستمر لإقامة الشراكات مع المنظمات الإنمائية والتمويلية الأخرى وكذلك مع كيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني، آثار مفيدة هامة في جهود حشد الموارد هذه. واستنادا إلى الاتجاهات المشجعة في الماضي، وعلى افتراض أن تشعبات الأزمة المالية الحالية ستكون محدودة، فمن من المتوقع أن تكون جهود حشد الموارد هذه ناجحة عموما.

٢٢١- ووفقا لما ذُكر في تقرير اليونيدو السنوي لعام ٢٠٠٧، ارتفع مستوى الموارد المالية التي حشدت لأنشطة التعاون التقني لليونيدو إلى ١٧٢ مليون دولار في تلك السنة من زهاء ١٢٠-١٣٠ مليون دولار سنويا في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وأصبح الآن يصل إلى الهدف البالغ ١٧٠-٢٠٠ مليون دولار والمحدد لعام ٢٠١١ في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وحيث أن من المتوقع أن تستمر خيارات المانحين في التشديد على

أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث، فمن المتوقع أن يستمر النمو التدريجي في الفترة ٢٠١٠ -٢٠١٣. ويمكن توقّع أن يصل الحجم السنوي لتمويل البرامج إلى ٢٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٣.

٢٢٢- ويتبين من تقسيم مبلغ ١٧٢ مليون دولار حُشد في عام ٢٠٠٧ أن التبرعات من الجهات المانحة الحكومية لجميع المواضيع ذات الأولوية ظلت تتزايد، بينما انخفضت حصة الموارد المتلقاة من الصناديق المتعددة الأطراف ذات الصلة بالاتفاقات البيئية الدولية، على الرغم من أن المبلغ بالأرقام المطلقة يدل على وجود زيادة طفيفة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المتوقع، بدءا من عام ٢٠٠٨، أن يزداد التمويل من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين وأن يصبح قناة كبيرة للتمويل الذي يصل إلى زهاء ٢٠ مليون دولار سنويا. وسينطبق هذا على عدد من البلدان الخارجة من الأزمات والبلدان الثمانية الرائدة في مبادرة "أمم متحدة واحدة" وكذلك الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين الأخرى. ويتوقع أن تقوم هذه الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، بصورة رئيسية، بتمويل أنشطة في إطار موضوع "التخفيف من حدة الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية"، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في توزيع التمويل بتوازن أفضل على الأولويات المواضيعية الثلاث.

٢٢٣- وترى الأمانة أن ازدياد التمويل ناتج جزئيا من زيادة تركيز المنظمة على مجالات توجد لديها فيها، ويُعترف بأن لديها فيها، مزايا تنافسية قوية وتستجيب فيها للطلب المتزايد وللأولويات العالمية المتفق عليها. وستواصل اليونيدو تطوير مجالات التركز هذه والترويج لأهميتها، وسوف تسعى في الوقت نفسه إلى مواصلة زيادة تعاونها الوثيق مع المنظمات المكمِّلة بحيث تكون قادرة على تقديم خدمات أكثر اكتمالا إلى زبائنها وإلى مانحيها. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى استمرار التطوير الإيجابي القوي لتمويل برامج اليونيدو ذات الأولوية.

٢٢٤- وستحظى جهود اليونيدو لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ خدماتها بالدعم عن طريق الاحتفاظ بمواضيعها الثلاثة ذات الأولوية والعناصر البرنامجية المرافقة لها باعتبارها مجال التركيز الواضح لعملها. ووفقا لما دلت عليه الخبرة المستمدة من الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ فإن هذا التحديد الواضح لمواضيع المنظمة ذات الأولوية ولأنشطتها البرنامجية يسمح بتعزيز عمل المنظمة بصورة أفضل ويولّد تفهما أفضل من جانب الدول الأعضاء النامية والمانحين. وهو يجعل من الممكن كذلك زيادة الكفاءة من خلال وفورات الحجم وكذلك من خلال صوغ النهوج والأدوات بصورة أفضل. وتؤدي الصلة الواضحة بين المواضيع الثلاثة ذات الأولوية وأولويات التنمية لدى المجتمع العالمي، حسبما حددها مؤتمر قمة الألفية والاتفاقات الدولية اللاحقة التي تم التوصل إليها في سياق تمويل

التنمية وتغير المناخ والتنمية المستدامة، ومبادرة المعونة لصالح التجارة، إلى تسهيل الدعوة إلى مناصرة أنشطة اليونيدو. وسيؤدي إنشاء وحدة خاصة لدعوة الجمهور إلى المناصرة في عام ٢٠٠٨ إلى وضع اليونيدو في وضع أقوى يمكنها من الاستفادة من هذه الفرص.

٢٢٥- وسيؤدي تركيز المنظمة الواضح المستمر إلى تمكينها من استدامة سياستها المتمثلة في تطوير الشراكات الإنمائية مع المنظمات ذات الولايات المكمِّلة في كل من مجالات أولوياتها المواضيعية. وقد أقيمت شراكات عديدة من هذا النوع فعلا - مع الفاو والإيفاد ومنظمة العمل الدولية واليونديب - في سياق التخفيف من حدة الفقرة من خلال موضوع الأنشطة الإنتاجية، ومع منظمة التجارة العالمية في سياق موضوع بناء القدرات التجارية، ومع اليونيب في سياق موضوع البيئة والطاقة. وستُعمَّق هذه الشراكات القائمة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وستقام شراكات جديدة مع وكالات مكمِّلة أخرى. وستزيد هذه الشراكات بروز المكانة (المشتركة) للمنظمات ذات الصلة، وستسلّط الضوء على ما يمكن أن تقدمه اليونيدو من مساهمات في التنمية، وستيسر حشد الموارد وستزيد أثر الأنشطة المشتركة.

٢٢٦- وكما جرت العادة في السابق، فمن المتوقع أن يكون موضوع بناء القدرات التجارية هو المحرك لزيادات أخرى في حشد الموارد. وعلى وجه التحديد فإن التعاون مع إلى لمفوضية الأوروبية فيما يتصل بالعمل المتعلق ببناء القدرات في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية واستمرار اهتمام المانحين القوي بالأنشطة التي تتم تحت عنوان مبادرة "المعونة لصالح التجارة" سيستمران في إتاحة العديد من الفرص لليونيدو لكي تساعد الدول الأعضاء في مجال التنمية الحاسم الأهمية هذا. وتمثل أنشطة اليونيدو المتصلة بالطاقة مجال النمو الثاني، وتشهد زيادة كبيرة في الطلب الوارد من البلدان النامية وكذلك درجة عالية جدا من الاهتمام من جانب الجهات المانحة الدولية وذلك، جزئيا، نتيجة للزيادات الكبيرة الأخيرة في أسعار الطاقة. أما المجال الثالث للنمو المتوقع فهو موضوع الملوثات العضوية الثابتة، مع أن المشاريع في هذا المجال تتطلب الكبير من موارد التمويل المشترك من اليونيدو من أجل إطلاق التمويل المتاح من مرفق البيئة العالمية لهذه الأنشطة. وتتشاور اليونيدو مع المانحين بشأن إمكانية إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لهذا الغرض.

٢٢٧- وستواصل اليونيدو، حيث يكون ذلك ناجعا، محاولة حشد التمويل لأنشطتها من المصادر الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، مع أنه لا بد من الاعتراف بأن تلك التبرعات يمكن، في العديد من الحالات، أن تتخذ شكل تبرعات عينية وتعاونا بدلا من الأموال.

دال–٤ دور المكاتب الميدانية وتنقّل الموظفين

٢٢٨- قامت الدول الأعضاء في اليونيدو منذ أمد بعيد بدعوة المنظمة إلى تنفيذ اللامركزية في بنيتها عن طرق توسيع وجودها الميداني. وقد اتخذت خطوات هامة نحو تحقيق هذا الهدف في عام ٢٠٠٦ عندما استُحدثت سياسة تنقّل ميداني جديدة وانتدب عدد كبير من الموظفين للعمل في المكاتب الميدانية. وتبعت ذلك عمليات توظيف جديدة وعمليات تعيين ذات صلة في المكاتب الميدانية مباشرة. ونتيجة لهذه التدابير يتوقع أن تُشغَل جميع وظائف ممثلي اليونيدو بنهاية عام ٢٠٠٨.

٢٢٩- وبصورة مماثلة، زيدت أيضا الكفاءات التقنية في المكاتب الميدانية، ما أدى إلى جعل جميع المكاتب الإقليمية تضم الآن موظفي يونيدو فنيين دوليين أو وطنيين أو من الفئتين معاً. وما زال يجري تعيين المزيد من الموظفين في هذه الفئة، مما سيعزز المكاتب الميدانية أكثر ويزيد من قدرتها التشغيلية. وعلاوة على ذلك، ارتفع إلى ١٦ عدد مكاتب اليونيدو المصغّرة المنشأة بمقتضى اتفاق التعاون مع اليونديب. وإذا ما وضعت في الاعتبار هذه التطورات، وشبكة جهات الوصل التابعة لليونيدو، فإن وجود اليونيدو الميداني الآن يشمل ٥١ موظفا من موظفي الفئة الفنية أو الفئات الأعلى، الأمر الذي يوفر أساسا جيد التوازن للوجود الميداني الفعّال.

٢٣٠- ويمثل وجود الموظفين التقنيين في المكاتب الميدانية حجر زاوية رئيسي في استراتيجية اليونيدو الرامية إلى زيادة مشاركة المكاتب الميدانية في تحديد برامج ومشاريع التعاون التقني وصوغها وتنفيذها. وبوجود نهوج البرمجة والتمويل الجديدة المنبثقة عن مبادرة "توحيد الأداء" ومن مبادرة الصندوق الإسباني للأهداف الإنمائية للألفية، وفيما يتعلق عموما بدورة تحضير التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يكون وجود اليونيدو في الموقع متزايد الضرورة لضمان مشاركة المنظمة الكامل والمثمر في هذه العمليات. ومع أنه من غير المتوخى أن تستطيع اليونيدو أن تكون موجودة في جميع البلدان وأنها ستكون موجودة فيها بالفعل، فإن المنظمة ستعدل إجراءات التشغيل الخاصة بها بحيث تضمن أن تكون قادرة على المشاركة الكاملة في هذه الأنشطة الميدانية من خلال شبكتها الميدانية الموسعة والمعززة.

٢٣١- واستنادا إلى هذه الخلفية، من المتوقع أن تتسبب الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ المشمولة بهذا الإطار البرنامجي المتوسط الأجل في المزيد من الدعوات إلى زيادة دور المكاتب الميدانية والأعمال التي تؤديها. وسيجري التركيز في المقام الأول على ضمان إمكانية استخدام الموارد الحالية بمزيد من الكفاءة، من خلال أمور منها العملية المستمرة المتعلقة بإعادة هيكلة

العمليات المؤسسية، التي استهلها المدير العام. وستؤدي التعديلات التي سيتم إدخالها على العمليات بمقتضى هذا البرنامج إلى مواصلة ترشيد وتعزيز قدرات الميدان بينما تبني أيضا قدرات الموظفين الوطنيين العاملين في المكاتب الميدانية.

٢٣٢- وسوف تُكمل أول مجموعة من الموظفين المنتدبين بمقتضى سياسة التنقل الميداني دورة عملها خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وستبذل الجهود لضمان انتظام عملية التناوب من خلال التخطيط المسبق. وستواصل المنظمة أيضا ضمان إعداد موظفيها المعينين في مراكز العمل الميداني إعدادا صحيحا من خلال برنامج توجيهي شامل قبل تسلم مناصبهم الجديدة.

دال-٥ إعادة هيكلة العمليات المؤسسية

٢٣٣- إعادة هيكلة العمليات المؤسسية هي نهج إداري يهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية العمليات المتبعة في جميع وحدات المنظمة. ويوفر استخدام تكنولوجيا المعلومات مساعدة رئيسية في زيادة كفاءة المنظمة.

٢٣٤- والهدف من إعادة هيكلة العمليات المؤسسية هو تبسيط وترشيد العمليات المؤسسية في اليونيدو. وسوف يؤدي المجهود المبذول في إعادة هيكلة العمليات المؤسسية إلى تشخيص العقبات، والمقصود منه هو تحديد نقاط المراقبة الرئيسية، وتعزيزها حيث يكون ذلك ضروريا، واستخدامها بفعالية بما يضمن المحافظة على إطار للمراقبة الصارمة. ويجري تحسين تدفق المعلومات بين المقر والمكاتب الميدانية بإدخال تحسينات كبيرة في مجالي التواصل وإمكانية الحصول على المعلومات.

٢٣٥- وفيما يتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبغية التسليم بتطور نموذج لأعمال اليونيدو على مدى الزمن، أستُهل في عام ٢٠٠٨ مشروع لإعادة هيكلة العمليات المؤسسية. وهذا المشروع المتعدد السنوات سيتيح للمنظمة وضع مخطط بياني لعملياتها المؤسسية الراهنة وإعادة تنظيمها وفقا للمتطلبات الإدارية والتشغيلية الراهنة. ومن المتوقع أن لا تحقق العمليات الجديدة زيادات في الكفاءة فحسب بل أيضا صلة أفضل مع إطار المراقبة الداخلية، وتسهم بالتالي في تحقيق المبادئ الإدارية المنصوص عليها.

٢٣٦- وسوف ترشّد هذه التدابير استخدام نظام أغريسو لتخطيط موارد المنشآت وتجهيز مدفوعات الخبراء الاستشاريين ووضع ميزانيات مشاريع التعاون التقني وآليات الإبلاغ عن المشاريع ورصد الاشتراء اللامركزي.

٢٣٧- ولن يؤدي تنفيذ مشروع إعادة هيكلة العمليات المؤسسية إلى رفع معنويات الموظفين وتحسين أدائهم بإزالة العوائق البيروقراطية والروتين فحسب بل سيعزز المساءلة ويؤدي أيضا إلى وفورات كبيرة في التكاليف والكفاءة. واليونيدو ملتزمة بأن تنفذ بنجاح مشروع إعادة هيكلة العمليات المؤسسية وبأن تضمن دورة مستمرة لتحسين العمليات المؤسسية. وسيشمل ذلك تحسينات في استخدام تكنولوجيا المعلومات في كل وحدات اليونيدو.

دال-٦ الاشتراء

٢٣٨- ستعدَّل إجراءات الاشتراء وتبسّط باستمرار لتجسيد التطورات التي تحدث في الأسواق العالمية وفي منظومة الأمم المتحدة، بغية ضمان الشفافية والمساءلة والكفاءة في عملية الاشتراء. وسوف تطبق نظم اشتراء حاسوبية متقدمة جديدة ستسهم إلى حد بعيد، بالاقتران مع التطبيق الواسع النطاق للاشتراء الإلكتروني، في كفاءة عملية الاشتراء وفعاليتها من حيث التكلفة. وسيواصل هذا العمل تعميق تعاون اليونيدو مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بغية تحقيق اقتصادات الحجم ومواءمة عمليات الاشتراء. وستؤدي هذه التدابير إلى زيادة تعزيز آليات تخطيط الاشتراء فيما يتعلق بنوعية وكفاءة المشتريات وفعالية وشفافية أنشطة الاشتراء. وبغية دعم التحسينات في أنشطة الاشتراء سينفذ، على أساس منتظم، برنامج شامل للتدريب على الاشتراء.

هاء- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٢٢٩- ربما يود المجلس أن يحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

المرفق

قائمة المختصرات

آسيان	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
الكوميسا	السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
الإيكواس	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الفاو	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الإيفاد	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
سادك	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
الأونكتاد	مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة
اليونديب	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
اليونيب	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
اليونيدو	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية